



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

“أثر العوامل الخارجية على سعر صرف الليرة السورية”

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالب:

زياد الاغواني

إشراف:

الأستاذ الدكتور أكرم الحوراني

1444-(2023)



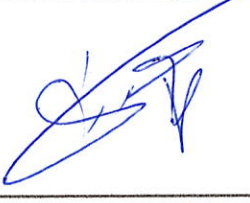
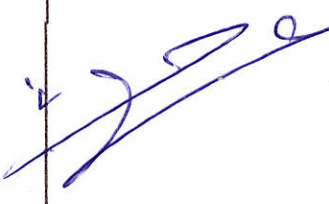
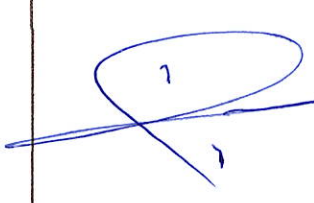
الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

تم إجراء التعديلات المطلوبة من قبل لجنة الحكم في جلسة المناقشة التي حصلت بتاريخ 10/4/2023 بموجب قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم 2575 بتاريخ 13/3/2023 لرسالة الماجستير للطالب زياد الاغواني والموسومة بعنوان "أثر العوامل الخارجية على سعر صرف الليرة السورية" وتتألف لجنة الحكم من الأعضاء

	عضواً مشرفاً	أستاذ في قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق	أ.د. أكرم حوراني
	عضواً	الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق	د. عبد الرزاق حساني
	عضواً	الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق	د. نوار هاشم

إقرار:

أتعهد أنا الطالب زياد الاغواني بأن هذا البحث من إعدادي وحصيلة جهدي ولم يُنشر مسبقاً من قبلي لصالح أي جامعة أو مجلة مع الأخذ بعين الاعتبار ما تم الاستعانة به من مراجع ونصائح ونسبها لأصحابها.

2023 دمشق

زياد محمد وفيق الاغواني

بسم الله الرحمن الرحيم

"فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٥﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ" [الزلزلة: 7، 8].

بسم الله الرحمن الرحيم

"تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّنْ تَشَاءُ ۖ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" [يوسف: 76].

قال صلى الله عليه وسلم:

«يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَيَسِّرُوا وَلَا تُتَقَرُّوا»

صحيح البخاري (69)

الشكر والتقدير:

الحمد لله حمد الشاكرين الذاكرين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد آخر المرسلين والمبعوث رحمة للعالمين، أما بعد، من لم يشكر الناس لم يشكر الله، وأتوجه بجزيل الشكر لأعزائي أعضاء لجنة الحكم الدكاترة (مشرفي الأستاذ الدكتور أكرم حوراني والدكتور عبد الرزاق حساني والدكتور نوار هاشم) لملاحظاتهم القيمة على الدوام.

ولا أنسى أن أشكر أعزائي الأساتذة الدكاترة علي كنعان، محمد حمرة، ياسر المشعل، سليمان الموصلي، مطيع الشلبي، عاطف اندراوس و رازي محي الدين.

الشكر موصول لكل من أسهم برسالتي وتسهيل أمورهما بجامعة دمشق وأخص الدكتور محمد فراس حناوي والأستاذة عناية والدكتور عفيف صندوق والدكتور عبد الله قزاز.

الإهداء:

أهدي هذه الرسالة

لقرة عيني ودائني والدي ووالدتي.

لعزوتي وسندي أخوتي محمد وأحمد ومحمود.

لأقاربي وأصدقائي الذين طالما كانوا يسعدون لنجاحي.

ولا أنسى شكر من أعد مراجع وآراء أثرت رسالتي باقتباسها وتوثيقها ولو بكلمة.

الملخص:

سعر الصرف متغير اقتصادي حرج غالباً ما تحدده الحكومة، هدف البحث لعرض موجز عن المتغيرات التي حصلت خارج الجمهورية العربية السورية ذات العلاقة بها من جهة وتأثيرها المحتمل على سعر صرف الليرة السورية من جهة أخرى بين عامي 2011-2022، واختار الباحث العقوبات الاقتصادية الغربية والأزمة الاقتصادية اللبنانية وتقلبات أسعار نفط سلة أوبك-التي تُعد أهم بلد مورد للنفط لسورية (إيران) من الأعضاء الفاعلة بها- وتقلبات أسعار الأغذية عالمياً (متمثلة بتقلب مؤشر الفاو للأغذية) متغيرات خارجية، واستخدم الباحث نموذج المربعات الصغرى IS لاختبار وجود تأثير للمتغيرات المراد دراستها وسعر صرف الليرة السورية نتيجة استقرار جميع المتغيرات عند المستوى وخلوها من جذر الوحدة، وتوصل لوجود تأثير للمتغيرات التفسيرية المدروسة كلها على سعر صرف الليرة السورية، وأوصى بضرورة ضبط المتغيرات الاقتصادية وإدارة الموارد الاقتصادية وتخصيصها بكفاءة وأوصى الحكومة السورية بتحقيق التكامل الاقتصادي مع دول الجوار وتبني أنظمة ERP للمؤسسات العامة والخاصة ويضاف لما سبق عقلنة آلية الدعم للمواد المدعومة وبما يُسهم بتحسين المؤشرات الاقتصادية ومنها سعر الصرف ويحسن مستوى معيشة السوريين.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف، العقوبات الاقتصادية، الأزمة الاقتصادية، أسعار النفط.

فهرس محتويات الرسالة

1	العنوان
	الإطار العام للبحث
10	مقدمة
11	مشكلة البحث
12	أهمية البحث.
12	أهداف البحث.
12	فرضيات البحث
13	منهج ومتغيرات البحث.
14-19	الدراسات السابقة وما يميز هذا البحث.
19	حدود البحث ومحدداته.
20	الفصل الأول: سعر صرف العملات الأجنبية
21	المبحث الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه.
24	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.
27	المبحث الثالث: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في أسعار الصرف.
31	المبحث الرابع: أنظمة سعر الصرف ومحددات اختيار نظام سعر الصرف.
41	المبحث الخامس: تمرير سعر الصرف.
43	الفصل الثاني: العقوبات الاقتصادية
45	المبحث الأول: تعريف العقوبات الاقتصادية وأنواعها ومساراتها.
49	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات الاقتصاد السوري في ظل العقوبات الاقتصادية على سورية
54	المبحث الثالث: تعامل الحكومة السورية والمصرف المركزي السوري مع العقوبات الاقتصادية واقتراحا الباحث المكمل
60	الفصل الثالث: الأزمات الاقتصادية
61	المبحث الأول: مفهوم الأزمات المالية والاقتصادية وتعريفها وأنواعها والعوامل المؤثرة بها
70	المبحث الثاني: الأزمة الاقتصادية اللبنانية وأسبابها وعلاقتها بالوضع الاقتصادي السوري
75	المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط عالمياً وانعكاساتها محلياً في سورية
81	المبحث الرابع: تقلبات أسعار الأغذية عالمياً وانعكاساتها محلياً في سورية

85	المبحث الخامس: أدوات للتعامل بالأزمات الاقتصادية
95	الدراسة الإحصائية
104	النتائج
106	المقترحات
108	المراجع
114	الملاحق

فهرس الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
35	إيجابيات أنظمة سعر الصرف وسلبياتها.	1
50	الناتج المحلي الإجمالي السوري بسعر السوق حسب القطاعات (ملايين الدولارات الأمريكية)	2
51	توزع الصادرات حسب أهم الدول المستوردة كنسبة من إجمالي الصادرات السورية (%) 20-2011	3
53	توزع المستوردات حسب أهم الدول صادرات لسورية 2020-2011	4
71	إجمالي الناتج المحلي اللبناني (القيمة الحالية بملايين الدولارات الأمريكية)	5
71	الاحتياجات اللبنانية متضمنة الذهب والدولار الأمريكي النقدي (ملايين الدولارات الأمريكية)	6
82	نسب أهم المستوردات الغذائية والطاوية لسورية من إجمالي المستوردات (%)	7
82	الأرقام القياسية لأسعار بعض المنتجات والخدمات السورية 2020-2011م	8
95	بيانات السلاسل الزمنية	9
96	اختبار الارتباط الذاتي لبيانات السلاسل الزمنية	10
97	اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية: أي اختبار غياب وجود جذر الوحدة وفق منهجية (kpss)	11
98	مخرجات الانحدار لنموذج سعر الصرف الرسمي	12
101	مخرجات الانحدار لنموذج سعر الصرف الموازي	13
114	تواريخ متابعة فرض العقوبات على سورية	14
115	بعض القرارات الصادرة عن الجهات المعنية في سورية المتضمنة تعديل بعض أسعار المشتقات النفطية	15

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	الناتج المحلي الإجمالي السوري بالأسعار الجارية بمليارات الدولارات الأمريكية	51
2	قيمة الصادرات السورية (بمليارات الدولارات الأمريكية)	52
3	توزع الصادرات السورية حسب نوعها كنسبة (%)	52
4	مجموع المستوردات السورية بملايين الدولارات الأمريكية حسب تكتل الدول الاقتصادي (%)	53
5	معدل التضخم السنوي اللبناني (%)	72
6	أسباب رفع الدعم الحكومي السوري ونتيجته	77
7	نسبة الزيادة بسعر الديزل لتمرير السعر العالمي (%)	78
8	معدل التضخم السنوي في سورية	78
9	المؤشرات الفرعية لمؤشر الغذاء العالمي الفاو	83
10	نسبة أهم المستوردات الغذائية للاحتياجات الرسمية السورية	84
11	مقومات الضبط النقدي والمالي	91
12	مخرجات برنامج ايفيوز 12 لاختبار استقرار النموذج الأول	99
13	مخرجات برنامج ايفيوز 12 لاختبار استقرار النموذج الثاني	102

الإطار العام للبحث:

المقدمة: يعد استقرار سعر الصرف أحد العوامل الرئيسية التي تعزز الاستثمار واستقرار الأسعار والنمو الاقتصادي المستقر.¹ ويعتبر تحقيق العدالة الاجتماعية والازدهار والنماء للوطن هي أهداف مهمة، وتحقيقهم يتطلب إنجاز سلسلة من الأهداف الوسيطة، التي من ضمنها استقرار سعر الصرف، لذا أمر جيد من قبل أولي الأمر وصناع القرار الاقتصادي البحث عن الأسباب المؤثرة به وتقويمها والتحكم بها وتسييرها باتجاه يساعد على استقرار سعر الصرف للبلد. ويمكن القول عامةً أن سعر الصرف أداة تربط الاقتصادات المحلية بالاقتصاد العالمي في ظل العولمة الاقتصادية والمالية بدرجات مختلفة، مما يزيد احتمالية تقلب سعر الصرف وبالتالي تأثر المؤشرات الاقتصادية المحلية التي تعد أساس تحقيق العدالة الاجتماعية، العقوبات أداة تطورت مع الزمن لتطويع الدول المعاقبة لإضعافها اقتصادياً، وزيادة حدة المشاكل الاقتصادية المحلية، وإحداث نقاط خلل بإدارة الموارد الاقتصادية، و بالمحصلة التأثير على العامل النفسي للمواطنين، كان يوجد موارد للخرينة السورية سابقاً عبر تصدير النفط، وبعد حصول الأزمة زادت التحديات أمام الحكومات السورية، وانخفض الأمن الغذائي نتيجة التأثير المباشر بالأسواق العالمية، فأصبحت السوق المحلية بورصة تتقلب بها الأسعار يومياً. ولربما الارتباط بالاقتصاد اللبناني وعمليات التهريب الحاصلة أسهموا بتأزيم الوضع الاقتصادي في سورية، فكان وما يزال يوجد ضرورة لحل دائم لتحسين مستوى معيشة المواطن السوري من خلال حلحلة المشاكل الداخلية وعزلها عن بعضها والتخفيف من آثار الصدمات الخارجية وبالتالي تحسين المؤشرات الاقتصادية وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، فحاول الباحث تقديم أفكار لحلول اقتصادية والله من وراء القصد.

مشكلة البحث:

سعر الصرف متغير اقتصادي مهم، يُؤخذ بالحسبان في تسعير السلع والخدمات وتخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيعها لكونه أساساً لتصريف العملات الأجنبية المستخدمة لأجل الاستيراد والتصدير، فأمر ضروري جداً معرفة العوامل المؤثرة بسعر الصرف وإيجاد وسائل للتعامل معها، لم تركز الدراسات السابقة على العوامل الناشئة خارج سورية، ولأن سعر الصرف أداة تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصادات الخارجية فمن الضرورة معرفة إذا كان يوجد آثار للمتغيرات الخارجية عليه مباشرة وغير مباشرة، ومن المعلوم أن الحرب على سورية أدت لزيادة انكشافها الاقتصادي لعوامل منها زيادة الحاجة لاستيراد سلع كانت تُصدّر (المشتقات النفطية والقمح)، وزيادة الحاجة للتصدير لتوفير عملات أجنبية خلال مدة الدراسة، إضافة لذلك هرب عدد من رجال الأعمال والتجار السوريين أموالهم بالعملات الأجنبية لخارج سورية، وخاصة لمصارف لبنانية التي فرضت ضوابط مشددة على سحب الأموال وتحويلها بدءاً من عام 2019م، مما أدى لنقصان الاحتياطيات بالعملات الأجنبية نسبياً في سورية، زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي والتجاري كان حافزاً ضمنياً للدول المعادية لسورية لفرض العقوبات عليها بغية تجفيف مواردها من العملات الأجنبية وإضعافها اقتصادياً، يتبادر بذهن الباحث بدراسة حالة سورية الأسئلة التالية:

هل تؤثر العوامل الخارجية الاقتصادية على سعر صرف الليرة السورية خلال مدة الحرب 2011-2022م؟
ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

هل تؤثر الأزمة الاقتصادية اللبنانية على سعر صرف الليرة السورية خلال مدة الحرب 2011-2022م ؟

هل تؤثر أسعار النفط عالمياً على سعر صرف الليرة السورية خلال مدة الحرب 2011-2022م ؟

هل تؤثر العقوبات الاقتصادية على سعر صرف الليرة السورية خلال مدة الحرب 2011-2022م ؟

هل تؤثر تقلبات أسعار الأغذية عالمياً على سعر صرف الليرة السورية خلال مدة الحرب 2011-2022م ؟
وإذا كان النتيجة نعم، هل يمكن التعامل معها وكيف يمكن التعامل مع المتغيرات المدروسة والتخفيف من الأثر الضار اللاحق المحتمل لتبعاتها؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في النقاط الآتية:

- (1) أهمية عملية: تُستقى أهمية البحث من أهمية سعر الصرف وأثره في الاقتصاد واستخدامه لتوزيع الموارد الاقتصادية بالطريقة الأقرب إلى المثالية، فحاول الباحث دراسة مشكلة معقدة تهم الأفراد السوريين بالدرجة الأولى.
- (2) أهمية علمية: يأمل البحث أن يحفز البحث الباحثين للسعي للوصول إلى حلول اقتصادية من خلال دراسة متغيرات غير المتغيرات المدروسة وربطها في بنتائج البحث، أو دراسة متغيرات البحث من منظور آخر.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- (1) تقديم لمحة عن واقع الاقتصاد السوري واللبناني ومشاكلهما الاقتصادية وعلاقتها ببعضها.
- (2) الإشارة للقرارات الخارجية المتمثلة بالعقوبات وانعكاسها بالوضع الاقتصادي السوري بين عامي 2011 و2022م.
- (3) محاولة معرفة تأثير الصدمات الاقتصادية الخارجية المتمثلة (تقلبات أسعار نفط سلة أوبك وأسعار الأغذية عالمياً بالمؤشرات الاقتصادية السورية ومنها سعر صرف الليرة السورية).

فرضيات البحث:

بالإشارة إلى مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين سعر صرف الليرة السورية والعوامل الخارجية خلال الفترة من 2011-2022م.

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين سعر صرف الليرة السورية والعوامل الخارجية خلال الفترة من 2011-2022م.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

H_{10} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العقوبات الغربية وسعر صرف الليرة السورية خلال الفترة من 2011-2022م.

H_{11} : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العقوبات الغربية وسعر صرف الليرة السورية خلال الفترة من 2011-2022م.

H_{20} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الأزمة الاقتصادية اللبنانية وسعر صرف الليرة السورية خلال الفترة من 2011-2022م.

H_{21} : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الأزمة الاقتصادية اللبنانية وسعر صرف الليرة السورية خلال الفترة من 2011-2022م.

H₃₀: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين أسعار النفط وسعر صرف الليرة السورية خلال الفترة من 2011-2022م.

H₃₁: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين أسعار النفط وسعر صرف الليرة السورية خلال الفترة من 2011-2022م.

H₄₀: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين أسعار الأغذية عالمياً وسعر صرف الليرة السورية خلال الفترة من 2011-2022م.

H₄₁: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين أسعار الأغذية عالمياً وسعر صرف الليرة السورية خلال الفترة من 2011-2022م.

منهج البحث:

منهج وصفي وتحليلي بوصف الوضعين الاقتصادي السوري واللبناني وتحليلهما من خلال الملاحظة والإدراك المتشكل لدى الباحث من خلال تعقب التغير بالمؤشرات الاقتصادية وقراءة المراجع بالشأن الاقتصادي السوري واللبناني وتحليل النسب والمؤشرات المالية والاقتصادية بأدوات إحصائية (excel, eviws).

متغيرات البحث:

المتغيرات المستقلة:

العقوبات الاقتصادية على سورية ويرمز له **SAN**، وهو متغير وهمي يأخذ قيمة 0 في حال لم يكن يوجد عقوبات مفروضة على سورية و1 في حال كان يوجد عقوبات مفروضة على سورية.

أسعار النفط عالمياً (وسطى سعر برميل سلة أوبك خلال عام) ويرمز له **OIL**.

أسعار الأغذية عالمياً (وسطى مؤشر الفاو للأغذية خلال عام) ويرمز له **FAU** ويمكن قياس مستوى أسعار الأغذية عالمياً من خلال مؤشر تُصدره منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) شهرياً، يحتسب من متوسط مؤشرات الأسعار لخمس مجموعات من السلع (اللحوم والألبان والحبوب والزيوت والدهون والسكر) ويُستخدم لقياس التغير الشهري في الأسعار الدولية لسلة من السلع الغذائية الأساسية المذكورة آنفاً.

الأزمة الاقتصادية اللبنانية ويرمز له **LEB**، وهو متغير وهمي يأخذ قيمة 0 في حال لم يكن يوجد أزمة اقتصادية لبنانية و1 في حال كان يوجد أزمة اقتصادية لبنانية.

الناتج المحلي الإجمالي السوري ويرمز له **gdp** وهو القيمة السوقية للسلع والخدمات المنتجة في سورية خلال عام.

المتغيرات التابعة:

سعر صرف الليرة السورية الرسمي ويرمز له **REX**

سعر صرف الليرة السورية الموازي ويرمز له **BMEX**

الدراسات السابقة:

الدراسات التي تناولت سعر الصرف:

1. دراسة (العلي، 2021) بعنوان إدارة الاحتياطات النقدية وانعكاسها على سعر صرف الليرة السورية، رسالة ماجستير،

جامعة دمشق.

هدفت الدراسة للتعريف بالسياسة النقدية وأهميتها وأهدافها ومن ثم التعريف بالاحتياطات الدولية والأهداف الاستراتيجية لإدارتها وقامت باستخدام نموذج المربعات الصغرى للاحتياطات الأجنبية متغيراً مستقلاً وسعر الصرف و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الإنفاق الجاري، والإنفاق الاستثماري و صافي عجز الميزان التجاري أو فائضه وعجز الموازنة العامة أو فائضها ومعدلات التضخم متغيرات تابعة فأجرت عدة نماذج وتوصلت لوجود تأثير إيجابي للاحتياطات الأجنبية في كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق الجاري الاستثماري وأثر معنوي سلبي للاحتياطات الأجنبية في الميزان التجاري وسعر الصرف وفق ما ذكر مُعدها.

2. دراسة (عبدو، 2020) بعنوان مدى قدرة مصرف سورية المركزي في التأثير في سعر صرف الليرة السورية خلال

الأزمة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

هدفت الدراسة لتبيان الإجراءات التي قام بها المصرف المركزي السوري للتأثير بسعر الصرف الموازي، استخدمت برنامج EVIEWS لتحليل البيانات من خلال نموذج GARCH وحاولت التعريف بأسباب زيادة نشاط سوق الصرف الموازي في سورية وذكرت بعض العوامل التي أدت لانخفاض سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي، وتوصلت إلى أن السياسة النقدية التي اتبعت لم تستطع التأثير بسعر الصرف بالسوق الموازية بكفاءة، وأشارت إلى قيام المصرف المركزي بتجنب تحديد سعر صرف واضح وحقيقي وأنية إجراءاته غير الفعالة.

3. دراسة (الشعار، 2018) بعنوان أثر المتغيرات السلوكية في الأزمة الراهنة لسعر صرف الليرة السورية، رسالة

ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.

هدفت هذه الرسالة لدراسة أثر المتغيرات السلوكية في تذبذب سعر الصرف خلال الأزمات التي يعيشها بلد ما وكيف يمكن لها أن تكون أبلغ تأثيراً من متغيرات اقتصادية تقليدية والربط بين العوامل النفسية وسعر الصرف من خلال نموذج قياسي واستخدمت برنامج EVIEWS لتحليل البيانات من خلال نموذج GARCH واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت لنتائج أنه خلال مدة 2011-2013 يوجد فيها تذبذب منخفض في سعر الصرف وتذبذب حاد خلال النصف الثاني من عام 2013م الذي تميز بمحاولة امتصاص الصدمة وبدأ تكيف الاقتصاد مع الأزمة

وإيجاد طرق بديلة لكسر الحصار والتعامل مع العقوبات الدولية الجائرة وتوصلت أيضاً إلى أن عام 2014 تميز بانخفاض نسبي بالتذبذب نتيجة التهدة أي أن للعوامل السلوكية الناتجة عن أحداث سياسية أو إرهابية تأثيراً على سعر صرف الليرة السورية.

الدراسات التي تناولت العقوبات الاقتصادية:

1. دراسة (غنيم، 2019) بعنوان أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.

سعت الدراسة إلى معرفة أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية في سورية، ومعرفة أنواع العقوبات الاقتصادية التي تلجأ الدول لتطبيقها، ومعرفة الأسباب التي تفرض لأجلها العقوبات الاقتصادية. والتعرف على طرق ووسائل الالتفاف على تلك العقوبات، ومعرفة انعكاسات العقوبات الاقتصادية على التجارة الخارجية في سورية. وشملت الدراسة المدة 2001-2017م واستخدام طريقة المراحل المعممة (GMM) لتقدير النموذج وتم التقدير باستخدام برنامج STATA13، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بوجود أثر سلبي كبير للعقوبات الاقتصادية الشاملة على إجمالي التجارة السورية مع الدول الفارضة لهذه العقوبات، بينما كان أثر العقوبات الاقتصادية الجزئية سلبي ولكنه منخفض مقارنة بأثر العقوبات الشاملة، واقترحت المحافظة على استقرار الأسعار وضبط الحدود مع دول الجوار وإيقاف عمليات التهريب وتنويع الصادرات السورية والتوجه الجغرافي للتجارة الخارجية.

الدراسات الأجنبية:

الدراسات التي تناولت العقوبات الاقتصادية:

1. دراسة (Ulbricht، 2015) بعنوان الروبل بين المطرقة والسندان: أسعار النفط والعقوبات الاقتصادية، DIW Berlin. تبحث هذه الورقة في الدور النسبي للعوامل السياسية والاقتصادية في تدهور الروبل الروسي، وباستخدام البيانات عالية التردد حول أسعار الصرف الاسمية وأسعار الفائدة، وأسعار النفط، والعقوبات الفعلية وغير المتوقعة، تم تقديم أدلة على القوى الدافعة لسعر صرف الروبل، اعتمد التحليل على نماذج VAR المدمجة، وأشارت النتائج واستناداً إلى تحليل الاستجابة النبضية وتحليل التباين إلى أن الجزء الأكبر من انخفاض سعر صرف وقيمة الروبل يمكن أن يُعزى إلى انخفاض أسعار النفط وبدأ الصراع بين روسيا وأوكرانيا منذ 2014، نظراً لاعتماده الشديد على التجارة الخارجية (وخصوصاً صادرات الموارد) والاستثمار، إذ تُعد روسيا أحد الموردين الرئيسيين للنفط والغاز في الاقتصاد العالمي. فيشكل ثلثا إجمالي صادراتها وأكثر من 50% من إيرادات الموازنة العامة الروسية من النفط والغاز. وهذا الاعتماد القوي على الصادرات التقليدية يجعل روسيا شديدة التأثر بالتغيرات في الأسعار العالمية، ويرجع انخفاض الأسعار

العالمية للنفط إلى التوسع المتواضع في الطلب في البلدان الصناعية الرئيسية وآفاق النمو المنخفضة في الأسواق الناشئة الضخمة، مثل الصين والبرازيل، بما في ذلك قرار أوبك بالحفاظ على مستويات إنتاج عالية وثابتة زيادة إنتاج النفط من الدول غير الأعضاء في أوبك، وخاصة في الولايات المتحدة بسبب التقدم التكنولوجي،

وكما أدت زيادة الصعوبات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة العقوبات الاقتصادية الغربية أيضاً لانخفاض قيمة الروبل، وأدت خسائر العملة إلى انهيار الإيرادات الحكومية، وانخفاض الإنفاق العام وزيادة التضخم الناجم عن ارتفاع أسعار الواردات. عجلت العقوبات القطاعية من الانكماش، لا سيما الإجراءات التي تجفف مصادر البنوك الروسية المالية لإعادة تمويل الديون الخارجية مما أدى للبدء باستخدام الأموال الاحتياطية التي تراكمت خلال فترات طفرة أسعار الموارد. وتعرض القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا في صناعة الطاقة قدرة الشركات الروسية على استكشاف حقول نفط جديدة وتوسيع الإنتاج للخطر. ولم يفيد رفع البنك المركزي الروسي سعر الفائدة في سياسته عدة مرات لمحاربة التضخم وتدفق رأس المال إلى الخارج لأنه أدى إلى مزيد من الضغط النزولي على الاستهلاك والاستثمار المحلي مما أثر سلباً على قيمة الروبل.

2.دراسة (وانغ يوناني، 2019) بعنوان تأثير العقوبات الاقتصادية على تقلب سعر الصرف، ورقة بحث منشورة،

مجلة النمذجة الاقتصادية 82،²

يحلل هذا البحث بشكل تجريبي تأثير الأدوات المختلفة للعقوبات الاقتصادية على تقلب سعر الصرف الرسمي من خلال استخدام البيانات من مجموعة من 23 دولة مستهدفة تغطي الفترة 1996-2015 واستخدام نموذج المربعات الصغرى المصحح المتغير الوهمي (LSDVC)، تشير النتائج التي توصل إليها إلى أن العقوبات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على تقلب سعر الصرف في البلدان المستهدفة. على وجه التحديد، باستخدام تقلب سعر الصرف الحقيقي كمتغير وسيط وقاعدة بيانات جديدة للعقوبات، وذكرت أن العقوبات على الصادرات يؤدي إلى صعوبات مالية من الدولة التي تعتمد على هذا الجزء من الدخل، والتضخم السريع لعملتها، وزيادة تقلب سعر الصرف؛ من ناحية أخرى، يؤدي خفض الواردات إلى انخفاض المعروض من السلع في البلد المستهدف. في ظل حالة الطلب المستمر، تنخفض قيمة العملة المحلية بسرعة وتزداد تقلبات أسعار الصرف. وأشارت الدراسة لأن العقوبات متعددة الأطراف، وعقوبات الاتحاد الأوروبي، وشدة العقوبات لها تأثير إيجابي على تقلب سعر الصرف، في حين أن العقوبات الأمريكية والأحادية الجانب تمثل تأثيراً ضعيفاً على تقلب سعر الصرف. يعتقد الباحث وانغ أن السبب الرئيسي لهذا الموقف هو الاختلاف بين عقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. إن الأساليب المختلفة للعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة، وطول مدة العقوبات، وبُعد المسافة عن البلدان المستهدفة، كلها عوامل تؤدي إلى إضعاف تأثير العقوبات

² Yiwei, Wang, 2019, The Impacts of Economic Sanctions on Exchange Rate Volatility, Economic Modelling 82, 58–65, <https://sci-hub.se/https://doi.org/10.1016/j.econmod.2019.07.004>

التي تفرضها الولايات المتحدة على تقلب سعر الصرف في الدول المستهدفة، وأوصى وانغ الحكومة المستهدفة عندما تواجه مع المدى القصير عقوبات القرب الشديد من حدودها والكثافة العالية والوضع الفردي، يجب أن تولي مزيداً من الاهتمام لتقلب سعر الصرف.

3. دراسة (كوروتين، 2019)، الأزمة الأوكرانية، والعقوبات الاقتصادية، والصدمة النفطية، وتحليل عملة السلع بناءً على نهج EMD، البحث في الأعمال التجارية الدولية والمال، المجلد 48، الصفحات 156-168، يقوم مؤلفو المقال بتقييم تأثير العقوبات على سعر صرف الروبل باستخدام أسلوب التحلل التجريبي المجمع وهيرست الأس،

تزامنت العقوبات التي فرضت على روسيا عام 2014 مع صدمة في سوق النفط. يُعتقد أن كلاً من العقوبات وانخفاض أسعار النفط قد أثرت على سعر صرف الروبل، الذي انخفضت قيمته مرتين مقارنة بمستوى ما قبل الأزمة. لكن بناءً على نظرية السوق الفعال، أظهرت نتائج المقال أنه في 2014-2015 لم يكن هناك تأثير مباشر للعقوبات على سعر صرف الروبل لذا تبين أن سوق صرف العملات الروسية غير فعال. وهذا يعني أن المعلومات المتعلقة بالعقوبات المفروضة على القطاعين المالي والنفطي لم تأخذ في الاعتبار من قبل السوق عند تكوين سعر الصرف، وعلاوة على ذلك، أظهر التحليل أيضاً أن الحكومة الروسية، جنباً إلى جنب مع البنك المركزي الروسي، قادران على التعامل مع حالة الذعر الأولي في السوق. وأشارت لأنه يمكن استخدام طريقة EMD للكشف عن حالة الذعر الوشيك في الأسواق. ومع ذلك، نوهت لأن نتائج هذا البحث تأخذ في الاعتبار فقط أحداث 2014-2015، عندما وقع حدثان في وقت واحد (الأزمة الأوكرانية والصدمة النفطية)، خلال هذه الفترة، تم فرض عقوبات على الشركات الروسية والبنوك المملوكة للدولة، دون تمديد ديون الحكومة الروسية. من المحتمل أن العقوبات الأكثر صرامة، بما في ذلك القيود على تمويل الدين العام الروسي و المدفوعات بالدولار الأمريكي، فضلاً عن فرض حظر محتمل على تصدير النفط الروسي، يمكن أن تؤثر بشكل كبير على سعر الصرف.

الدراسات التي تناولت أسعار الأغذية أو النفط عالمياً:

1. دراسة (Lorna Katusiime، 2018) بعنوان الآثار غير المباشرة بين تقلب أسعار الصرف الأجنبي وتقلب أسعار السلع الأساسية في أوغندا، MDPI، Economies، (1) 7، vol.،

كان الهدف من هذه الورقة هو التحقيق التجريبي في الآثار غير المباشرة، إن وجدت، لتقلب أسعار النفط والغذاء على تقلب أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية ذات الأهمية للاستقرار المالي في أوغندا، تطبق الدراسة نماذج MGARCH

المختلفة، بما في ذلك CCC و DCC و VCC و GVAR ، تشير الأدلة إلى وجود آثار غير مباشرة كبيرة في سوق الصرف الأجنبي الأوغندي خلال فترات الأزمة. تعد الدراسة المستمرة للتأثيرات غير المباشرة بين الأسواق مهمة لصانعي السياسات وكذلك المشاركين في السوق، حيث يختلف تأثيرها بمرور الوقت، من أجل معالجة تداعيات التقلبات المفردة خلال فترات الأزمات، يمكن لأوغندا، كالاقتصاد يعتمد على السلع الأساسية، اعتماد صناديق استقرار الإيرادات ليس فقط لضمان استقرار الاقتصاد الكلي والمساواة بين الأجيال، ولكن أيضاً لتقليل تقلبات أسعار الصرف. قد تسترشد نتائج الدراسة أيضاً بنشاط البنك المركزي الأوغندي في سوق أسعار الصرف الأجنبي، والذي يهدف إلى التأثير على سعر الصرف بطريقة تدعم استقرار القطاع المالي، خاصة خلال فترات الأزمات. ومع ذلك، على المدى الطويل، يظل التنوع بالاقتصاد بين القطاعات والتصنيع الوسيلة الأفضل للبلاد للحد من ضعفها أدائها الاقتصادي الخارجي والداخلي، وكذلك التعامل بفعالية مع الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية.

2. دراسة (نور، محمد إبراهيم، 2018) بعنوان هل صدمات أسعار النفط العالمية تؤثر على قلب سعر الصرف غير المنظم في الصومال ؟، ورقة بحثية، المجلة الدولية لاقتصاديات وسياسة الطاقة.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير صدمات أسعار النفط العالمية على قلب سعر الصرف غير المنظم (الموازي) في الصومال، باستخدام نموذج EGARCH، وجدت الدراسة أن صدمات أسعار النفط العالمية لها تأثير كبير على قلب سعر الصرف غير المنظم في الصومال، ويشير هذا إلى أن تأثير صدمات الطاقة هو ظاهرة عالمية خارجة عن سيطرة أي سلطة تنظيمية. علاوة على ذلك، تشير هذه الدراسة إلى أنه حتى في أوقات الحرب، لا يمكن الهروب من تأثير صدمات أسعار الطاقة العالمية، فسر النفط له تأثير حتمي على الأنشطة الاقتصادية لكل دولة تقريباً، أشارت الدراسة لأن الصومال ليست دولة منتجة للنفط ولا مستهلكاً كبيراً للنفط، وعلى أنه على الرغم من تمتعها بعلاقات تجارية طويلة جداً مع دول منتجة للنفط ومنها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة، قد تنتقل صدمات أسعار النفط إلى الصومال عبر قنوات مختلفة مثل الاستيراد والتصدير. وبينت أنه مع زيادة عولمة الأسواق العالمية، يزداد التكامل والترابط بين الاقتصادات أيضاً، لعبت العولمة دوراً حاسماً في تسهيل هذا التكامل، ونظراً لأن الصومال اقتصاد منكشف يتم فيه استيراد معظم الضروريات، فإن تأثير صدمات أسعار النفط واضح، واعتمادها النسبي التحويلات المالية أيضاً قد يكون وراء تأثير صدمات أسعار النفط العالمية على قلب أسعار الصرف غير المنظمة في الصومال، وذلك لوجود علاقة بين عدم استقرار سعر صرف دون تغيير أساسيات السياسة النقدية الوطنية وعقلانية عرض النقود. واحتمال فقدان استقرار سعر الصرف بسبب صدمات أسعار النفط العالمية سيؤثر هذا في النهاية على القوة الشرائية للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض من خلال أسعار الصرف، واقترحت الباحث للتخفيف من تأثير صدمات أسعار النفط العالمية على تقلبات أسعار الصرف تقليل الاعتماد على

المستوردات، لأنه رأى أنها تؤدي بالبلاد إلى أزمة إذا كانت الدولة تعتمد بشكل كامل على المستوردات وكانت هناك صدمات أسعار النفط العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يدعو الباحث إلى ضرورة إصلاح وإعادة بناء نظام الصرف الأجنبي في الصومال لتحمل الصدمات غير المتوقعة لأسواق النفط العالمية من خلال فهم سلوك سعر الصرف غير المنظم في الصومال.

ما يضيفه هذا البحث: دراسة لبعض العوامل الخارجية المنشأ بالنسبة لسورية مجتمعة وربطها بالعوامل الداخلية ووضع نموذج يقدم حلولاً تسهل التعامل مع الصدمات الخارجية وتجعل السياسات الاقتصادية نشطة ومرنة للتعامل بسرعة ودقة مع التغيرات الخارجية والداخلية وتجنب استفحال مواضع الخلل بل وتلافيها.

حدود البحث:

مكانية: تشمل سوريا ولبنان،

زمانية: 2011-2022،

والموضوع فاقصر على دراسة الأزمة الاقتصادية اللبنانية واقتصر البحث على دراسة العقوبات الأمريكية والأوروبية، و اقتصر البحث على دراسة أسعار النفط والغذاء عالمياً.

صعوبات البحث أو قيوده: صعوبة الحصول على بيانات دقيقة للودائع السورية بالبنوك اللبنانية بفعل قانون السرية المصرفية وصعوبات تقنية.

الفصل الأول: سعر صرف العملات الأجنبية

1. سعر صرف العملات الأجنبية:

مقدمة:

تشكل ظاهرة التضخم هاجس للاقتصاديين ليجدوا لها حلاً ولاسيما في حال أضرت بفئات كثيرة على الرغم من إفادة فئات قلة من مواطني تلك البلدان، يؤدي التضخم لتزايد التفاوت الطبقي وتدني مستوى العدالة الاجتماعية وزيادة درجة شدة المشاكل الاجتماعية، ومن المتضررين من انخفاض أسعار الصرف³ الأشخاص الذين ادخروا مبالغ بالعملية المحلية أو اشتروا أوراق مالية ذات فائدة ثابتة (مثل السندات) أو الموظفون ذوو المداخل شبه الثابتة بالعملية المحلية والشركات التي تنتج سلعاً ذات مرونة طلب سعرية مرتفعة والتي تفقد القدرة على زيادة الأسعار فهم يخسرون بسبب تآكل القوة الشرائية لنقودهم و يُضاف لذلك الأفراد والشركات التي اقترضت بمعدل فائدة متغير والذين يزداد عبء خدمة ديونهم مع تراجع سعر صرف عملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية، وعلى العكس مما ذكرناهم سابقاً يكون المستفيدون من انخفاض سعر الصرف وتدهور القوة الشرائية لعملتهم الأفراد أو الشركات الذين لهم مداخل تتكيف مع انخفاض سعر الصرف وارتفاع الأسعار واقترضوا بفائدة ثابتة، لأن قيمة عبء ديونهم تنخفض بالنسبة لدخلهم المتزايد، إضافة لأصحاب المهن و التجار الذين يرفعون أجورهم أو أرباحهم بنسبة تفوق معدل التضخم الناتج على نفس أساس المدة وبالتالي يحولون الزيادة بتكاليفهم للفئات التي قُدمت لها الخدمات أو السلع مما يؤدي لتسارع أكبر بانخفاض سعر الصرف، وسعى الباحث من خلال الفصل للتعريف بسعر الصرف وأنواعه وبعض النظريات المفسرة له وذكر عدداً من العوامل المؤثرة به والتعريف بعدد من أنظمتها ومن ثم تحديد عوامل محددة لاختيار درجة مرونة نظام سعر الصرف وفق ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة وفق تحليل منطقي بإطار عام وذلك تمهيداً لضمناً للفصول التالية.

³منقول بتصرف عن المرجع التالي: حواني، أكرم، 2011، الاقتصاد النقدي، منشورات جامعة دمشق.

المبحث الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه.

1.1. مفهوم سعر الصرف وأنواعه:

1.1.1. مفهوم سعر الصرف وتعريفات له:

يمكن تعريف سعر الصرف بأنه السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة أخرى، يتم التسعير وفق أسلوبين:⁴ التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية،

التسعير غير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية،

سعر الصرف هو انعكاس لتفاعل عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ضمن إطار ديناميكي متأثراً وتأثيراً، يُمكننا من معرفة نتيجة هذا التفاعل في اقتصاد مُنفتح للاقتصاد العالمي، ذلك بوجود نسبة تبادل تجاري مرتفعة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، قد يتعرض لتقلبات حادة نتيجة حدوث صدمات قوية، يكون منشأها محلياً (ارتفاع حاد بمعدلات التضخم ونسبة الكتلة النقدية لعرض السلع)، أو قد يكون منشأها خارجياً (تقلبات أسعار النفط عالمياً وحدوث الأزمات المالية والاقتصادية عالمياً بوجود أثر العدوى، فرض عقوبات اقتصادية من دول مُعادية)، تلك الصدمات تؤثر على المتغيرات الاقتصادية المحلية (حجم الناتج المحلي، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، عجز الموازنة العامة، معدل التضخم).

2.1.1. أنواع سعر الصرف:

1.2.1.1. تصنيفات سعر الصرف بالنسبة للقيمة:

1.1.2.1.1. سعر الصرف الاسمي: هو المعدل الذي يعبر عن معيار العملة الوطنية أو مقياسها لدولة ما يمكن

تبادلها بقيمة عملة بلد آخر وينقسم إلى نوعين:

1.1.1.2.1.1. سعر الصرف الرسمي: هو السعر المعمول والمُعترف به رسمياً، يُستخدَم لتنفيذ العقود والمعاملات

الاقتصادية التي تتطلب أن يكون لها جانب قانوني موثّق، ويستخدم لتسعير قيمة الإيرادات والنفقات العامة المتطلّبة على أساسه، ويسعر السلع المسموح باستيرادها.

2.1.1.2.1.1. سعر الصرف الموازي: وهو ذلك السعر المعمول به في مكاتب وشركات صرافة غير مرخصة رسمياً،

⁴ Khaysy, Sun, Gang, Chanthanivong, Thongphet, Thavisay, Maketta Srithilat, 2018, The Relationship between Inflation, Exchange Rate, and Currency Substitution: Evidence from Panel Vector Error Correction Model Approach, International Journal of Economics and Financial, Vol 8 • Issue 2 •

يكون الأساس لإجراء صفقات تداول العملات الأجنبية في أسواق الصرف الموازية، وبناءً على ذلك تُسعر السلع والخدمات في اقتصاد الظل ويكون عرضة للتقلبات الحادة نتيجة المضاربة.

2.1.2.1.1. سعر الصرف الحقيقي: هو سعر الصرف الاسمي مضروباً في معكوس مستويات الأسعار النسبية⁵

3.1.2.1.1. سعر الصرف الاسمي الفعلي: مقياس يحتسب متوسط التغير في سعر صرف عملة ما لبلد ما بالنسبة

لسلة عملات مُرجّحة لشركائه التجاريين وفي مدة زمنية معينة، وبعبارة أخرى هو مقياس لأسعار سلع محلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية عندما تُقيّم بعملة موحدة.⁶

تشهد أسواق الصرف ارتفاعاً في قيمة العملة المحلية مقابل إحدى العملات الأجنبية، وفي نفس الوقت تسجل انخفاضاً مقابل عملات أجنبية أخرى، وبناءً على ذلك يختلف مستوى الأهمية التجارية للدولة مع الدول الأخرى وتكون التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل الشركاء التجاريين الرئيسيين أكثر أهمية من تلك التي تحدث مع الشركاء التجاريين الأقل أهمية، ولهذا السبب طوّر ما يعرف بالرقم القياسي لأسعار الصرف الاسمية الفعالة.⁷

4.1.2.1.1. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: المتوسط الهندسي المثلث لسعر صرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين

الدول المتعاملة تجارياً⁸

ويوجد أنواع فرعية لسعر الصرف:⁹

سعر الصرف المزدوج (Dual exchange rate): سعر العملة بشكل منفصل عن طريق قيمتين - واحد ينطبق على المعاملات الأجنبية والآخر للمعاملات المحلية الميزة: يمكن للبلدان التي تفرض سعر صرف مزدوج فرض أسعار منفصلة لمعاملات رأس المال والحساب الجاري. لذلك يمكن لها التأثير على عائدات رأس المال حسب الحاجة. يصبح من الأسهل تنظيم التجارة الدولية وحماية الأسواق المحلية في نفس الوقت من حدوث تضخم مرتفع. والعيب: قد يتسبب نظام سعر الصرف المزدوج لسوء تخصيص الموارد في مختلف الصناعات بسبب هذه الحالات الشاذة الاقتصادية العديدة مثل الأسواق السوداء، قد تظهر فرص المراجعة والتضخم.

⁵ Arkolakis, Costas, 2014, Exchange Rates, Federico Esposito

⁶ شوقي، طارق، 2009، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ص 22.

⁷ الشعار، جيلان، 2018، أثر المتغيرات السلوكية في الأزمة الراهنة لسعر الليرة السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

⁸ بلقاسم، عباس، سياسات أسعار الصرف، ص 6، جسر التنمية، العدد الثالث والعشرون نوفمبر/تشرين الثاني 2003

سعر الصرف الاسمي الثنائي (Bilateral nominal exchange rate) : سعر الصرف هو سعر إحدى العملات معبراً عنه بعملة أخرى ويوفر أساساً لحساب "الأسعار المتقاطعة". ويعبر عنه بـ الدالة التالية:

$$E = 1/R$$

E: سعر العملة المحلية من حيث العملة الأجنبية: R سعر العملة الأجنبية من حيث العملة المحلية
السعر المتقاطع (Cross Rate) : هو النسبة بين عملتين يتم تحديدها على أساس سعر صرف هذه العملات فيما يتعلق بعملة ثالثة وأساس حسابه سعر الصرف الاسمي الثنائي.

2.2.1.1. تصنيفات سعر الصرف بالنسبة لتوقيت التنفيذ:

1.2.2.1.1. سعر الصرف الآني (Spot Rate): هو سعر لتبادل العملات في أسواق الصرف لحظة عقد صفقة التبادل.

2.2.2.1.1. سعر الصرف الآجل (Forward Rate): السعر المحدد لبيع عملة ما أو شرائها في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويحدد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العمليتين موضوع التعامل في نفس تاريخ إبرام عقد الصفقة.¹⁰

¹⁰ عماري، علاء الدين، بوناصري، حكيم، 2016، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، ص 20 ، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

2.1. النظريات المفسرة لسعر الصرف:

1.2.1. نظرية تكافؤ القوة الشرائية (ppp):

يستند مضمون النظرية إلى "قانون السعر الواحد"، الذي ينص على أن السلع المماثلة تُكَلَّف نفس التكلفة في الأسواق المختلفة عندما يُعَبَّر عن الأسعار في نفس العملة (بافتراض لا توجد تكاليف معاملات أو حواجز تجارية ولا توجد حواجز لنقل الأموال وتكاليف نقل السلع من سوق لآخر ووجود أسواق تنافسية للسلع والخدمات في كلا البلدين).

1.1.2.1. الصيغة المطلقة:

إن سعر الصرف يساوي نسبة الإنفاق المطلوب لشراء مجموعة معينة من السلع في بلد شخص ما مقارنة بما قد يشتريه في بلد أجنبي، يتم الوصول إلى التوازن عندما تتساوى نسبة مستويات الأسعار في البلدين لسلة ثابتة من السلع مع سعر الصرف بين البلدين.¹¹

مثال مبسط: افترض أنه ب €1000 يمكن شراء 11 وحدة من السلعة X، و 18 وحدة من السلعة Y، و 44 وحدة من السلعة Z في ألمانيا ويمكن شراء نفس الكميات من السلع X و Y و Z في الولايات المتحدة بتكلفة \$1500، يدل ذلك على أن القوة الشرائية لـ \$1500 في أمريكا تعادل القوة الشرائية لـ €1000 في ألمانيا. يمكن أن يشكل ذلك الأساس لتحديد سعر الصرف بين اليورو والدولار. وبالتالي €1000 = \$1500 هذا يقتضي أن €1 = \$1.5 وفق نظرية تعادل القوة الشرائية.

في حال حدث ارتفاع بسعر سلة السلع في أمريكا لـ \$1600 يصبح اليورو مقيماً بأقل مما يجب، يزداد شراء الأمريكيين للسلع من ألمانيا، ويزداد الطلب على اليورو مما يزيد من قيمته مقابل الدولار الأمريكي حتى يصبح سعر الصرف الجديد €1 = \$1.6 ويتساوى المستوى العام للأسعار وتنتهي عملية المراجعة.

2.1.2.1. الصيغة النسبية:

يركز تعادل القوة الشرائية النسبية على معادلة التغيرات النسبية في مستويات الأسعار في البلدين، وسعر صرف العملة. على سبيل المثال، إذا كان مستوى الأسعار في الولايات المتحدة يرتفع بحوالي 10% في غضون عام وكان مستوى الأسعار في المملكة المتحدة يرتفع بنحو 5% في نفس العام، فإن معادل القوة الشرائية النسبي يتوقع انخفاضاً بمقدار

11

<https://fx.sauder.ubc.ca/PPP.html?fbclid=IwAR04J69P7aJmvH3vGklYcp4dulHVia0FOU0LfZHqAf2nVRDTIl6jDo07VUA>

5٪ في قيمة الدولار الأمريكي مقابل سعر صرف الجنيه المملكة المتحدة، معدل انخفاض العملة يساوي الفرق في معدلات التضخم بين البلد الأجنبي والبلد الأصلي.¹²

نظرًا لأن تعادل القوة الشرائية النسبية تركز على التغيرات النسبية في الأسعار، فإنها تتطلب استخدام مؤشرات الأسعار (مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، أو مؤشر أسعار المنتجين (PPI))، فتأخذ التضخم بالحسبان، إذا حدث تضخم ببلد ما، سيتم خفض سعر الصرف في هذا البلد نسبيًا لاستعادة تعادل القوة الشرائية بين عملتين.¹³

وما يؤخذ عليها أنها تُغفل تأثيرات عوامل وضع ميزان المدفوعات، والمضاربة، وهذا الأمر غير منطقي لأن هذه العوامل تؤثر بمقدار الاحتياطات الأجنبية والطلب الكلي على السلع وتؤثر بمستوى سعر الصرف بوصفه نتيجة مباشرة وغير مباشرة. وأنها تفترض وجود علاقة وظيفية باتجاه واحد فقط من تغيرات الأسعار الداخلية لسعر الصرف، فتتجاهل تأثير سعر الصرف بالأسعار، هذا الافتراض غير واقعي وافترضها أنه لا توجد تغييرات هيكلية في الأذواق أو التفضيلات، والموارد الإنتاجية وإهمال مرونة الطلب المتبادل على عملات البلدان يقلل من مدى دقتها بتفسير سعر الصرف لاختلاف النمط الاستهلاكي. وافترضها بغياب تكاليف النقل، وغياب وجود تغييرات في التعريف وهذا أمر غير صحيح،¹⁴

2.2.1. نظرية تكافؤ أسعار الفائدة:

نظرية تفترض أن سعر الصرف الآجل لعملة محلية يتحدد بناءً على التغير بسعر الفائدة المحلي والأجنبي لبديلين استثماريين محلي وأجنبي آخذين بالحسبان سعر الصرف الفوري، تؤكد النظرية أيضًا على حقيقة أن نسبة العलाوة أو الخصم الآجل على العملة الأجنبية يساوي الفرق بين أسعار الفائدة الفورية والآجلة للعملة الأجنبية.¹⁵

$$\frac{F - S}{S} = Id - If$$

F: سعر صرف آجل، I_h: سعر الفائدة المحلي S: سعر الصرف الفوري، I_f: سعر الفائدة الأجنبي.

¹² <https://fx.sauder.ubc.ca/PPP.html>

¹³ Otávio Seixas Barbosa, (ed.) 2018, Determinants of the real exchange rate in the long-run for developing and emerging countries: a theoretical and empirical approach International Review of Applied Economics, VOL. 32, NO. 1, 62–83

¹⁴ منقول بتصرف من الرابط التالي

http://www.drbrambedkarcollege.ac.in/sites/default/files/Theories%20of%20Exchange%20Rate%20Determination_Notes.pdf

¹⁵ [https://financeformulas.net/Interest-Rate-](https://financeformulas.net/Interest-Rate-Parity.html?fbclid=IwAR2x0l3zph7S2am_sPRCpPYH8fsWjQovuPQgkp7uUfJ-f6kIp5a5cKo0GRY)

[Parity.html?fbclid=IwAR2x0l3zph7S2am_sPRCpPYH8fsWjQovuPQgkp7uUfJ-f6kIp5a5cKo0GRY](https://financeformulas.net/Interest-Rate-Parity.html?fbclid=IwAR2x0l3zph7S2am_sPRCpPYH8fsWjQovuPQgkp7uUfJ-f6kIp5a5cKo0GRY)

3.2.1. نظرية الإنتاجية: يرى أصحاب هذه النظرية أن سعر الصرف يجب أن يسير في نفس اتجاه القوة الإنتاجية للدولة. فإِنَّه كلما زادت انتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني تزداد حركات رؤوس الأموال الأجنبية الى الداخل عبر قناة الاستثمار الأجنبي و يزداد الطلب على العملة المحلية ويزداد عرض العملات الأجنبية مع الأخذ بالحسبان عملية التعقيم التي يقوم بها المصرف المركزي وبالتالي فإن ذلك يحسن سعر صرف العملة¹⁶ لأنه أيضاً سيوفر العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد المواد الأولية غير المتوفرة محلياً بكفاية للعملية الإنتاجية ليُستطاع خفض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية مستفيداً من وفورات الإنتاج مما يؤدي بدوره لتحسين سعر الصرف.

4.2.1. نظرية الأرصد:

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيرات، الطلب على العملة الأجنبية يحصل بداعي الاستيراد، وعرض العملة الأجنبية يأتي نتيجة التصدير، سعر الصرف المتوازن هو السعر الذي يتحدد بالتقاطع بين الدالتي العرض والطلب للعملة الأجنبية، يترافق توازن ميزان المدفوعات في البلد الأم مع توازن سعر الصرف.

فإذا زاد الطلب على العملة الأجنبية بحيث يتجاوز الطلب مقدار عرض العملة الأجنبية الذي يبقى ثابت، وهو ما يقود إلى انخفاض قيمة العملة المحلية خارجياً، مما يؤدي لتحقيق عجز ميزان المدفوعات لدولة ما، ذلك الانخفاض سيؤدي لزيادة الصادرات وانخفاض المستوردات، مما يؤدي لتخفيض عجز ميزان المدفوعات ويحدث العكس عندما يزداد عرض العملة الأجنبية بحيث يتجاوز مقدار الطلب على العملة الأجنبية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية خارجياً، مما يعني تحقيق فائض ميزان المدفوعات لدولة ما، ذلك الارتفاع سيؤدي لانخفاض الصادرات وارتفاع المستوردات مما يؤدي لتخفيض فائض ميزان المدفوعات للعودة للتوازن¹⁷. ويؤخذ على هذه النظرية أنه قد يوجد أسعار صرف متوازنة متوافقة مع عجز أو فائض ميزان المدفوعات.

¹⁶ منقول من الموقع التالي مع شرح إضافي: <https://www.equiti.com/ae-ar/newsroom/articles/exchange-rate-1/>

¹⁷ <https://courses.lumenlearning.com/boundless-economics/chapter/exchange-rates/>

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف¹⁸

3.1. العوامل المؤثرة في أسعار الصرف:

هناك عوامل كثيرة قد تؤثر في سعر الصرف لعملة بلد ما، وينطلق الباحث من افتراض أن كل عامل يؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو زيادة فاعلية استثمار المال العام أو زيادة كفاءة التمويل للإنفاق العام أو زيادة تدفق مقدار العملات الأجنبية لداخل البلد أو انخفاض تدفقها لخارج البلد سيؤدي لتحسين سعر الصرف، أي بمعنى زيادة قيمة العملة المحلية وتحسن قوتها الشرائية، تحليلنا بهذا المبحث هو عامّةً يعكس الأثر الصافي للعوامل في سعر الصرف، يعد عرض العملات وطلبها من المحددات الرئيسية لأسعار صرفها فكلما زاد عرض عملة ما مع ثبات أو انخفاض أو زيادة أقل بالطلب على تلك العملة يسهم بحصول تدهور سعر الصرف، يحصل الطلب على العملة المحلية من صافي الصادرات بينما يأتي المعروض من العملة من صافي الاستثمار الأجنبي.¹⁹

ومن العوامل المشتركة التي تؤثر على العرض والطلب لعملة هي معدلات التضخم، ومعدل نمو الدخل القومي، وتوقعات سعر الصرف، والقرارات الحكومية، وشروط التجارة، والاستقرار السياسي، والدين العام وعجز الحساب الجاري والأداء الاقتصادي وتعادل القوة الشرائية،²⁰ وبالتالي تؤثر تأثيراً غير مباشر بأسعار صرفها.

وهناك علاقة طويلة الأمد بين أساسيات الاقتصاد الكلي (تصدير النفط ، والانفتاح التجاري ، وشروط التبادل التجاري ، وصافي الأصول الأجنبية ، والإنفاق الحكومي ، وفرق الإنتاجية) وسعر الصرف الفعلي الحقيقي.²¹

1.3.1. تدخل المصرف المركزي والثقة بسياساته:

يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار في سعر الصرف سلبيًا على العديد من المتغيرات مثل التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية والتضخم والاحتياطي الأجنبية والديون الخارجية والنمو الاقتصادي. لذلك، يجب على البنوك المركزية في

¹⁸ ملاحظة: أن كل عبارة يذكر فيها كلمتي "سعر الصرف" دون تحديد واضح للعملات فيقصد بها سعر صرف العملة المحلية مقابل الأجنبية وفق الأسلوب غير المباشر بصورة عامة، وبالتالي في حال ذكر مثلاً زيادة أو ارتفاع سعر الصرف، يقصد بها تخفيض أو انخفاض قيمة العملة المحلية، أي زيادة عدد الليرات السورية مقابل الدولار الأمريكي.

¹⁹ Parveen, Shabana, Khan, Abdul Qayyum, Ismail Muammad, 2012, ANALYSIS OF THE FACTORS AFFECTING EXCHANGE RATE VARIABILITY IN PAKISTAN, Academic Research International, Vol. 2, No. 3,

²⁰ ABBAS, Qaisar, IQBAL AYAZ, Javid, 2012, Relationship Between GDP, Inflation and Real Interest Rate with Exchange Rate Fluctuation of African Countries, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Volume 2, Issue 3

²¹ Hassanzadeh, Mohammad, 2023, Real effective exchange rate misalignment and currency crisis in Iran, Future Business Journal volume 9, Article number: 3

جميع البلدان مراقبة سوق الصرف الأجنبي والتدخل عند الضرورة.²² ويقصد بالتدخل القرارات والتعاميم التي يصدرها المصرف المركزي للمصارف والمؤسسات المالية ليوّجه عملها، ويسعى من خلال قراراته للتأثير بالعرض النقدي وبسعر الصرف الموازي وضمن هذا العامل نذكر عدداً من العوامل الفرعية (تحديد معدل الاحتياطي القانوني ونسب السيولة، ومعدل الخصم، وهوامش أسعار الفائدة على الودائع والقروض بأنواعها، والقيام بعمليات السوق المفتوحة للتدخل بسوق الصرف الأجنبي بيعاً أو شراءً للعملة الأجنبية) فعلى سبيل المثال تخفيض معدل الاحتياطي القانوني يزيد إمكانية خلق الائتمان وبالتالي زيادة العرض النقدي وبالتالي تدهور سعر صرف العملة، تأثير وجود المصرف في أسواق الصرف الأجنبي يمكن أن يكون له في حد ذاته تأثير كبير على سعر الصرف لأنه يمكن أن يكشف عن معلومات حول نوايا السياسة المستقبلية.²³

2.3.1. قرارات حكومة البلد:

يعد سعر الصرف أحد الأدوات الاقتصادية الأساسية المستخدمة لتصحيح عدد من الاختلالات الاقتصادية التي تواجه الدول، ولكي يؤدي هذا إلى النمو الاقتصادي المستدام واستقرار التنمية يجب الحفاظ عليه مستقراً²⁴، تُسهم قرارات الحكومة في البلدان إسهاماً مهماً إما بالتأثير على الاقتصاد ونواحي معيشة مواطنيها وتتأثر القرارات الحكومية بعوامل منشأها داخل بلدها أو خارجه²⁵، وتتعلق قرارات الحكومة بعدة جوانب قد تؤثر على سعر الصرف ومنها القرارات المتعلقة بتمويل النفقات العامة، وتختلف التبعات باختلاف وسيلة التمويل، على سبيل المثال: يُعدّ تحصيل الضرائب المباشرة باقتطاع مبلغ الضريبة من الدخل والضرائب على الأرباح، مُحققاً للعدالة الضريبية بطريقة أفضل من الضرائب غير المباشرة، وتخفيض الضرائب المباشرة عجز الموازنة العامة، وتقلّل الحاجة للتمويل بالإصدار النقدي، ولذلك تؤديان لتحسن سعر الصرف إذا كانت نسبة الضريبة مرنة ومناسبة تجاه الدورات الاقتصادية، وفيما يتعلق بالتعريفات الجمركية والحِصص المحددة من وزارة الاقتصاد (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها)، فإنها تسعى لزيادة الطلب المحلي على السلعة المصنعة محلياً والتحكم بالاستيراد وبالتالي تخفيض القطع الأجنبي المُتدفّق لخارج البلد وبالتالي تحسن سعر الصرف.

²² Ganlev, Junus, 2017, The Relationship between Exchange Rate, Official Reserves and Money Supply in Kyrgyzstan, <https://www.researchgate.net/publication/337882659>

²³ <https://www.rba.gov.au/publications/bulletin/2018/dec/understanding-exchange-rates-and-why-they-are-important.html>

²⁴ Ebiringa, Oforegbunam, Thaddeus, Anyaogu, Nnneka, B, 2014, Exchange Rate, Inflation and Interest Rates Relationships: An Autoregressive Distributed Lag Analysis, Journal of Economics and Development Studies, Vol. 2, No. 2, pp. 263-279

²⁵ تم التوسع بشرح هذا العامل بفصل الأزمات الاقتصادية،

3.3.1. النمط الاستهلاكي للمقيمين وغير المقيمين في بلد ما: يمكن تعريف النمط الاستهلاكي للأفراد ببساطة بأنه أسلوب إنفاق الأفراد لدخولهم ومِدخراتهم أو الأموال المقترضة لشراء السلع والخدمات وذلك تبعاً لعدة عوامل منها معتقداتهم وتفضيلاتهم وحالتهم الاجتماعية وأعمارهم. يؤدي زيادة تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية في بلد y لزيادة الطلب على العملة الأجنبية وزيادة عرض العملة المحلية لنفس البلد، وبالتالي تدهور سعر الصرف، ويؤدي تغير تفضيل الأجانب بالخرج لسلع بلدان أخرى عوضاً عن سلع y إلى انخفاض صادرات y ، وبالتالي انخفاض مقدار العملات الأجنبية المتأتية لذلك البلد، وبالتالي تدهور سعر الصرف.

4.3.1. المضاربة على العملات: تُعرّف بعملية شراء عملات أجنبية وإعادة بيعها بالعملة المحلية بهدف تحقيق ربح رأسمالي سريع وذلك تمييزاً له عن الاستثمار الذي يستغرق وقتاً أكبر لجني العوائد، تؤدي المضاربة لخلق عرض وطلب على العملات الأجنبية إما حقيقياً أو وهمياً، فيحدث تقلب سعر الصرف تبعاً لمراد صناع السوق ودرجة حساسية تأثر بقية المتداولين بالأنباء الواردة للسوق وتصرفات صناع السوق.

5.3.1. تدفق الاستثمارات الأجنبية من الاقتصاد الوطني للخارج وبالعكس:

يُحدث الاستثمار الأجنبي المباشر FDI للاقتصاد تدفقات من القطع الأجنبي للداخل بغرض الاستثمار الحقيقي مما يعني زيادة في الناتج المحلي والطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسن سعر الصرف. إذا كان الأجانب يستثمرون في بلد ما، فهذا يمثل تدفقاً داخلياً ويُحتسب عنصراً فائضاً في الحساب المالي. إذا كان مواطني أي دولة يستثمرون في دول أجنبية، فهذا يعد تدفقاً صادراً للخارج ويعد عجزاً. وفي حال حدوث الأزمات الاقتصادية سيؤدي لهروب الاستثمارات وبالتالي تعميق أثر الأزمات وبالتالي تدهور سعر الصرف.

فرض ضوابط على خروج رأس المال ولحماية سعر الصرف من آثار تدفقات رأس المال غير المرغوب فيها، من شأنه أن يخيف المستثمرين المحتملين ويؤثر على تدفقات رأس المال الداخلة للبلد، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي.²⁶

²⁶ Tiwari, Rajnish, 2003, POST-CRISIS EXCHANGE RATE REGIMES IN SOUTHEAST ASIA: AN EMPIRICAL SURVEY OF DE-FACTO POLICIES, <https://global-innovation.net/team/tiwari/PDF/exchange-rate.pdf>

6.3.1. شروط التبادل التجاري (Terms of Trade):

تعرف بأنها نسبة أسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد، تتحسن معدلات التبادل التجاري لأي دولة إذا ارتفعت أسعار صادراتها بمعدل أكبر من أسعار وارداتها، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على عملة البلد وزيادة قيمة عملتها مما يعني تحسن سعر الصرف.²⁷ فهذا يعني أنه مقابل كل وحدة صادرات تُباع، يمكنه شراء المزيد من وحدات السلع المستوردة.

إذا ساءت القدرة التنافسية، فإن السلع القابلة للتبادل التجاري المنتجة في الخارج تكون أرخص من تلك المنتجة محلياً، سينخفض الطلب على السلع المنتجة محلياً (سواء الطلب المحلي أو من الخارج) سيكون هناك تدفقات أقل لرأس المال للداخل فتتخفض الصادرات وتزداد الواردات؛ في النهاية وبالتالي يصبح الاقتصاد المحلي أكثر مديونية لبقية العالم²⁸ تأتي القدرة التنافسية للدول الغربية المتقدمة للتصدير من الابتكار والتكنولوجيا الأفضل وإنتاجية العمالة الأعلى.²⁹

وعند النظر لشروط التبادل التجاري والقيام بالحماية التجارية لا يجب التركيز على تخفيض عجز الميزان التجاري وبالتالي تخفيض عجز الحساب الجاري أولاً إنما يجب التركيز على حماية الصناعة المحلية للدول وخاصة في الدول الناشئة التي تتعرض لأزمات اقتصادية لتصبح أقوى وقادرة على إحداث وفورات حجم وبالتالي تصبح قادرة على منافسة السلع المستوردة، وهدف مهم للحماية منع حدوث إغراق سلعي من قبل دول مجاورة ذات تكاليف إنتاج أقل بكثير عن تكاليف الإنتاج للبلاد المطبق للحماية وبالتالي منع زياد نسبة البطالة و بالمحصلة تحسن سعر الصرف أي تحسن قيمة العملة المحلية.

²⁷ <https://www.compareremit.com/money-transfer-guide/key-factors-affecting-currency-exchange-rates/>

²⁸ EXCHANGE RATES: CONCEPTS, MEASUREMENTS AND ASSESSMENT OF COMPETITIVENESS, BANGKOK, THAILAND, <https://www.imf.org/external/region/tlm/rr/pdf/Nov5.pdf>

²⁹ Har, Wai-Mun, Tan, Ai-Lian, Lim, Chong-Heng, Tan, Chai-Thing, 2017, Does Interest Rate Still Matter in Determining Exchange Rate?, Capital Markets Review Vol. 25, No. 1, pp. 19-25

المبحث الرابع: أنظمة سعر الصرف ومحددات اختيار نظام سعر الصرف.

4.1. أنظمة سعر الصرف ومحددات اختيارها:

إن المقصود بنظام الصرف هو مجموعة القواعد التي تحدد مهمة كل من السلطات النقدية والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي، تراوح أنظمة سعر الصرف بين الأنظمة المُثَبِّتَة (الربط الثابت) من جهة والأنظمة العائمة (المرنة بالكامل) في الطرف الآخر تتسم الأنظمة الربط بانخفاض معدلات التضخم وانخفاض تقلبات أسعار الصرف الاسمية والحقيقية وزيادة الانفتاح التجاري - وكلها مرتبط بنمو اقتصادي أسرع.³⁰ مع استثناء وحيد عندما يكون سعر الربط أقل من قيمة العملة الحقيقية ويكون البلد غير قادر على موازنة نمو المعروض النقدي الذي يحدث عندما تترجم فوائض الحساب الجاري المستمرة والتراكم الناتج للاحتياطيات الأجنبية إلى نمو نقدي مفرط؛ وهناك طريقتان لتصنيف أنظمة أسعار الصرف: تصنيف قانوني يعتمد على الالتزام المعلن للبنك المركزي، والتصنيف الواقعي على أساس السلوك المرصود لسعر الصرف.³¹

1.4.1. أنظمة سعر الصرف:

1.1.4.1. نظام سعر الصرف المُثَبِّت (الربط التقليدي):

1.1.1.4.1. الربط بالذهب:

وفقاً لمعيار الذهب³²، تُقِيم العملات بمعادِلها من الذهب (كانت أوقية الذهب تساوي 35 دولاراً أمريكياً بالدولار الأمريكي خلال مدة المعيار الذهبي). ويتحقق هذا النظام في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب، فتربط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب وشروط قاعدة الذهب:

1.1.1.1.4.1. تحديد وزن معين من الذهب لوحدة النقد الأساسية.

2.1.1.1.4.1. تحديد العملات المساعدة مثل الليرات الفضية والنحاسية.

3.1.1.1.4.1. حرية دخول الذهب وخروجه من الدولة وإليها بهدف تحقيق ثبات بقيمة المعادن الثمينة بين الداخل والخارج.

4.1.1.1.4.1. حرية الصهر والسك بهدف تحويل المعادن الثمينة إلى مسكوكات نقدية أو العكس.

³⁰ Ghosh, Atish R, D. Ostry, Jonathan, 2009, Choosing an Exchange Rate Regime, IMF's Research Department.

³¹ Bleaney, Michael, Francisco, Manuela, 2005, Exchange rate regimes and inflation: only, hard pegs make a difference, Canadian Journal of Economics / Revue canadienne d'Economie, Vol. 38, No. 4 p

³² الحوراني، أكرم، حساني، عبد الرزاق، 2011، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق.

2.1.1.4.1. نظام بريتون وودز (الربط بعملة قابلة للتحويل للذهب):

كانت هناك حاجة إلى نظام يثبت العملات بالنسبة لبعضها البعض، لكنه لا يثبت كل عملة من الذهب. حلت اتفاقية بريتون وودز هذه المشكلة من خلال مطالبة كل دولة بإصلاح قيمة عملتها من العملة الأساسية، أي الدولار (حدد هذا القيمة "الاسمية" لكل عملة وكان لضمان التكافؤ بين العملات)، التزمت الدول بالحفاظ على قيمة التكافؤ لعملاتها في حدود $\pm 1\%$ من التكافؤ. كان على البنوك المركزية المختلفة تحقيق هذا الهدف عن طريق شراء عملاتها وبيعها (عادة مقابل الدولار) في سوق الصرف الأجنبي. عندما يواجه بلد ما صعوبة مؤقتة في الحفاظ على قيمة التكافؤ بسبب فقد توازن ميزان المدفوعات، يمكن أن يلجأ إلى صندوق النقد الدولي IMF لأخذ قروض تخضع لشروطه فيما يتعلق بالتغيرات في السياسة الاقتصادية المحلية التي تهدف إلى استعادة توازن ميزان المدفوعات.

3.1.1.4.1. الربط بسلة عملات أجنبية للشركاء التجاريين:

بموجب سعر الصرف الثابت يمكن الربط بسلة من العملات، تقوم السلطات النقدية بشراء العملات الأجنبية أو بيعها من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العملات. وتأتي فوائده من أنه سيزيد درجة استقرار قيمة العملة المحلية لارتباطها بعدة عملات واقتصادات متنوعة، ويجعل البلد أكثر تحراً من سياسات الاقتصادية للبلدان وبالتالي حرية أكبر بتحديد النهج الاقتصادي لاختلاف الظروف والإمكانيات الاقتصادية ويمثل سعر الصرف الفعلي NEER.

2.1.4.1. نظام سعر الصرف الموعوم التقليدي:

التعويم هو عملية تحديد سعر الصرف من قبل العرض والطلب على العملات الأجنبية، توفر الأنظمة القائمة للبلدان ميزة الحفاظ على سياسة نقدية مستقلة. ويجب أن تكون أسواق العملات الأجنبية والأسواق المالية الأخرى عميقة بما يكفي لامتصاص الصدمات دون تغييرات كبيرة في أسعار الصرف. مع وجود الأدوات المالية المتاحة للتحوط من المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الصرف.³³

هناك ثلاثة شروط على الأقل للإدارة الناجحة لسعر الصرف المرن، من حيث تحقيق تضخم منخفض ومستقر في نفس الوقت الذي يعمل فيه سعر الصرف ممتصاً حقيقياً للصدمات: أولاً، وجود سوق صرف أجنبي مع حد أدنى من العمق والكفاءة؛ ثانياً، مرتكز محلي للسياسة النقدية؛ ثالثاً، الحد الأدنى من استقلالية المصرف المركزي وقدرته حتى يتمكن من تقديم سياسة نقدية فعالة.³⁴

³³ Mark Stone, Harald Anderson, and Romain Veyrune, 2008, Exchange Rate Regimes: BACK TO BASICS, imf Publications, Volume 45, Number 1,

³⁴ Gudmundsson, Mar, 2005, The choice and design of exchange rate regimes, <https://www.bis.org/events/cbcd06h.pdf>

1.2.1.4.1. سعر الصرف المعمّم النظيف:

نظام يتبنى فكرة أن قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية تحدد سعر صرفها مقابل العملة المحلية، فلا يوجد التزام بأي سعر صرف معين أو مسار مُعلن عنه مسبقاً ولكن يوجد تدخلاً دورياً من السلطات حسب تقديرها لتخفيف التقلبات بدلاً من تحديد مستوى سعر الصرف. تكون قوى العرض والطلب هي المحرك الرئيسي لسعر الصرف ولكن تقوم الدول بترك احتياطي نقدي وذهب في حالة حدوث تقلبات عنيفة في سعر الصرف حدوثاً مفاجئاً من شأنه الضرر بالأوضاع الاقتصادية.

2.2.1.4.1. سعر الصرف المعمّم المُدار:

نظام وسطي بين المُثبت والمُعوم، وتتدخل السلطات النقدية أحياناً وعند الضرورة للحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل سوق الصرف الأجنبي دون مسار مُعلن مسبقاً لسعر الصرف، بمعنى أن سعر الصرف يتحرك ضمن نطاق لا يُعلن للأفراد والشركات، يقتصر معرفته على السلطة النقدية التي تستهدفه أي تعومه ضمن نطاق لمدة من الزمن وقد يتغير النطاق بعدها.

3.1.4.1. أنظمة سعر الصرف الحديثة:

1.3.1.4.1. نظام سعر الصرف الربط الزاحف (Crawling pegs):

يُعدّل سعر الصرف تعديلاً دورياً بمقدار صغير بسعر ثابت ومعلن مسبقاً أو استجابة لمؤشرات معينة (مثل فروق التضخم مقابل الشركاء التجاريين الرئيسيين، فروق أسعار الفائدة أو التغيرات في احتياطات النقد الأجنبي) يُنظر إليه عادةً على أنه جزء من أنظمة سعر الصرف المُثبت، الذي يسمح بالانخفاض أو الارتفاع التدريجي في سعر الصرف ومع ذلك يتسم بالمرونة في ظل نظام سعر الصرف المعمّم. قد يترتب على ذلك تكاليف ضخمة لاعتماد نظام إدارة متطور بما فيه الكفاية للسماح بالتكيف مع ضغوط حركة رأس المال.

2.3.1.4.1. نظام سعر الصرف النطاقات الزاحفة (Crawling bands):

نظام يتقلب به سعر الصرف داخل نطاق محدد حول سعر مركزي اسمي، بحيث يتم تعديل النطاق والسعر المركزي تعديلاً متكرراً ليتماشى مع التقلبات الاقتصادية الحادة المنعكسة آنياً بسعر الصرف، تسعى هذه النطاقات المستهدفة لتخفيف حدة تقلبات أسعار الصرف، وبالتالي التخفيف من احتمالية حدوث أزمة العملة أو تفاقمها، وتكون درجة مرونة سعر الصرف تابعة لعرض النطاق، يتسم هذا النظام بالمرونة بالتعامل مع أسباب الأزمات الاقتصادية.

3.3.1.4.1. نظام سعر الصرف مجلس إدارة العملة (currency board): نظام نقدي يستند إلى التزام تشريعي صريح بتبادل العملة المحلية بعملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، إلى جانب القيود المفروضة على سلطة الإصدار لضمان الوفاء بالتزامها القانوني. هذا يعني أن العملة المحلية ستصدر فقط مقابل العملات الأجنبية وأن تظل مدعومة بالكامل بالأصول الأجنبية، مما يلغي وظائف المصرف المركزي التقليدية، مثل الرقابة النقدية والمقرض الأخير للبنوك المتعثرة، وترك نطاق ضئيل للسياسة النقدية التقديرية.³⁵ ويمكن إنشاء صندوق استقرار القطاع المصرفي، عادة بموارد مالية. عادة ما تقرر الحكومة اعتماد مجلس للعملة عندما يفقد حاملو العملة المحلية الثقة بها وسيلة للتبادل، ناجمة عن التضخم المتزايد والدين الحكومي الجامح (المؤدي إلى عجز مالي) والركود. ولذلك تتوقع إعادة مجلس العملة الثقة للعملة المحلية نتيجة تخفيض قدرتها للتمويل بالعجز لوجود تغطية لعملية الإصدار النقدي.³⁶

4.3.1.4.1. نظام الدولار (dollarization): نظام يقوم على التعامل بعملة أجنبية لتقوم بوظائف العملة المحلية. للدولرة شكلين:

A. دولرة الأصول: العملية التي تُحوّل من خلالها دولة ما عملتها بعملة أخرى قوية جزئياً أو استبدالها استبدالاً كلياً فتحل فيها النقود الأجنبية محل النقود المحلية في أي من وظائفها (وحدة الحساب ، ووسائل الصرف وتخزين القيمة).

B. دولرة المسؤولية: إن النظام المصرفي المحلي أو الحكومة يمكن أن يكون لديها التزامات ديون كبيرة نسبياً بالعملة الأجنبية. القروض التي يقدمها النظام المصرفي يمكن أن تكون في الغالب بالعملة الأجنبية.³⁷ تتم الدولرة على مراحل: في المرحلة الأولى يحدث التبني عندما يبدأ الناس في تبني العملات الأجنبية لحفظ القيمة للحيلولة دون تآكل مدخراتهم أو ثرواتهم، ولكنهم لا يزالون يستخدمون العملة المحلية لأغراض المعاملات المختلفة . بعد ذلك ، يبدأ استخدام العملة الأجنبية على نطاق واسع في الاقتصاد من قبل الفاعلين الاقتصاديين، فتكون معظم ثرواتهم المالية على شكل أصول العملات الأجنبية، وفي هذه المرحلة، لا تستخدم العملة الأجنبية أيضاً كوسيلة قانونية للمبادلات، أما في المرحلة التالية هي الدولرة الرسمية حيث تعترف الحكومة بالعملة الأجنبية وسيلة للمبادلات ومخزناً للقيمة.

³⁵ <https://www.imf.org/external/np/mfd/er/2004/eng/0604.htm>

³⁶ Böwer, Uwe, 2021, A Double-Edged Sword – Can a Currency Board Help Stabilise the Lebanese

Economy?, European Union, ECONOMIC BRIEF 068 <https://www.businessmanagementideas.com/foreign-exchange-2/exchange-rates/types-of-exchange-rate-systems-financial-management/17437>

³⁷ <https://web.worldbank.org/archive/website00960A/WEB/OTHER/B8099E91.HTM>

5.3.1.4.1. الاتحاد النقدي (Currency union):

اتحاد نقدي، اتفاق بين دولتين أو أكثر لإنشاء منطقة عملة واحدة. يتضمن الاتحاد النقدي التثبيت غير القابل للإلغاء لأسعار صرف العملات الوطنية الموجودة قبل تشكيل الاتحاد النقدي³⁸ حرية حركة رأس المال بين دول الاتحاد والاعتماد على نفس البنك المركزي الذي يصيغ السياسة النقدية للاتحاد بالكامل، وحرية حركة الموارد الاقتصادية وحركة السلع التجارية القابلة للتداول ضمن الاتحاد كون دول الاتحاد كتلة تجارية تكمل بعضها ومثال عنه منطقة اليورو.

الجدول رقم 1: إيجابيات وسلبيات سعر الصرف

نوع نظام سعر الصرف	إيجابيات	سلبيات
سعر الصرف المُثبت Fixed exchange rate	- التحكم الجيد في المبادلات الدولية فمعدل الصرف الثابت مع هامش تغير محدود يؤدي إلى معرفة إيرادات الصادرات وتكاليف المستوردات.³⁹ - التحكم بالمتغيرات الاقتصادية كمعدل التضخم. - التقليل من تكاليف المعاملات وأسعار الفائدة وعدم اليقين، وزيادة نمو التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي⁴⁰	- قد يسبب مخاطر عالية في هجمات المضاربة على العملات، خاصة عند حصول تدفقات رأس مال متقلبة. - إمكانية نفاذ الاحتياطات الأجنبية في أثناء الأزمات الاقتصادية.
سعر الصرف المعوّم Floating exchange rate	- يساعد الاقتصاد المحلي في امتصاص الاضطرابات أسعار العملات الأجنبية، وبذلك يكون عامل استقرار تلقائي لمساعدة الاقتصاد على التكيف مع الأحداث الاقتصادية الخارجية، في حال وجود برامج حماية اجتماعية. - تحقيق التوازن الداخلي لاقتصاد مندمج بالاقتصاد العالمي بما	- وجود تقلبات عالية في أسعار الصرف قصيرة الأجل وتقلبات متوسطة المدى يعني غياب اليقين بها وضعف إمكانية للتنبؤ بها مسبقاً، ويزيد من تكاليف المعاملات وأسعار الفائدة، ويثبط التجارة والاستثمار لدى الدولة المتبعة له، - يغذي التضخم ويؤدي لانخفاض النمو الاقتصادي على المدى

³⁸ <https://www.britannica.com/topic/monetary-union>

³⁹ شوقي، طارق، 2009، مرجع سابق، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

⁴⁰ Rogoff, Kenneth S., Husain Aasim M., Mody, Ashoka, Brooks, Robin, Oomes Nienke, 2003, Evolution and Performance of Exchange Rate Regimes, International Monetary Fund, WP/03/243

المتوسط والطويل في البلدان النامية⁴² ▪ قد يؤدي إلى آثار انكماشية، فانخفاض قيمة عملة ما انخفاضاً مُغالياً فيه قد يدفع الشركات ذات المديونيات الدولار إلى الإفلاس، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.	يلائم التحولات الاقتصادية الدولية وذلك في حال وجود طاقة إنتاجية غير مستغلة ووجود إمكانية لتوجيه الأسعار. ▪ استخدام بسيط للاحتياطات الأجنبية لجهة الاستيراد⁴¹ - يزيد واردات البلد من القطع الأجنبي في حال كان سعر الصرف الرسمي والموازي قريباً جداً من سعر الصرف الحقيقي.	
▪ عرضة لهجوم المضاربة لأن الحكومة ملتزمة في أي يوم أو خلال مدة بقيمة معينة لسعر الصرف.	▪ يجمع بين المرونة اللازمة لاستيعاب الاتجاهات المختلفة في معدلات التضخم بين البلدان مع الحفاظ على اليقين النسبي بشأن أسعار الصرف المستقبلية ذات الصلة بالمصدّرين والمستوردين.	ارتباطات زاحفة Crawling pegs
	▪ يوفر قدراً من المصدقية دون المساس بأهداف النمو بشرط مهم أن السياسة النقدية يجب أن تكون متسقة و مترافقة بتجنب علاوة السوق الموازية الكبيرة والمتقلبة.	نطاقات زاحفة Crawling bands
▪ يقيد استجابة المصرف المركزي للأزمة المالية المحلية عبر أدواته النقدية. - عندما تتعرض العملة لهجوم المضاربة، يؤدي التبادل غير المحدود للعملة المحلية بالعملة الأجنبية إلى انكماش حاد في المعروض النقدي مما قد يؤدي لحدوث كساد حاد.⁴³ ▪ للمبالغة في ارتفاع قيمة العملة المحلية، الأمر الذي يضر بالقدرة التنافسية ويقوض أداء النمو الاقتصادي.⁴⁴	▪ حل لمشكلة انعدام الشفافية والالتزام، لأنه يتضمن التزاماً قوياً بنظام سعر الصرف الثابت ويمكن أن يكون فعالاً في خفض التضخم. ▪ وضع حد للتمويل عن طريق الإصدار النقدي. ▪ انخفاض الحاجة لرفع معدلات الفائدة وبالتالي تقليل تكاليف إصدار سندات حكومية لتمويل الإنفاق العام.	مجلس العملة currency board

⁴¹ وجود إمكانية لزيادة الطاقة الإنتاجية سيؤدي للاعتماد على الإنتاج المحلي عنه للاستيراد، وبالتالي عدم الحاجة للاستيراد فيما عدا المواد الأولية التي تدخل بالإنتاج غير المتوفرة أو منتجة أو مستخرجة محلياً مع افتراض أن النمط الاستهلاكي قابل للتعديل ليتلائم مع التغيرات الاقتصادية الخارجية القابلة للانعكاس بالمؤشرات الاقتصادية المحلية. ويوجد تشابه بين هذا النظام وترتيب الربط الزاحف والنطاق الزاحف من حيث التوجيه لكن لا يتم الإعلان عن سعر الصرف المستهدف

⁴² Yagci , Fahrettin , 2001, Choice of Exchange Rate, Regimes for Developing Countries, Africa Region Working Paper Series, Number16
<http://documents1.worldbank.org/curated/en/664071468740104022/pdf/multi0page.pdf>

⁴³ <http://homepage.ntu.edu.tw/~nankuang/currency%20board%20and%20dollarization-1.pdf>

⁴⁴ Ghosh, Atish R, D. Ostry, Jonathan, 2009, Choosing an Exchange Rate Regime, IMF's Research Department.

▪ ضرورة تثبيت شروط التبادل التجاري لكل دول الاتحاد مع دول خارج الاتحاد.	▪ رفع الحواجز التجارية والاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية المتوفرة ضمن دول دون أخرى ضمن الاتحاد مما يخفض التكلفة ومستوى الأسعار ويحقق معدل تضخم مستهدف⁴⁵. ▪ إلغاء تكاليف تحويل العملة ضمن الاتحاد مما يعني قدرة شرائية اكبر. ▪ الحد من تهريب السلع بين الأسواق الموازية بين دول الاتحاد. ▪ تصغير نطاق اقتصاد الظل ضمن دول الاتحاد وبالتالي زيادة موارد الخزينة العامة.	الاتحاد النقدي Currency union
▪ لا توجد سياسة نقدية مستقلة للبلاد، فإنها تفقد إيرادات الإصدار النقدي التي تحصل عليها الحكومة من خلال إصدار الأموال. ▪ كلما زادت درجة الدولة التي يتعهد بها بلد ما ، قلت المرونة التي يتمتع بها فيما يتعلق بالسياسة النقدية ، لتكون قدرته على صياغة استجابات لتحديات الاقتصاد الكلي (ارتفاع التضخم ، وانخفاض العمالة ، والركود ، وما إلى ذلك) محدودة.⁴⁸	▪ يمكن أن تساعد على تعزيز عمل المؤسسات المالية وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.⁴⁶ كون العملة الأجنبية أكثر استقراراً⁴⁷ ▪ القدرة على التداول بعملة أقوى ومعترف بها دولياً. غالباً ما يكون لها تأثير إيجابي على التجارة الدولية للبلدان،	الدولة dollarization

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدد من المراجع

⁴⁵ منقول بتصرف من الباحث عن <https://www.youtube.com/watch?v=2uCbgtS3j4>

⁴⁶ Adriana, Hândoreanu, Cătălina, 2008, The Relationship between the EUR/RON Exchange Rate and The Romanian Inflation, International Review of Applied Economics, European Research Studies, Volume XI, Issue (4)

⁴⁷ مما يجعل الشركات غير مضطرة لترجمة أرباح فرعها في بلد ما لعملة بلدها وعدم تحملها لعمولات معاملات أو تكاليف تحوط تجاه العملة المحلية بل تحتفظ بها بعملة

⁴⁸ <https://www.firstcitizensgroup.com/bb/2022/05/31/the-costs-and-benefits-of-dollarization/?fbclid=IwAR0JTz3z4uGnEz9u0PrKGXVvjyoeE6h5dQlailsLknm9gG5Wke1zUdVjUE8>

2.4.1. مُحددات اختيار نظام سعر الصرف:

تمهيد:

كان اختيار نظام سعر الصرف المناسب موضوع نقاش مستمر في الاقتصاد الدولي وهي المسؤولية الرئيسية للبنوك المركزية واختيارها لسعر الصرف له سلاح ذو حدين فله عواقب جيدة أو وخيمة على الاقتصاد بأكمله، لا يوجد نظام أمثل لكل الاقتصادات⁴⁹ وتحليلنا، بالطبع، يوفر فقط دليلاً عاماً ولا ينبغي تفسيره على أنه وصفة طبية واحدة تناسب الجميع لاختيار نظامهم الأمثل لأجل تحقيق أهدافهم الاقتصادية، وبالحديث عن المحددات يمكن عدّها عوامل متداخلة تسهم في تحديد هوية النظام حسب ملامح الاقتصاد، قد يختلف المحدد من بلد لآخر لكن نتحدث عامة عن أنظمة سعر صرف مثبتت نسبياً ومرن نسبياً، بمعنى يأتي التثبيت نحو عملات ومعادن محددة فيكون سعر الصرف يتحرك مع تحرك قيمتها ليبقى ثابتاً تجاهها، نظر من خلال تحليلنا ضمناً تأثير المُحددات على قطاعات الاقتصاد (الاستهلاكي والاستثماري والحكومي والخارجي).

وقد يختلف الاختيار اعتماداً على ظروف البلد المحددة في المدة الزمنية المعنية (حجم الدولة وانفتاحها على التدفقات التجارية والمالية، وهيكل إنتاجها وصادراتها، ومراحل تطورها المالي، وتاريخها التضخمي، والطبيعة ومصدر الصدمات التي يواجهها)⁵⁰

1.2.4.1. درجة الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالمي:

كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً، زادت قوة حالة السعر الثابت أو النطاقات الضيقة بسبب التكلفة المحتملة على المعاملات الدولية من تعديلات سعر الصرف المتكررة؛ ومع ذلك، قد يكون الانفتاح أيضاً تزيد من قابلية التأثر بالصدمات الخارجية وقد تتطلب تعديلات أكثر تواتراً في سعر الصرف وبالتالي ترتيب أكثر مرونة⁵¹، وطبيعة الاقتصادات ومواردها الاقتصادية قد تتطلب من الدولة القيام بالاستيراد والتصدير -الذين يحددان درجة الانفتاح بنسبهم للناتج المحلي الإجمالي- زيادة حاجة دولة لمواد أولية مثل المشتقات النفطية، يتطلب الأمر زيادة الاستيراد لها في حال كان الإنتاج المحلي لا يفي بالطلب - لحدوث صدمة داخلية أو خارجية كما في حالة فنزويلا- أو أن نوع المواد الأولية المُنتَج محلياً لا يُناسب الصناعات المُعتمِدة عليها جيداً، زيادة الاستيراد لها يتطلب مزيداً من مقدار العملات الأجنبية وبالتالي تزداد أهمية التصدير لأجل توفير الطلب في حال لا يوجد احتياطات كافية منها، وبالتالي يتطلب الأمر زيادة مرونة نظام سعر الصرف.

⁴⁹ <https://sci-hub.se/https://doi.org/10.1111/j.1540-5982.2010.01634.x>

⁵⁰ Yagci, Fahrettin, 2001, Choice of Exchange Rate, Regimes for Developing Countries, Africa Region Working Paper Series, Number16, <http://documents1.worldbank.org/curated/en/664071468740104022/pdf/multi0page.pdf>

⁵¹ Al-Sadiq , Ali, Bejar , Pablo, and İnci, Ötoker , Commodity Shocks and Exchange Rate Regimes: Implications for the Caribbean Commodity Exporters, IMF Working Papers, 2021, WP/21/104

2.2.4.1. حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلد: كلما زاد حجم الناتج المحلي نتيجة زيادة حجم الدولة زادت مرونة نظام سعر الصرف المطلوبة وخاصة إذا كانت القطاعات الاقتصادية المساهمة بالناتج متنوعة مما يزيد قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الحقيقية الخارجية كصدمات سلاسل التوريد الأمر الذي يوجب زيادة الاعتماد على الذات بالإنتاج لتلبية الطلب المحلي على السلع.

3.2.4.1. نوع السلع المنتجة بالاقتصاد والموارد الاقتصادية: كلما انخفض تنوع الموارد الاقتصادية في الاقتصاد المستخدمة للتصدير وزاد التخصص الاقتصادي، كلما زادت احتمالية تثبيت سعر الصرف مع الشركاء التجاريين .

4.2.4.1. العلاقات الاقتصادية مع الشركاء التجاريين والتي تأخذ جزءاً أساسياً من اهتمام حكومات الدول، وتسعى بعضها لتنظيم تجارتها مع الدول الأخرى وفق اتفاقيات تجارة في حال كانت تعتمد على جزء كبير من تجارتها عليها،

فكلما زاد مدى التكامل التجاري مع البلدان الشريكة ، زادت قوة حالة سعر الصرف المرتبط أو العملة المشتركة. العلاقات السياسية مع الدول العظمى: وعلى سبيل المثال كلما كانت العلاقة السياسية بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية أكثر توتراً كلما زادت درجة تعويم سعر صرف عملة سوريا تجاه عملة الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة حال فرضت عقوبات اقتصادية على سوريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مما يعني انخفاض حجم التعامل التجاري معها ومع حلفائه.

5.2.4.1. نوع الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد ومصدرها:

الصدمات الاسمية المحلية كلما زادت انتشار الصدمات الاسمية المحلية، زاد جاذبية سعر الصرف الثابت. صدمات حقيقية كلما زادت قابلية الاقتصاد للتأثر بالصدمات الحقيقية، سواء كانت أجنبية أو محلية، كلما كان سعر الصرف المرن أكثر فائدة.

6.2.4.1. مستوى الاحتياطات الأجنبية: كلما انخفض مستوى الاحتياطات الدولية، قل جدوى الحفاظ على ربط سعر الصرف أو النطاقات الضيقة، ما لم تكن السياسة النقدية خاضعة بوضوح لهدف سعر الصرف.

7.2.4.1. مرونة أسواق العمل كلما كانت سوق العمل أقل مرونة، زادت قوة الحجة من أجل أسعار صرف أكثر مرونة (بما في ذلك ربط العملات الأجنبية داخل النطاقات)

8.2.4.1. تنقل رأس المال: قد يؤدي التنقل المرتفع لرأس المال إلى تقييد جدوى الأسعار والأربطة المربوطة ضمن نطاقات ضيقة . قد تكون زيادة مرونة سعر الصرف أيضاً عنصراً من عناصر الاستجابة المثلى لتدفقات رأس المال القوية، بما في ذلك عن طريق تثبيط تدفقات المضاربة قصيرة الأجل بسبب زيادة درجة عدم اليقين بشأن سعر الصرف.

9.2.4.1. تطوير السوق المالية: كلما زادت درجة تطور السوق المالية ، كلما كان تطبيق نظام مرن أكثر جدوى

10.2.4.1. التعرض للعمليات الأجنبية كلما زاد تعرض ميزانيات المؤسسات العامة والخاصة والمالية لمخاطر العملات الأجنبية (وحصة مطلوبات العملات الأجنبية في إجمالي المطلوبات) ، قل الرغبة في زيادة مرونة في أسعار الصرف.

11.2.4.1. الصدمات غير المتكافئة إذا كانت الصدمات التي تؤثر على الاقتصاد وشركائه التجاريين تميل إلى أن تكون غير متكافئة، فإن المعدلات الأكثر مرونة هي المرغوب فيها، حيث لا يمكن الربط التام بعملياتهم، لاختلاف الإجراءات المطلوبة للتعامل معها.⁵²

12.2.4.1. التعامل مع اقتصاد الظل: كلما توسع اقتصاد الظل زادت حساسية تحديد سعر الصرف وقد يكون من الأنسب اتباع نظام النطاقات المتحركة للتحكم به وتقليص أنشطته، مما يعني مرونة بالتعامل مع تغيراته.

من المفيد التعريف أو التذكير باقتصاد الظل وأسبابه، ويمكن تعريف اقتصاد الظل بأنه معاملات تجارية وأنشطة اقتصادية غير معلن عنها بنية رفض دفع الضرائب التي يجب دفعها لارتفاع معدلها⁵³، لا تدخل بالحسابات القومية ولا يتطلب مهارة عالية للموارد البشرية به، ويقسم لنوعين هما الأول غير رسمي وغير شرعي⁵⁴ (الاقتصاد الأسود) ويشمل اقتصاد الظل الأنشطة الإجرامية مثل تجارة المخدرات والتهرب والاتجار بالبشر، والنوع الآخر غير رسمي وغير مُرخّص ولكنه نشاط شرعي مثل البستنة أو العمل في البناء. لعل من أسباب نشوئه أو توسعه الأخرى انخفاض عدد فرص العمل بالاقتصاد الرسمي وانخفاض قيمة الأجور الحقيقية مما يدفعهم لممارسة أنشطة غير رسمية لتحسين أحوالهم، ضعف أنظمة المتابعة والمحاسبة والحماية الاجتماعية، وجود معدل نمو اقتصادي حقيقي رسمي أقل من معدل النمو السكاني، المحسوبيات في اختيار الموظفين، الإفراط في النظم والقيود الحكومية بحظر التعامل مع سلع معينة، والبيروقراطية والروتين باتخاذ القرار لترخيص الشركات والمؤسسات والمشاريع وتسيير عملها وتنظيمه، التهرب من التأمينات الاجتماعية ، ونمو نشاط المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي تستخدم النقود السائلة في المعاملات،⁵⁵

⁵² Al-Sadiq , Ali, Bejar , Pablo, and İnci, Ötoker , 2021, Commodity Shocks and Exchange Rate Regimes: Implications for the Caribbean Commodity Exporters, IMF Working Papers, WP/21/104

⁵³ <https://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/>

⁵⁴ عبدو، باسل، مدى قدرة مصرف سورية المركزي في التأثير في سعر صرف الليرة السورية خلال الأزمة، 2020، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص47-48

⁵⁵ الحسن، علي، 2014، اقتصاد الظل، أسبابه، آثاره السلبية، وأساليب الحد من حجمه، مجلة جامعة تشرين، العدد 36، ص33-41

المبحث الخامس: تمرير سعر الصرف للمؤشرات الاقتصادية:

مع تعاظم العولمة المالية والاقتصادية زاد أثرها بنقل الصدمات والأزمات المالية والاقتصادية بين اقتصادات الدول وفق أثر العدوى ولا سيما التضخم العالمي⁵⁶، وخاصة للاقتصادات المنفتحة للاقتصاد العالمي، وينقل ذلك الأثر عبر سعر الصرف من خلال قناة الاستيراد، و تنعكس تقلبات أسعار النفط بالأسواق العالمية بأسعار المشتقات النفطية داخل الدول، وذلك ينعكس بتكاليف الإنتاج ومن ثم أسعار السلع، وبدرجات متفاوتة حسب درجات مستوى مرونة الطلب السعرية للسلع، مما يزيد معدلات التضخم لما يطلق عليه التضخم يدفع بالتكلفة (cost-push inflation)، مما يدفع العمال والموظفين للمطالبة بزيادة الأجور، مما يدفع أرباب العمل لنقل العبء الجديد لأسعار السلع من جديد تحت تأثير دوامة الأجور والأسعار (wages-prises spiral)، يعد تقييم درجة تمرير تحركات أسعار الصرف أمراً ضرورياً لمراقبة التضخم والتنبؤ به.

- يوجد عوامل تحدد سرعة تمرير سعر الصرف، منها عوامل متعلقة بالاقتصاد الكلي مثل درجة الانفتاح على التجارة، وهيكل الواردات، والثبات المتوقع لتغير سعر الصرف، ودرجة الركود في الاقتصاد، وتتعلق العوامل الأخرى بالاقتصاد الجزئي وسلوك الشركات.⁵⁷ يُتوقع أن يكون القدرة على التمرير أعلى للسلع المعمرة نتيجة القدرة على التحكم بعرضها.
- مراحل تمرير سعر الصرف وعوامل التأثير بها:

إن عملية تمرير سعر الصرف لها مرحلتان: بالمرحلة الأولى تنعكس التغيرات في سعر الصرف على أسعار السلع المستوردة، وفي المرحلة الثانية تحول أسعار البضائع المستوردة إلى أسعار السلع المستهلكة حسب مُعامل السلع المستوردة في سلة السلع المستهلكة وفق آلية العرض والطلب. وسيحول المستهلكون الداخليون خياراتهم من السلع الأجنبية إلى السلع الوطنية. وسينعكس ارتفاع الطلب على السلع الوطنية في ارتفاع الأسعار بسبب جمود الإنتاج (لا يمكن تغطية كل الطلب الجديد عن طريق العرض). ويميل معدل تمرير سعر الصرف، المقاس من حيث NEER، إلى أن يكون أعلى بالنسبة للمنتج من أسعار المستهلك في جميع الاقتصادات الآسيوية. يمكن أن يرجع ارتفاع أسعار المنتجين إلى طبيعة سعر المنتج، الذي تهيمن عليه المنتجات القابلة للتداول، على عكس أسعار المستهلك، التي تهيمن عليها المنتجات غير القابلة للتداول.⁵⁸

⁵⁶التضخم المستورد: يظهر بوضوح في الاقتصادات الصغيرة والمنفتحة على الاقتصادات الأخرى، وتستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات من الخارج ويكون نتيجة تمرير التضخم الخارجي لأسعار بيعها بالسوق المحلية.

⁵⁷<https://www.ons.gov.uk/economy/nationalaccounts/uksectoraccounts/compendium/economicreview/july2019/exchangeratepassthroughandtransmissiontoconsumerpricesfollowingthe2015to2016depreciationofsterling>

⁵⁸ Juthathip, Jongwanich ed, 2016, DETERMINANTS OF CONSUMER PRICE INFLATION VERSUS

PRODUCER PRICE INFLATION IN ASIA, adb economics working paper series NO. 491 J

خاتمة الفصل الأول:

وبعد أن قمنا بتعريف سعر الصرف وتحديد العوامل المؤثرة به وأنواعه وأنظمتها والنظريات المفسرة له ومحدداته وذكر الباحث لتوصيف مختصر لوضع الاقتصاد السوري ومؤشراته، يمكن للباحث القول أن أفضل سعر صرف هو سعر الصرف الفعلي الحقيقي لكونه أقرب تمثيل للقوة الشرائية للعملة المحلية ويأخذ أوزان التجارة مع الدول التي يتم المتاجرة معها بالحسبان، ولكن حسابه يتعقد كلما زاد عدد الشركاء التجاريين، ويأتي سعر الصرف الموازي بعده بالترتيب والذي يتم التعامل به من قبل المنتجين والتجار أكثر من سعر الصرف الرسمي في البلدان النامية مع انخفاض احتياطياتها -في حال كانت ذات حيز مالي منخفض- وانخفاض القدرة على تمويل كل السلع رسمياً، لذا يقتصر التعامل بالسعر الرسمي لتمويل عدد قليل من السلع الأساسية من قبل المصرف المركزي فعلاً، ويعتبر الباحث أن أفضل النظريات المفسرة هي تكافؤ القوة الشرائية التي تعتبر ممثل أكبر لحالة الاقتصاد، وبالنسبة للعوامل المؤثرة تختلف من بلد لآخر حسب ظروفه، وبالنسبة لأنظمة سعر الصرف يعتبر الباحث أفضل نظام هو نظام النطاقات الزاحفة للخاصية التي يتمتع بها والتي سيذكرها بفصل الأزمات والصدمات الاقتصادية.

الفصل الثاني: العقوبات الاقتصادية

المبحث الأول: تعريف العقوبات الاقتصادية وأنواعها ومساراتها.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات الاقتصاد السوري في ظل العقوبات الاقتصادية على سورية

المبحث الثالث: تعامل الحكومة السورية والمصرف المركزي مع العقوبات الاقتصادية واقتراحات الباحث المكمل والمعدلة.

مقدمة:

تعتبر العقوبات الاقتصادية أداة قديمة متجددة للتأثير بسلوك الدول المستهدفة لغياب المسوّغ أو الدافع الكافي لبدء الحرب وغياب الجدوى الاقتصادية منه، لاتباع طرق أو سياسات لإضعاف قوة دولة أخرى معادية أو إضعاف نفوذها إقليمياً أو عالمياً عن بعد، والهدف منها إحداث خلل باقتصاد الدول المستقبلة للعقوبات ويتبعه أزمة اقتصادية ومن ثم زيادة بالتفاوت الطبقي بين شرائح المجتمع المفروض عليه وبالتالي إضعاف الدولة من السيطرة على مقدراتها الاقتصادية. وتقرض العقوبات عادةً على الفئة المقربة من صانع القرار السياسي، أو على القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تؤمن مورداً مالياً لخزينة الدولة المفروض عليها العقوبات، ويلجأ لفرض عقوبات تُدعى "ذكية" تستهدف أشخاصاً محددين ظاهرياً بنية ألا يُلحق الأذى بالفئات الأخرى، يقول النقاد إن العقوبات غالباً ما تكون سيئة التصميم، وتأتي فاعليتها بوجود العولمة الاقتصادية وانفتاح الاقتصادات المفروض عليها للاقتصاد العالمي لغايات مختلفة بدرجات مختلفة، كالحالة السورية، حيث خرجت الكثير من المعامل عن الإنتاج بعد منتصف عام 2011 م نتيجة الأعمال الإرهابية، كما أنه مع تحسن الوضع الأمني لم تعد معامل للإنتاج نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة والمواد الأولية وعدم وجود جدوى لتسويقها مع تمدد حالة الركود التضخمي، مما يدفع لاستيراد سلع أرخص من الخارج، وبالتالي تستطيع الدول استخدام أدواتها للتأثير عليها، تعد العقوبات الاقتصادية إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول تجاه دول أخرى، وتُعد خياراً سابقاً للخيار العسكري عندما لا تنفع السياسات الدبلوماسية بتغيير سلوك الدول المُعاقبة أو منهج حكمها لهدف تليين نظامها السياسي ليصبح متقبلاً لسياسات الدول الفارضة للعقوبات، وتقرض العقوبات من قبل دولة واحدة أو عدة دول أو تحالفات سياسية أو اقتصادية،

المبحث الأول: العقوبات الاقتصادية وأنواعها ومساراتها.

1.1.2. مفهوم العولمة والعقوبات الاقتصادية وتعريفها:

تمهيد: تعرف العولمة الاقتصادية بأنها عملية تهدف لزيادة إمكانية تدفق الموارد الاقتصادية والمالية والعمالة والسلع والتكنولوجيا والاستثمارات بين الدول عبر الحدود، لزيادة التكامل الاقتصادي بين الدول وزيادة انفتاحها للاقتصاد العالمي⁵⁹، وتستند لنظرية الميزة التنافسية⁶⁰، مما يؤدي زيادة النمو وترعى هذه العملية من قبل مؤسسات دولية، هذا الأمر يتطلب وجود عملة مستقرة يمكن تداولها ضمن الاقتصاد العالمي من قبل الدول، ربما كانت هذه الأفكار أساساً ضمناً لعقد مؤتمر بريتون وودز، المؤتمر الذي نشأ عنه البنك الدولي ... ولعل الغاية كانت معدة مسبقاً لهيمنة الدولار الأمريكي على التعاملات المالية الدولية، وزيادة السطوة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، ولعل عناصر العولمة الاقتصادية⁶¹ وأهمية الاستفادة منها لأسباب اختيارية أو اضطرارية زاد درجة انفتاح بعض الدول اقتصادياً للاقتصاد العالمي بمستوى معين قد يكون مفيد لها،⁶² مما يشكل دافعاً قوياً للدول الغربية بفرض عقوبات اقتصادية عليها إذا كانت ممانعة لسياساتها لأجل تحقيق أهدافها، وذلك في ظل قدرة الدول الغربية على التحكم بسير تدفقات الموارد الاقتصادية للبلدان النامية ذات اقتصادات صغيرة وضعيفة غير متنوعة أو مستقرة، مما يعمق التأثير الضار للعقوبات،⁶³ وخصوصاً إذا كانت غير قادرة على الاستفادة من مواردها الاقتصادية استفادة جيدة، فإن العقوبات الاقتصادية ستشكل عبئاً ضاغطاً عليها وعلى مؤشرات الاقتصادية، ويحدث ذلك لإلحاق خلل بنيوي بتوازن الاقتصاد الكلي للدولة المستهدفة قد تؤدي إلى عجز موازنة عامة، عجز ميزان مدفوعات، تدهور الاحتياطيات الأجنبية، تفاقم أزمة الدين، ارتفاع معدل التضخم، زيادة معدلات البطالة، ويتناسب الأثر الاقتصادي للعقوبات بعلاقة طردية مع درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة المستهدفة مع حلقات التجارة الدولية، .

العقوبات الاقتصادية: إجراءات مالية وتجارية تفرضها دولة أو أكثر بحق أفراد أو حكومات، تتضمن تقييد التحويلات المالية ومنع التصدير أو الاستيراد ومصادرة الأصول ومنع الاستفادة من التكنولوجيا، وبالتالي تؤثر على سلاسل التوريد، فضلاً عن أسعار السلع وتوافرها في الدولة التي تستهدف بالعقوبات.

⁵⁹ يعبر عن الانفتاح الاقتصادي بمجموع الاستيراد والتصدير من الناتج المحلي، أما عن الانفتاح المالي يمثل التدفقات المالية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، أمر جيد أخذ ما ينفع من الاقتصاد العالمي من تكنولوجيا واستيراد الموارد اللازمة للصناعة والزراعة المحلية

⁶⁰ بحيث يتم تصنيع المنتجات في البلدان الأقل تكلفة وتصديرها للخارج،

⁶¹ ويذكر أن عناصر العولمة الاقتصادية: (1) التجارة الدولية. (2) الاستثمار الأجنبي المباشر. (3) تدفقات سوق رأس المال. (4) الهجرة (حركة العمالة) ؛ و (5) نشر التكنولوجيا

⁶² لكن الوصول لدرجة الاندماج الاقتصادي قد يضر بالصناعة المحلية ويضر الاقتصاد لأنه يقضي على التنافسية ويؤدي لعجز حاد بميزان المدفوعات،

⁶³ Ulbricht, Dirk, 2015, The Ruble between the hammer and the anvil: Oil prices and economic sanctions, DIW Berlin

2.1.2. أنواع العقوبات الاقتصادية:

1.2.1.2. عقوبات تجارية واستثمارية : إجراءات بتقليص التعاملات التجارية والاستثمارية المؤثرة بمسار اقتصاد الدولة المستهدفة، تستهدف قطاعات معينة مهمة بهيكل الاقتصاد كقطاع النفط للتأثير على مناحي الحياة الاقتصادية كلها بالدولة المستهدفة بالعقوبات، والقيود التجارية كزيادة التعرفة الجمركية ومنع التصدير وتعتبر كحظر أقوى شكل من أنواع العقوبات.⁶⁴

2.2.1.2. العقوبات المالية: تدابير تستهدف مصالح الشرائح الصناعية والتجارية العليا في الدولة المستهدفة، ومن أمثلتها تجميد الودائع الحكومية وودائع الشركات والأفراد الذين يحملون جنسية الدولة المستهدفة أو الاستيلاء عليها ، وعرقلة نفاذ الاستثمارات وحركة رؤوس الأموال للدولة المستهدفة، ومنع التعاملات المصرفية لتسوية قيم الصادرات والمستوردات للدول المعاقبة.

3.2.1.2. عقوبات مجتمعية: إجراءات تستهدف المواطنين والشركات مثل حظر السفر وخفض أو منع أو وقف المساعدات التنموية وعقوبات الحصول على الائتمان من المنظمات الدولية وضعف القدرة على الوصول إلى المجال الجوي للبلدان الفارضة للعقوبات أو عبره، وخفض أو منع المساعدات الخارجية،⁶⁵

4.2.1.2. العقوبات الدبلوماسية ، مثل سحب السفراء وتعليق المفاوضات الدولية.

وتأخذ العقوبات الاقتصادية عدة مستويات وفقاً لترتيب تصاعدي من الأخف للأشد:⁶⁶

1. المقاطعة الاقتصادية: قيام أشخاص أو كيانات أو دول بعمل مشترك ضد أشخاص أو كيانات أو دول أخرى من خلال تنسيق متكامل ومتناغم للعزل المتعمد غير العنيف، كتعبير عن الرفض المنظم عن سلوك الجهة المستهدفة بغية دفعها لتغيير سلوكها أو التوقف عنه لانخراط في تفاعلات اقتصادية معينة ، لا سيما في شراء السلع والخدمات أو تداولها من كيان مستهدف وبالتالي يمكن تعريفها بأنها تقييد استيراد سلعة واحدة أو أكثر من البلد المستهدف لخفض الطلب على منتجات معينة من البلد المستهدف. علاوة على ذلك ، يحاول المستهدف الحد من أرباح العملات الأجنبية المستهدفة وبالتالي تخفيض قدرته على شراء السلع. كما يهدف إلى إحداث ضرر لصناعة أو قطاع معين في البلد

⁶⁴ Ulbricht, Dirk, 2015, The Ruble between the hammer and the anvil: Oil prices and economic sanctions, DIW Berlin

⁶⁵ NYONI, THABANI, 2019, The curse is real in Zimbabwe: economic sanctions must go!, Munich Personal RePEc Archive, p4

⁶⁶ تم الاعتماد على المراجع التالية:

Dastgerdi, Hamidreza, , Binti Yusof, Zarinah , & Shahbaz, Muhammad, 2018, Nexus between economic sanctions and inflation: a case study in Iran, <https://doi.org/10.1080/00036846.2018.1486988>

جديد، محمود، العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية، 2009، رسالة ماجستير، منشورات جامعة دمشق، ص8-9

Caruso Raul, 2003. "[The Impact of International Economic Sanctions on Trade: An Empirical Analysis](#)," [Peace Economics, Peace Science, and Public Policy](#), De Gruyter, vol. 9(2), pages 1-36,

المستهدف، وعادة ما يتم انتقادها باعتبارها غير فعالة لأن البلدان المستهدفة قادرة على إيجاد أسواق بديلة أو ترتيب عمليات شراء ثلاثية للتحايل على ضوابط الاستيراد.

2. الحظر الاقتصادي⁶⁷: توسيع نطاق المقاطعة لمنع دخول سلع معينة للمناطق المحظورة، مما يترتب عليه نقص بالأغذية والأدوية فيصبح أشد قسوة وعادة ما يتم فرضه من خلال نظام تراخيص التصدير.
3. الحصار الاقتصادي: درجة أقصى منه فيؤدي لشلل كامل في النشاطات المعرضة للحظر ويشمل قطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية وعبور البضائع ضمن الدولة المحاصرة.
4. القسر الاقتصادي: عقوبات تريد إخضاع الدولة المعاقبة للقيام بأنشطة لا تريد القيام بها بالحالات العادية، فتجد نفسها مضطرة للامتثال لإرادة الدولة المُعاقبة وتشمل منتج كالنفط يعد ركيزة أساسية باقتصادها من خلال تصديره لتأمين حاجاتها الضرورية.⁶⁸

3.1.2. آلية انتقال أثر العقوبات الاقتصادية إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد المستهدف وفق تحليل الباحث:

قد ينتقل أثر العقوبات الاقتصادية عبر مسار أو أكثر تربط المتغيرات الاقتصادية ببعضها، وذلك وصولاً لتحديد معدل التضخم وسعر الصرف، وتتأثر المتغيرات الاقتصادية تبعاً لمحددات منها مركزها المالي وظروفها الاقتصادية والسياسية ودرجة علاقاتها مع دول ذات مركز مالي قوي أو ضعيف، وتؤدي العقوبات بخصوص البلد المستهدف لإحدى الحالات التالية إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد المستهدف:

- 1.3.1.2. لحدوث صدمة لسوق الصرف الموازي وزيادة سعر الصرف الموازي مع غياب وجود يقين حول حالة الاقتصاد المستقبلية، مما يؤدي لزيادة حالات الذعر المالي لدى صغار المتعاملين بسوق الصرف الموازي ولدى الحائزين للعملة المحلية وحالات الحذر لدى رجال الأعمال نتيجة انتشار الشائعات والتحليلات الاقتصادية التشاؤمية التي تؤثر بالرأي العام عبر قنوات الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعية، وبالتالي زيادة شدة المضاربات على عملة البلد المعرض للعقوبات، وزيادة الضغوط على سعر صرف العملة المحلية الموازي ومن ثم تبعية السعر الرسمي له وعن الحالة الإيرانية اعتبر خبر فرض عقوبات جديدة على قطاعي البترول والمال في الاقتصاد الإيراني "توقفاً مفاجئاً" في تدفق رأس المال إلى البلاد ونزوحاً للأموال خارج إيران مما أدى إلى أزمة عملة⁶⁹ فخير فرض عقوبات يعتبر سيء الأثر خاصة ما لم يحصل تعامل جدي فوري معه.

⁶⁷Dastgerdi, Hamidreza, , Binti Yusof, Zarinah , & Shahbaz, Muhammad, 2018, Nexus between economic sanctions and inflation: a case study in Iran, <https://doi.org/10.1080/00036846.2018.1486988>

⁶⁸جديد، محمود، العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية، 2009، رسالة ماجستير، منشورات جامعة دمشق، ص8-9

⁶⁹Abdol S. Soofi, 2020, The Economic Sanctions and the Iranian Exchange Rate Crisis of September–December 2012, Journal of Economic Issues, Volume LIV No. 4.

2.3.1.2. لعجز ميزان المدفوعات نتيجة حظر الاستثمار الأجنبي وحظر المعاملات المالية مع البلد المستهدف، وتجميد أصول البلد المستهدف، مما يؤدي لانخفاض الاحتياطيات الدولية للمصرف المركزي، ولجوءه لتمويل الحكومة (تمويل بالعجز) نتيجة زيادة الإنفاق العام الاسمي بسبب تخفيض قيمة العملة لانخفاض القدرة على تثبيت الأسعار للسلع وبالتالي زيادة الكتلة النقدية المتداولة، وزيادة معدل التضخم، وزيادة تقلب سعر الصرف. ومن ناحية أخرى يؤدي لنقصان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وانخفاض التصدير وزيادة تقلب سعر الصرف أيضاً.

3.3.1.2. لزيادة تكاليف استخراج موارد الطاقة كالنفط والغاز وإنتاج الكهرباء أو تكاليف استيرادها وزيادة تكاليف صيانة مصافي النفط ومحطات الكهرباء وتشغيلها، وبالتالي زيادة أسعار الطاقة بوصفها مدخلات العملية الإنتاجية والمواصلات ونقل السلع الزراعية بالتزامن مع قلة كفاية موارد الطاقة وسوء توزيعها، وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج والاستثمار والزراعة في البلد المتعرض للعقوبات بالعملة المحلية مما يؤدي لحدوث ركود تضخمي، وهروب رؤوس الأموال لخارج ذلك البلد لوجود بدائل استثمارية أفضل وبالتالي إفلاس المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو تعثرها وانخفاض النشاط الزراعي والصناعي، وبالتالي نقصان عرض السلع والخدمات وزيادة معدل التضخم وزيادة تقلب سعر الصرف للعملة المحلية.

4.3.1.2. لتخفيف نشاط السياحة الأجنبية بداخله، ونقصان التدفقات المالية بالعملة الأجنبية الواردة له، وبالتالي نقصان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نتيجة انخفاض نشاط الوحدات الاقتصادية بالبلد المستهدف، وبالتالي تدهور سعر صرف عملته.

5.3.1.2. لنقصان مبالغ الحوالات المالية بالعملة الأجنبية الواردة له مقارنة بمبالغ الحوالات المالية بالعملة الأجنبية الصادرة منه للخارج عبر القنوات الرسمية، وبالتالي نقصان الاحتياطيات بالعملة الأجنبية، وزيادة المزامنة بين القطاعات الاقتصادية والأفراد على العملات الأجنبية، وبالتالي زيادة المضاربة على سعر صرف العملة المحلية، وبالتالي زيادة تقلب قيمتها.

عادة ما تتصرف العديد من الحكومات التي تتأثر اقتصاداتها بالعقوبات الاقتصادية بطريقة غير مسؤولة ثم تحاول الاختباء وراء تهديد العقوبات الاقتصادية. نعم ، يجب أن يتم إلغاء العقوبات الاقتصادية ولكن السياسات الاقتصادية السيئة لا يمكن أن تكون عذراً.⁷⁰

⁷⁰ NYONI, THABANI, 2019, The curse is real in Zimbabwe: economic sanctions must go!, Munich Personal RePEc Archive, p6

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمؤشرات الاقتصاد السوري في ظل العقوبات الاقتصادية على سورية

أسهمت العقوبات الاقتصادية على سورية في تحويل قسم كبير من المعاملات الاقتصادية من القطاعات الرسمية إلى قطاعات غير رسمية؛ ما أوجد اقتصاداً موازياً وزيادة في تكاليف المعاملات التجارية التي يتحملها الأفراد لتلبية احتياجاتهم اليومية. وأدت إلى توقف حلقات الاستثمار والإنتاج والتسويق بالنسبة للقطاع النفطي وتضاءلت الصادرات النفطية بسبب تراجع الإنتاج وصعوبة العثور على موردين تلافياً منهم للعقوبات،⁷¹

عقّدت العقوبات الاقتصادية على سورية عملية تمويل التجارة الخارجية ونشاطها مما وضع ضغوطاً إضافية على الليرة السورية، واضطر المصرف المركزي السوري اعتماد تعويم سعر الصرف المدار⁷². وامتدت إلى رفض شركات التأمين العالمية تغطية مخاطر السفن التي تبحر من الموانئ السورية وإليها وما تحمله من بضائع. وحرمت العقوبات على سورية أيضاً سفن النقل البحري المتجهة لسورية من تلقي أي خدمات لوجستية وصيانة في أثناء عبورها بالموانئ الدولية وحصل مصادرة حمولة بعضها، كما أن العقوبات حرمت سورية من استخدام نظام سويفت للتحويلات البنكية العالمية لتسوية تعاملاتها التجارية وأدت لتعدد حلقات الوساطة التجارية وتعطل سلاسل التوريد، مما أثر سلباً على ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين الخارجي لها، وتهريب الأموال منها للبنان وغيره لأجل نقل نشاطهم له، واستهدفت العقوبات تقييد النشاط المصرف التجاري السوري، وبالتالي تقييد تعاملاتها التجارية الخارجية، واستهدفت النظام النقدي السوري من خلال قيود التعامل بالدولار الأمريكي، ووقف عمليات الاستثمار وتقديم المساعدة الاستفادة من برامج التنمية الأمريكية والأوروبية. وطالت العقوبات الأمريكية شركة BS Oil Services التي تعد داعمة لوزارة النفط السورية في تأمين معظم أنواع المشتقات النفطية، بدءاً بالديزل والبنزين وصولاً إلى الوقود والغاز لأغراض صناعية.⁷³ وعاقبت العقوبات الإنتاج المحلي بسبب نقص المدخلات، وقللت من تصدير سورية، وقللت تنافسية السلع السورية، وأدت إلى ارتفاع معدل التضخم مما جعل شراء السلع أكثر تكلفة من قبل الأجانب، أدى هذا إلى زيادة التأثيرات السلبية للعقوبات على الصادرات تأثيراً أكبر.⁷⁴ وبالتالي ارتفاع سعر الصرف الدولار الأمريكي الحقيقي تجاه الليرة السورية، وزيادة لجوء السوريين لاقتناء الذهب والعملات الأجنبية كإجراء احترازي من تأثير العقوبات للمحافظة على قيم مدخراتهم.⁷⁵

⁷¹ تم الاعتماد على المرجع التالي: رضوان، مصطفى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية

والاقتصادية، 2018، العدد 66، ص 793-794.

⁷² رضوان، مصطفى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2018، العدد 66 ص 790.

⁷³ الجزائري، ليلى، مرجع سابق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، 2021، المجلد رقم 37، ع1، ص 12-13.

⁷⁴ Melody Splinter and Jeroen Klomp, Do Sanctions Cause Economic Growth Collapses?, 2022

⁷⁵ الشلبي، مطيع، أثر سعر الصرف في حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، 2021، المجلد 37، ع2، ص 227-231.

وحصل انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي السوري بالأسعار الجارية (مليارات الدولارات الأمريكية) عام 2012م كما يلاحظ من الشكل رقم 1 واستمر الانخفاض عام 2013م وازدادت حدته عام 2014م ويعزى ذلك لانخفاض نشاط الزراعة والصناعة والتعدين والتجارة قيماً، ولكن بقيت التجارة محافظة على ارتفاع نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي السنوي كما نلاحظ بالجدول رقم 2 . وزاد الاعتماد على الاستيراد نتيجة انخفاض الإنتاج السلعي نسبةً من الناتج إثر ارتفاع أسعار المشتقات النفطية محلياً وانخفاض الإنتاج السلعي والنفطي السوري نتيجة خروج المناطق الصناعية وحقوق النفط من سيطرة الدولة السورية، وزادت درجة الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد العالمي كما أشار الباحث، مما أدى لزيادة درجة تمرير التقلبات بالمتغيرات الاقتصادية العالمية، ونفس الأمر أشار إليه باحث آخر يدعى عبد الله الخطيب الذي أرجع تراجع الناتج لعدة عوامل منها العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية ورفع أسعار الطاقة الداخلة بالإنتاج والتراجع الكبير بإنتاج النفط والتراجع بقطاع السياحة والصادرات مقيمة بالدولار الأمريكي ، وأدى التراجع لزيادة انتقال أثر التضخم المستورد للأسعار المحلية.⁷⁶

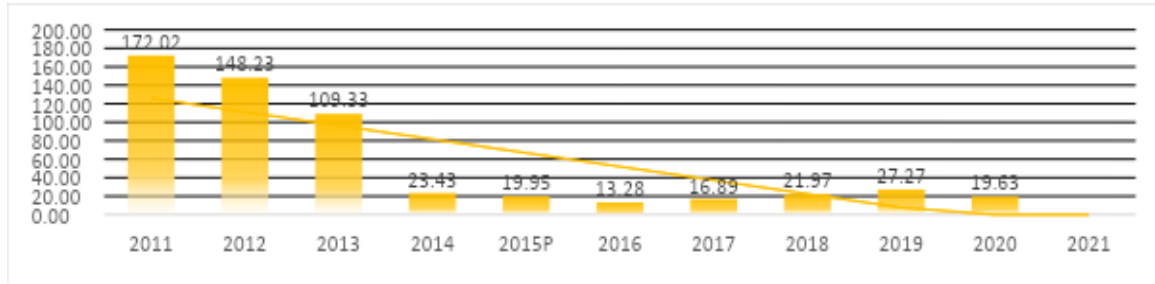
الجدول رقم(2) الناتج المحلي الإجمالي السوري بسعر السوق حسب القطاعات (ملايين الدولارات الأمريكية)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الزراعة	13,890.36	10,957.51	6,773.30	6,292.20	6,681.30	4,546.22	6,887.67	8,562.27	10,846.42	7,192.21
الصناعة والتعدين	19,887.25	10,499.80	5,516.31	4,083.67	2,788.40	2,000.96	2,725.45	3,800.10	4,005.05	4,133.84
البناء والتشييد	2,807.02	1,213.63	741.31	483.24	258.60	159.50	191.08	259.57	232.25	203.68
تجارة الجملة والمفرق	12,819.07	9,218.29	3,812.16	3,755.78	3,525.20	2,656.27	2,933.07	3,725.02	5,137.47	3,888.87
خدمات النقل والتخزين والاتصالات	5,753.76	5,051.24	3,534.36	3,072.91	2,424.81	1,291.21	1,270.59	2,033.75	2,423.54	1,476.57
المال والتأمين والعقارات	3,310.65	3,100.19	1,339.34	970.59	627.28	364.72	310.14	409.13	451.29	277.06
الخدمات الاجتماعية والشخصية	1,451.11	1,187.78	1,156.26	1,134.21	1,026.73	720.77	744.64	994.14	1,110.79	1,179.84
الخدمات الحكومية	7,329.72	5,512.32	4,085.74	3,613.19	2,598.45	1,554.27	1,874.73	2,149.38	2,398.81	1,264.24
الهيئات الخاصة التي لا تستهدف الربح	26.81	21.66	21.16	20.01	20.11	12.01	12.46	15.61	17.21	16.65

المصدر: من مخرجات برنامج اكسيل بإعداد الباحث بالاستناد للنشرات الإحصائية الصادرة عن المصرف المركزي

⁷⁶ الخطيب، عبد الله، 2021، دور المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص 68-76

الشكل رقم (1) : الناتج المحلي الإجمالي السوري بالأسعار الجارية بمليارات الدولارات الأمريكية.



المصدر: من مخرجات برنامج اكسيل بإعداد الباحث بالاستناد للنشرات الإحصائية الصادرة عن المصرف المركزي

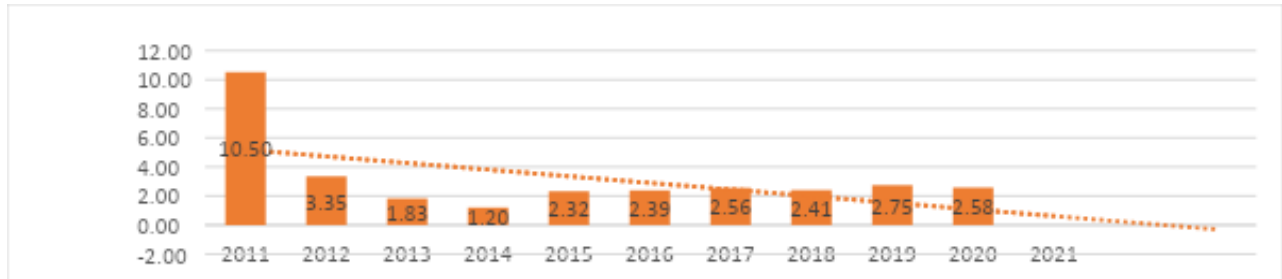
ويلاحظ من الجدول رقم 3 والشكل رقم 2 انخفاض حاد بالتعامل مع دول الاتحاد الأوروبي نتيجة العقوبات الاقتصادية على سورية عام 2012، وحافظ الصادرات على مستوياتها أو زادت بدءاً من عام 2015م مع زيادة التعامل مجدداً مع السعودية ومصر ولبنان والإمارات، ولكن بقي التعامل للدول العربية منخفضاً بوصفه قيمياً مقارنةً بعام 2010م.

الجدول رقم (3): توزيع الصادرات حسب أهم الدول المستوردة كنسبة من إجمالي الصادرات السورية (%) 2020-2011:

أهم نسب صادرات سورية للدول الأخرى	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العراق	18.12	22.07	24.43	20.52	10.59	8.54	6.22	5.15	7.63	23.26
إيطاليا	12.53	1.19	1.25	1.92	2.08	0.60	0.72	0.88	0.81	0.53
ألمانيا	11.07	1.62	0.26	0.14	0.41	1.02	1.22	1.72	1.55	1.29
فرنسا	5.77	0.39	0.35	0.69	0.22	0.27	0.26	0.34	0.46	0.50
المملكة العربية السعودية	5.00	12.13	9.13	12.58	12.98	12.82	11.72	15.90	16.62	15.56
تركيا	4.44	2.11	5.33	5.84	7.12	8.82	11.17	6.56	5.06	3.57
لبنان	4.37	10.36	10.44	13.74	19.08	25.61	21.65	12.96	12.36	13.01
جمهورية مصر العربية	3.65	5.76	8.85	4.46	7.59	9.46	8.94	10.48	11.70	8.85
الأردن	2.82	5.57	9.30	8.92	5.54	5.56	4.01	5.99	3.24	5.01
الولايات المتحدة الأمريكية	2.73	0.22	0.11	0.09	0.18	0.22	0.40	0.30	0.34	0.36
الإمارات العربية المتحدة	1.00	1.89	2.70	2.77	4.29	6.87	9.67	11.56	10.64	5.01

المصدر: من مخرجات برنامج اكسيل بإعداد الباحث بالاستناد للنشرات الإحصائية الصادرة عن المصرف المركزي

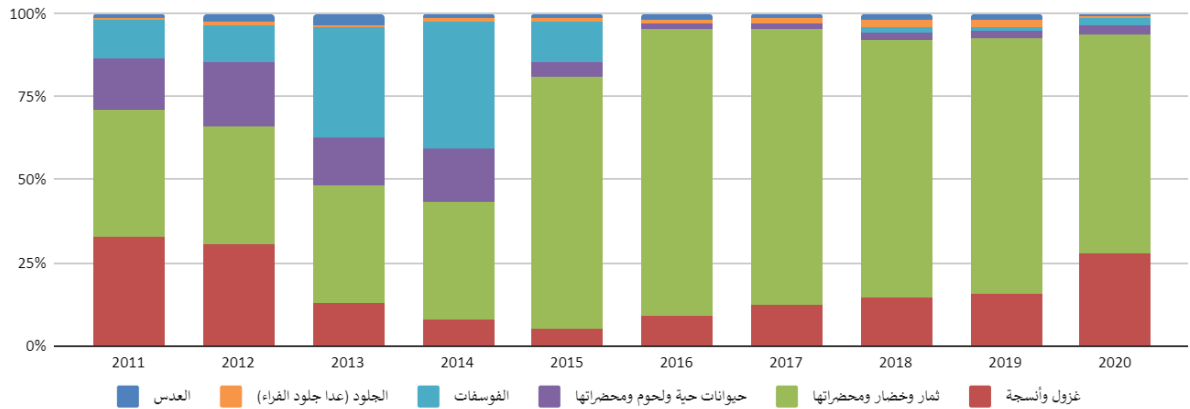
الشكل رقم (2): قيمة الصادرات السورية (بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصدر: من مخرجات برنامج اكسيل بإعداد الباحث بالاستناد للنشرات الإحصائية الصادرة عن المصرف المركزي

كما نجد من الشكل رقم 3 أن معظم الصادرات من المواد الأولية والفواكه والخضار ليست ذات القيمة المضافة الكبرى مما يشير وجود خلل اقتصادي يتمثل بضعف الإنتاج الصناعي يفسره العقوبات الاقتصادية والحرب الاقتصادية على سورية بتخفيض تصدير التكنولوجيا الغربية لها والعقوبات على قطاع النفط السوري وإعاقة تصديره لسورية ولكن بنفس الوقت يرى أهمية القطاع الزراعي في هيكل الاقتصاد السوري ووجوب الاعتناء به أكثر ودعمه برشد لزيادة حجم الكعكة الاقتصادية المتمثلة بالمنتجات المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (3): توزيع الصادرات السورية حسب نوعها كنسبة (%)



المصدر: من مخرجات برنامج اكسيل بإعداد الباحث بالاستناد للنشرات الإحصائية الصادرة عن المصرف المركزي

يلاحظ انخفاض قيم المستوردات وخصوصاً من البلدان الآسيوية والأوروبية عام 2012م، ويمكن إرجاع ذلك أيضاً للعقوبات الاقتصادية على سورية تراجع القدرة على الاستيراد و. ويلاحظ انخفاض المستوردات من كل من البلدان التالية الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وتركيا ويلاحظ أيضاً زيادة التعامل مع روسيا الاتحادية عام 2012م

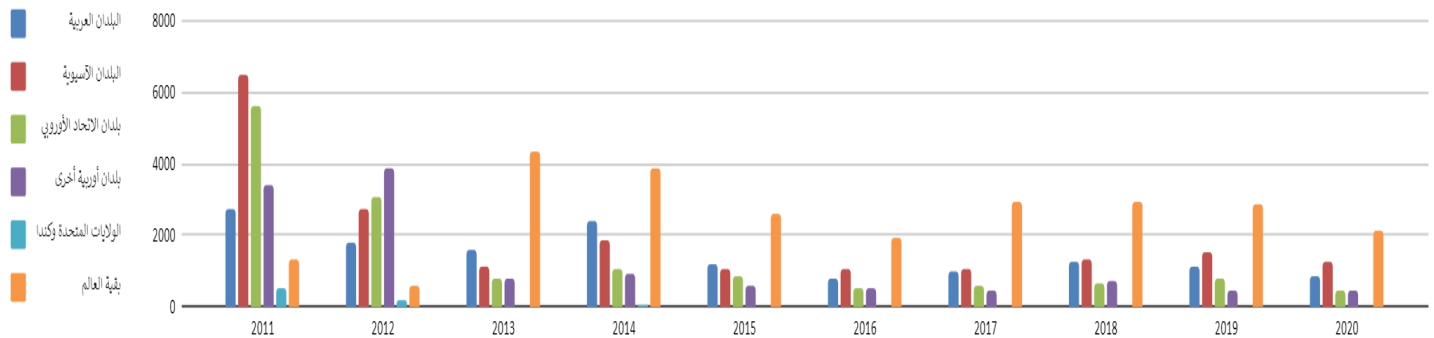
وانخفض الاستيراد منها أعوام 2013 و2014 و2015م تبعاً إلا أنه عاد وزاد زيادة ملحوظة ويلاحظ زيادة الاستيراد من جمهورية الصين الشعبية ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم (4): توزيع المستوردات السورية حسب أهم الدول خلال المدة 2011-2020:

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصين الشعبية	9.45%	5.92%	3.12%	4.83%	6.59%	9.66%	9.17%	9.74%	11.06%	10.95%
روسيا الاتحادية	7.92%	20.43%	0.64%	1.84%	1.91%	7.00%	5.28%	7.18%	2.76%	4.40%
تركيا	7.79%	2.54%	3.67%	6.40%	1.06%	1.92%	0.18%	0.03%	0.05%	0.00%
أوكرانيا	7.27%	8.53%	7.43%	7.27%	6.67%	3.45%	1.28%	2.36%	2.74%	3.51%
إيطاليا	6.75%	9.28%	1.17%	3.14%	2.55%	2.02%	1.24%	1.00%	4.04%	0.96%
المملكة العربية السعودية	4.54%	5.79%	2.06%	1.57%	2.26%	2.38%	0.64%	0.00%	0.04%	0.10%
ألمانيا	4.13%	2.66%	0.68%	0.59%	0.92%	0.82%	0.90%	1.18%	0.92%	1.28%
كوريا الجنوبية	3.42%	1.51%	0.31%	0.57%	0.80%	1.75%	2.03%	1.65%	1.76%	1.51%
جمهورية مصر العربية	3.26%	2.91%	4.78%	3.95%	3.85%	3.53%	4.90%	6.18%	4.55%	6.18%
الولايات المتحدة الأمريكية	2.19%	1.28%	0.07%	0.26%	0.15%	0.13%	0.20%	0.17%	0.24%	0.20%
إيران	1.89%	1.28%	0.48%	0.88%	1.52%	2.34%	1.14%	2.04%	2.55%	2.76%
الإمارات العربية المتحدة	1.30%	1.18%	2.09%	2.51%	2.52%	2.63%	2.67%	4.01%	3.70%	3.71%
لبنان	0.77%	1.13%	5.11%	8.73%	4.78%	4.65%	3.57%	3.23%	3.02%	2.19%

المصدر: من مخرجات برنامج اكسيل بإعداد الباحث بالاستناد للنشرات الإحصائية الصادرة عن المصرف المركزي

الشكل رقم (4): مجموع المستوردات السورية بملايين الدولارات الأمريكية حسب تكتل الدول:



المصدر: من مخرجات برنامج اكسيل بإعداد الباحث بالاستناد للنشرات الإحصائية الصادرة عن المصرف المركزي

المبحث الثالث: تعامل الحكومة السورية والمصرف المركزي السوري مع العقوبات الاقتصادية واقتراحات الباحث المكمل

3.2. تعامل الحكومة السورية والمصرف المركزي السوري مع العقوبات الاقتصادية واقتراحات الباحث المكمل:

1.3.2. تعامل الحكومة السورية والمصرف المركزي مع العقوبات الاقتصادية:

للتعامل مع آثار العقوبات قامت الحكومة السورية بعدد من الإجراءات:

1.1.3.2. إنشاء برنامج إحلال بدائل المستوردات:⁷⁷

لجأت الحكومة السورية لتقليل الاستيراد الرسمي، وقامت بإنشاء ما يسمى برنامج إحلال بدائل المستوردات⁷⁸ في 17 أيار 2019، الذي يشمل 67 مادة وقطاعاً، وأبرز تلك المواد الأدوية النوعية و الاستيرادية والمتنمات الغذائية والصيدلانية، والحليب المجفف وحليب الأطفال، والذرة الصفراء العلفية، والسمسم والبذور الزراعية، وأعلنت تقديم الحوافز متمثلة في تخفيض الرسوم الجمركية على بعض مدخلات الإنتاج، وإجراءات حمائية من منافسة البضائع والسلع المستوردة المماثلة، وتسهيل الحصول على الاحتياجات اللازمة للانطلاق بالعمل، مع إمكانية تشميل بعض القطاعات بحوافز التصدير مستقبلاً. إضافة إلى مزايا خاصة لتخصيص الأراضي في المدن والمناطق الصناعية، تتضمن إعطاء الأولوية في تخصيص المقاسم في المدن الصناعية لمشاريع بدائل المستوردات وبالمساحات المطلوبة، مع تأمين الخدمات اللازمة.⁷⁹ إضافة لتشميل مشاريع جديدة ضمن برنامج إحلال بدائل المستوردات مثل مشروعات صناعة مادة الاسمنت الأبيض والتركيز مع منح تسهيلات ائتمانية لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبلغ العدد الإجمالي للمشروعات ما يقارب 778/ ألف مشروع، يتجاوز عدد المشروعات العاملة منها / 460/ ألف مشروع. وبلغت القروض والسلف الممنوحة عبر مصارف التمويل الأصغر خلال هذا العام /13.3/ مليار ل.س،

2.1.3.2. صك مشروع قانون الاستثمار رقم /18/ لعام 2021 الذي يشمل المشاريع الكبرى حسب تصريح السيد الرئيس بشار الأسد، و بلغ إجمالي عدد المشاريع الحاصلة على إجازة استثمار بموجبه (44) مشروعاً بكلفة استثمارية تقديرية تقارب /1500/ مليار ليرة سورية، وقد تركّز معظمها في الصناعات الغذائية والكيميائية والمعدنية والكهرباء والطاقة والنسجية⁸⁰

⁷⁷ <https://www.facebook.com/SyrianPrimeMinistry/posts/pfbid0fYMGDcwU5Xgsu8W4bgMHNSH1qi9dxi4oFp4rpK1oi6Cxp8K8YAXDbQ4wroZfgbYl>

78

<https://alkhanadeq.com/post.php?id=3398&fbclid=IwAR1wOWR6Rza8Cdy3pZAiDZZeJzGzrtgXoSSxZNUdcplzgn02zV1iWQ-7Ec>

⁷⁹ https://alkhanadeq.com/post.php?id=3398&fbclid=IwAR1bEXV7XMUIblgh6mQGGWHMog9Zf4sZlyLMWYHPFI_qCvinndz-NYdzZ_k

⁸⁰ <https://manhom.com/aliqtisadi/1774531-المستوردات-إحلال-بدائل-برنامج-إنجاز-?fbclid=IwAR1YUcSEA9LwHpmE4-rNnYDU6GosRbd99Z7DRNeQ58zuPteZebAY4FxM3Fs>

3.1.3.2. دعم صندوق التكافل الاجتماعي: الذي يذهب جزء من موارده المالية لتحمل نسبة من معدل الفائدة على القروض الممنوحة من قبل مصارف التمويل الصغير، وكلفت رئاسة مجلس الوزراء المصرف التجاري السوري بإطلاق برنامج تمويل لدعم هذه المشاريع، لتكون استجابة المصرف فورية ومباشرة فأصدر البرنامج الذي يتكون من 13 منتجاً مصرفياً بفوائد مدعومة، وبلغت نسبة الفائدة على هذه القروض 4% على الرصيد المتناقص للقروض وستكون القروض لأجل طويلة الأمد، لافتاً إلى أن القائمة مفتوحة ويدرس أي مشروع يعد مهماً لدعم الاقتصاد الوطني لتشميله في برنامج التمويل، حيث تخضع هذه القائمة للدراسة والتعديل باستمرار.

4.1.3.2. تسهيل عمل المنظمات الإغاثية الدولية والمحلية: والمراد بها تسهيل وصول المساعدات الإغاثية للشريحة الأكثر فقراً، وترافق ذلك مع تخفيضات متتالية لسعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية مما يزيد المبالغ المحصلة من قبلها، يزيد قدرتها على تقديم المساعدات المالية للشريحة الأكثر فقراً بالترافق مع زيادة معدل التضخم.

5.1.3.2. تعزيز اللامركزية الإدارية: بتحويل بعض الجهات العامة لجهات مستقلة قادرة على تحقيق التمويل الذاتي لتحقيق السرعة بأداء المهام الموكلة لها.

6.1.3.2. التحول الجزئي للطاقات المتجددة: ويتوافق ذلك مع صعوبة تأمين المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل المحطات، باتت الطاقات البديلة (ريحية وشمسية) من الخيارات للحكومة السورية التي تسهم بتخطي العقوبات،

7.1.3.2. عقد اتفاقيات خطوط ائتمانية مع حكومتي إيران وروسيا الاتحادية.

8.1.3.2. إعادة هيكلة الدعم: انخفاض قدرة الحكومة السورية على الاستمرار بالدعم للمشتقات النفطية نتيجة العقوبات الاقتصادية على سورية وانخفاض الاحتياطات الأجنبية، شكل هاجساً لدى الحكومة لإعادة هيكلة الدعم، ويتأكد رئيس مجلس الوزراء السوري م. حسين عرنوس أن الهدف من إعادة هيكلة الدعم هو بكل تأكيد التخفيف من عجز الموازنة وتخصيص كتلة مالية لدعم الأسر الأكثر فقراً لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية⁸¹ وحددت الشريحة المستبعدة من الدعم استناداً إلى معايير الثروة والملكية ومستوى الدخل، والشريحة المقترحة للاستبعاد ستحصل على كل السلع التي تحصل عليها حالياً ولكن بسعر التكلفة الذي ستحدده لاحقاً وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. ووفقاً لمعاونة وزير الاقتصاد السوري "رانيا أحمد" أنه حدد الميسورون من خلال الدخل ومنهم على سبيل المثال كبار المكلفين ضريبياً ومتوسطهم و المستوردون والمصدرون ومؤسسو المصارف الخاصة وشركات الصرافة وأصحاب السجلات التجارية من الفئة الأولى والممتازة وأصحاب الجامعات والمدارس الخاصة ومحطات الوقود والأفران الخاصة وأصحاب المقالعات ومدارس تعليم قيادة المركبات ووكلاء النقل البحري ومراكز الفحص الفني وغيرهم ممن لديهم نشاطات اقتصادية تدر عليهم دخلاً مستقراً يعبر عن قدرتهم على إعالة أسرهم دون دعم حكومي.⁸²

⁸¹ <https://www.facebook.com/moe.gov.sy/posts/pfbid02xJKZT5jtVi8bKNvzwWrafzhREPJ9BWxYdzsQcxb1vDEMTHL6TSS4KFwiaauJWvnI>

⁸² <https://www.facebook.com/SyrianPrimeMinistry/posts/pfbid0FcWVqpgosuzPXguWlitMkXovE1K2iasF7TwwgzGf9CXibgo9eqpXwHVw5ErPEkdQl>

➤ يرى الباحث أن ما قامت به الحكومة السورية لم يكن كافياً لإحداث استقرار مستمر على المدى الطويل لسعر الصرف، وإن ما حصل من استقرار كان لأوقات قصيرة وسرعان ما كان يستجيب سعر الصرف للصدمات لينتقل لعتبة أعلى ناقلاً معه معدل التضخم السوري الحقيقي لمستوى أعلى، وذلك في ظل انخفاض قدرة الحكومات السورية خلال الأزمة على ضبط المؤشرات الاقتصادية نتيجة غياب التنسيق الكفء بين الجهات التابعة لها، واتباع أسلوب رد الفعل والصدى والتجريب ورؤية النتائج ومن ثم التعامل معها، ويرى أهمية الاعتماد على دول صديقة والمنظمات للحصول على عملات أجنبية ومساعدات ولكن يجب ألا يقتصر عليه، ببساطة لأنهم معرضون لظروف قاهرة تحول دون تقديم الدعم المادي المستمر بسبب تغير ترتيب أولوياتهم، ويجب بالدرجة الأولى الاعتماد على الذات بتعزيز الإنتاج وتوجيهه، والتصدير للسلع عالية القيمة تحقق عائداً مستداماً يُحقق توازن ميزان المدفوعات السوري وفق الاحتياجات الاقتصادية الحقيقية السورية، مما يرفع المستوى المعيشي للمواطن السوري مع مرور الوقت، مما يتطلب القيام بآتممة العمليات الحكومية لزيادة درجة الشفافية والمساءلة والتوجيه الفعال والكفء للقطاع الخاص، وبعد تحسن الوضع الاقتصادي تدريجياً يوسع نطاق التدخل الحكومي الإنتاجي.

1.2.3.2. إدارة التعامل مع سلاسل التوريد: لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والنماء و تعامل أفضل مع العقوبات، التي تمكن الشركات من العمل وتحقق انسيابية الموارد للاقتصاد كما ذكرنا، وتفرض البلدان حواجز على التجارة الدولية لسلع أو خدمات معينة كعقوبات على حكومات بعض الدول، فتكون زيادة التشاركية غير المباشرة مع القطاع الخاص وعقلنة التوريد وسيلة لتخطي تلك العقوبات والالتفاف على العقوبات.⁸³

2.2.3.2. التوجه للتكامل الاقتصادي مع دول الجوار:

عادة ما تخصص البلدان في تلك المنتجات التي يمكنها إنتاجها بكفاءة، مما يساعد في تقليل تكاليف التصنيع الإجمالية. بعد ذلك، تتاجر البلدان بهذه المنتجات مع البلدان الأخرى، تخصص في منتجات أخرى. إن وجود قدر أكبر من التخصص يساعد البلدان على الاستفادة من وفورات الحجم.⁸⁴ فتتحقق فوائد الانفتاح والعولمة الاقتصادية المتمثلة بزيادة فرص النمو الاقتصادي للبلدان المنفتحة نتيجة إيجاد أسواق جديدة، وبناء احتياطات أجنبية ناتجة عن عمليات إنتاج حقيقية، وتحقيق الاستقرار المالي، ورفع مستويات المعيشة لمواطنيها وتعزيز التعاون السياسي.

تحقيق التكامل الاقتصادي يعني ربط الاقتصادات لتوفير مدخلات أرخص مثل العمال ذوي الأجور المنخفضة، ومواد خام أرخص، والمعدات والأدوات الأرخص.

⁸³ ليس بالضرورة أن تكون الشركات حقيقية دائماً، قد يضطر لأن تكون وهمية غايتها تسهيل التعاملات مع القطاع الخارجي وتقليل حلقات الوساطة التي تزيد تكلفة التوريد،

⁸⁴ تشير وفورات الحجم إلى التوفير المتناسب في التكاليف المكتسبة من خلال زيادة مستوى الإنتاج

وللتكامل الاقتصادي مستويات تبدأ بـ "اتفاقية التجارة التفضيلية" (اتفاقية التجارة الحرة) الترتيب الأكثر شيوعاً للتكامل الاقتصادي، فتوافق الدول الأعضاء على التقليل التدريجي بل وحتى إزالة الحواجز أمام التجارة في المنتجات والخدمات داخل تجمع دوله، ولكن تحتفظ كل دولة عضو بسياسة تجارية مستقلة للدول غير الأعضاء خارج التجمع، وبمستوى أعلى مباشرةً يكون "الاتحاد الجمركي"، وهو مماثل لاتفاقية التجارة الحرة فيما عدا أن الدول الأعضاء في الاتحاد لديها أيضاً سياسات تجارية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء به مما يعني ضمناً حواجز جمركية أو غير جمركية مشتركة على التجارة مع الدول غير الأعضاء. ومن ثم "السوق المشتركة" وهي على غرار الاتحاد الجمركي ولكن إضافة إلى ذلك، تسمح السوق المشتركة أيضاً بحرية حركة العمالة ورأس المال داخل التجمع، وننتقل لـ "الاتحاد الاقتصادي" الذي يكون بمستوى أعلى من "السوق المشتركة"، وتتفق الاقتصادات الأعضاء أيضاً على وجود سياسة نقدية ومالية مشتركة بما في ذلك معدلات ضريبية متطابقة، وأسعار صرف ثابتة، وإمكانية تحويل العملات بحرية وحرية حركة رأس المال.⁸⁵

ويرى الباحث أهمية التكامل الاقتصادي بدرجة معينة لسورية مع دول الجوار ومنها لبنان والعراق والأردن وزيادة التنسيق بين حكوماتها بما يضمن تحقيق مصالح الجميع، والاستفادة من موارد كل منها ومزاياها بما فيها الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسورية لتعظيم المنفعة المقدمة لهم.

ويستنتج أن الاستدامة في تدفق الموارد للاقتصاد، تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي، وتفسح المجال لعملية فعالة تبسط الجهد وتحافظ على الموارد، وبالتالي تزيد الإنتاجية وتخفّض التكاليف.⁸⁶

3.2.3.2. تطبيق نظام ERP System في المؤسسات العامة وأتمتة العمليات (الحكومة الإلكترونية):

انتهجت الحكومة السورية خطوات مهمة نحو أتمتة العمليات لكنها مازالت تحتاج التعزيز لتحقيق توجهات رئيس الجمهورية السورية السيد بشار الأسد، والذي صرّح بما يشير لأن الدولة السورية يجب أن نذهب بها إلى حيث يجب أن تكون في هذا الزمن، يعني أن نختصر الزمن، ونحدد مجالات للخرق وننفذ هذا الشيء، وهذا الشيء يحصل سواء بإصلاح الحكومة أو إصلاح مؤسسات الدولة، وهذا الشيء بدئ به في الحرب، وأشار سيادته لأن أتمتة الدولة والتحول الرقمي والدفع الإلكتروني والخدمات الإلكترونية كل هذه العناوين هي عناوين حديثة يبدأ بها في ظروف

⁸⁵ <http://www.drbramedkarcollage.ac.in/sites/default/files/Regional%20Economic%20Integration-I.pdf>

⁸⁶ يشمل خفض التكلفة أيضاً استراتيجيات الحفاظ على الطاقة التي يمكن أن تكون بسيطة مثل إطفاء الأنوار غير الضرورية وعزل الجدران إلى جهود أكثر تطوراً مثل تركيب أنظمة التدفئة والتبريد الحرارية الأرضية. ومن المرجح أن يكون تنفيذ تلك الجهود ذات التأثير الإجمالي الأكبر أكثر تكلفة، لكن النتائج طويلة الأجل تبرر الاستثمار وهندسة القيمة للمنتجات (إعادة صياغة أو تطوير عمليات جديدة تستخدم مواد خام أقل، وإهدار مواد أقل في إنتاج السلع

الحرب ولا يتم انتظار عودة الوضع إلى ما كان عليه قبل الحرب. وأضاف الرئيس الأسد لأن الأولوية في المرحلة السابقة كانت لاستعادة الأمن، وتحول الأولوية للإنتاج وفرص العمل،

وأكد السيد الرئيس بتصريحه أن العوامل المكونة لبيئة تحتضن الاستثمار لا تتوقف عند قانون الاستثمار، بل تتضمن أيضاً سياسات مصرفية، وسياسات مالية، وسياسات تمويلية، وإجراءات جمركية، وسياسات وإجراءات تتعلق بالاستيراد والتصدير وإلى آخره، لذلك النقطة المهمة التي يمكن أن نسير بها بالتوازي مع كل هذه البيئة الجديدة التي استحدثت لدفع الاستثمار أو تحفيزه هي الإسراع بالخدمات الإلكترونية المتعلقة بكل بيئة الاستثمار وهذا ممكن لأن المضي قدماً بموضوع الخدمات الإلكترونية، لا يبدأ من الصفر بكل الأحوال.⁸⁷

استنار الباحث من كلمات السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد وخطاباته والتي تعكس رؤى للدولة السورية، ويرى الباحث بناءً عليها أهمية تصميم ERP System وأتمتة العمليات لجهات القطاع العام لتنفيذها ولتحقيق الاستفادة بتدفق الموارد الاقتصادية لسورية وضمنها، ولاسيما أنه يكمل ويكون جزءاً من وسائل تطبيق الاقتراحات المتعلقة بالضبط النقدي والمالي الاقتصادي الواردة في فصل الأزمات الاقتصادية، ويحقق الوصول لاقتصاد رقمي معلوماتي يساعد متخذي القرار بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مثلى.

ويعد تدفق المعلومات ضرورياً للحكومة الفعالة وإدارة الأعمال اليومية للخدمات الحكومية. والعمل الحكومي كثيف المعلومات. يتكون القيام بمعظم الخدمات الحكومية من إنشاء المعلومات وتوصيلها. كل جانب من جوانب حياة المواطنين العامة تنتج المعلومات. (كل دفعة ضريبية ، وتجديد ترخيص ، ولادة ، و وفاة ، وزواج ، وشراء أرض، وما إلى ذلك)، تُنشئ بيانات يتم جمعها ومعالجتها وتخزينها ونقلها وتحليلها من قبل معظم الحكومات. كل هذه المعلومات هي المكون الأساسي للحكومات لكي تحكم وتدير مواردها وتقديم الخدمات وحساب أدائها، وتُعد وسيلة لضمان مساءلة الحكومة للحفاظ على الأداء السليم للاقتصاد..⁸⁸

ويسهم تخطيط موارد المؤسسات العامة بدعم الوظائف المشتركة بينها مثل المشتريات الحكومية والمناقصات، فإنه يمكن الحكومات من الحصول على عملية شراء رقمية شفافة تماماً، ويمكن أن تراجع سجلات البيانات مما يُؤقّر الشفافية الشاملة على حد سواء للمراجعين،

يمكن أن يكون لدى الحكومات عدة إدارات للمشاركة في إصدار المناقصات، وبالتالي توحيد الشراء عبر الإدارات وتوفير التكاليف، يمكن للحكومات استخدام وحدات تخطيط موارد المؤسسات الرئيسية مثل المالية والمحاسبة لإدارة العمليات المحاسبية للإدارات المختلفة وتحديد الموازنات والميزانيات وتتبع الإنفاق، ولضمان الشفافية للمواطنين،

⁸⁷ منقول بتصرف

<https://www.mot.gov.sy/web/orginal/fullnews.php?id=1953&cid=1&fbclid=IwAR2zugpHW6Pwgo06XUr4tFa1srdvQhasrcy3IZ6DWyrYI6Q53ILsbVckQuY>

⁸⁸ https://www.itu.int/ITU-D/cyb/app/docs/e-gov_for_dev_countries-report.pdf

يمكن للحكومات بعد ذلك إصدار تقارير مختلفة لكل من المواطنين و المدققين القانونيين من خلال نظام تخطيط موارد المؤسسات.⁸⁹

يرى الباحث أهمية أتمتة العمل الحكومي بما يسهل عليها عملية اتخاذ القرارات بأسلوب دقيق ولتحقيق نتائج أكثر فاعلية وكفاءة، ربما تستغرق عملية الأتمتة سنوات عديدة، وتكون مكلفة وقد تحتاج لبعض التغيرات الجذرية بالاقتصاد في تغيير آليات الدفع وهيكله المؤسسات، لكن النتائج ستكون مجدية في إمكانية التحكم بالاقتصاد و آثار المتغيرات المؤثرة به.

4.2.3.2. الدبلوماسية النشطة التي تهدف إلى كسر العقوبات الاقتصادية نتيجة إيجاد أسواق جديدة لتصريف المنتجات وبالتالي تمكّن من تنويع الصادرات وتجنب ارتفاع المديونية وخاصة الديون قصيرة الأجل التي تنتج عن الحاجة لاستيراد سلع أساسية بالتزامن مع حيز مالي ضيق وانخفاض بالإيرادات العامة، وكما أنها تسعى لتحقيق الاستقرار، والاستدامة، وإظهار مصداقية أكبر بالسياسة الاقتصادية الحكومية، وتقليل عدم اليقين بشأن ما إذا كانت الحكومة ستكون قادرة أو راغبة في سداد مدفوعات الدين لتجنب الأزمات المقترحة لتقليل احتمالية حدوث أزمة العملة⁹⁰

خاتمة الفصل الثاني:

أصبحت العقوبات الاقتصادية أداة استبدادية بيد الدول الغربية لإخضاع الدول المخالفة لإرادتها، قام الباحث بالإشارة للعولمة الاقتصادية الأداة المساهمة بتنفيذ أثرها، وقام بذكر أنواع العقوبات الاقتصادية وآلية انتقال أثرها لسعر الصرف نتيجة تأثيرها بالطلب والعرض على العملات الأجنبية، وذكر تحليل لها من قبله وقبل باحثين آخرين، وقام الباحث بتحليل البيانات الإحصائية الاقتصادية لسورية في ظل العقوبات الاقتصادية خلال الأزمة، وذكر بإيجاز ما قامت به الحكومات السورية للتعامل مع تبعات العقوبات وفقاً لما رآه ومن ثم أجرى عرض موجز لآلية التعامل المقترحة منه مع العقوبات من خلال أدوات بما يساهم بتحسين المؤشرات الاقتصادية فحاول ربط الأدوات ببعضها ومنها وتخطيط الموارد وتهيئة ظروف التكامل الاقتصادي من خلال زيادة القدرة على التحكم بالاقتصاد (الرسمي والظل) وتحقيق استقرار سعر الصرف.

⁸⁹ Ivanov, Dmitry, Tsipoulanis, Alexander, Schönberger, Jörn, Global Supply Chain and Operations Management, 2016, p50-56,

⁹⁰ منقول بتصرف من Pourshahabi, Farshid ECONOMIC SANCTIONS, SPECULATIVE ATTACKS AND CURRENCY CRISIS, Asian Economic and Financial Review, 2015, 5(2):340-355

الفصل الثالث: الأزمات المالية والاقتصادية

المبحث الأول: الأزمات الاقتصادية

1. مفهوم الأزمات الاقتصادية

2. أنواع الأزمات الاقتصادية

3. عوامل مؤثرة بالأزمات الاقتصادية وطرق إدارتها.

المبحث الثاني: تطور الأزمة المالية والاقتصادية اللبنانية بين عامي 2011-2022 م (دراسة حالة).

المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط عالمياً وانعكاساتها محلياً.

المبحث الرابع: تقلبات أسعار الأغذية عالمياً وانعكاساتها محلياً.

المبحث الخامس: أدوات التعامل مع الأزمات الاقتصادية

المبحث الأول: مفهوم الأزمات الاقتصادية وتعريفها وأنواعها والعوامل المؤثرة بها

مقدمة:

تأتي كلمة أزمة بمعنى شدة وضيق واضطراب وكل الكلمات تدل على حالة سيئة تصيب الفرد أو العلاقات، وبالتالي يكون المعنى القريب للأزمة الاقتصادية هو اضطراب وضيق اقتصادي ناتج عن عوامل تؤثر سلباً بمستوى معيشة الأفراد في تدفق الموارد للقطاع الخاص والحكومة وفي تشوه تدفق الموارد من القطاع الخارجي وإليه بالنسبة للبلد المعني المتأزم اقتصادياً. تنتج الأزمة لعدة عوامل كما سنجد تباعاً، منها داخلية خاصة بالبلد المعني ويمكن للحكومة الحد منها، وعوامل خارجية نتيجة تقلبات وأحداث خارج قدرة الحكومة على الحد منها أو إيقافها وإنما يتطلب منها إدراك سليم لها وتعامل حكيم معها. وقد تحدث الأزمات الاقتصادية بسبب زيادة نشاط المضاربة، ولأن احتياطات النقد الأجنبي غير كافية للتدخل وتقليل آثار هجمات المضاربين لانخفاضها الشديد. نتيجة لذلك، يزداد سعر الصرف. فيؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة الديون المقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي يحتم على الحكومات والشركات جمع المزيد من الأموال لتسديد الديون. فتحاول الشركات تجنب زيادة أعباء الديون عن طريق شراء الدولارات الأمريكية ورفع أسعار سلعها أو خدماتها، قد تتقدم هذه الخطوة من التخلف عن السداد مؤقتاً. لكن يؤدي شراء الدولار إلى تفاقم أزمة سعر الصرف، ولا سيما في حال كان البلد مستورد للسلع أساسية كالأغذية والمشتقات النفطية والتي تتقلب أسعارها آنياً، وبالتالي فإن أزمة العملة هي في الواقع نتيجة لسياسة الاقتصاد الكلي الضعيفة والمراجحة العقلانية من قبل المضاربين وخاصة في الدول ذات الأسس الاقتصادية الضعيفة، وقام الباحث بدراسة موجزة للأزمات الاقتصادية وأسبابها وآلية علاجها وتطرق للأزمة الاقتصادية اللبنانية وتقلبات أسعار النفط والأغذية عالمياً وتبعاتها نتيجة ظروف سوريا وأثرها على سورية.

1.3. تعريف الأزمة الاقتصادية وأنواعها:

1.1.3. تعريف الأزمة الاقتصادية:

الأزمة الاقتصادية: وضع اقتصادي أو مالي ينجم عن مجموعة إجراءات اقتصادية غير متجانسة في إطار سياسة اقتصادية متناقضة مما يؤدي للتأثير على الإنتاج والدخل مما يؤدي لزيادة معدلات البطالة وتردي مستوى المعيشة وإلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي⁹¹ أي أنها حالة خلل نقدي ومالي تصيب الاقتصاد، تؤدي لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ناتجة عن خلل توازن تدفقات السلع مع التدفقات النقدية، وتفاعل سلبي للمتغيرات النقدية والمالية، لها آثار سلبية كالركود التضخمي.

2.1.3. أنواع الأزمات الاقتصادية:

يمكن تقسيم الأزمات الاقتصادية أربعة أنواع وتختلف حسب موضوعها ولكن تتفاعل مع بعضها:

1.2.1.3. أزمة العملة (currency crisis): حالة انخفاض حاد بقيمة العملة المحلية، وتتمثل بانخفاض قدرتها الشرائية وسعر صرفها مقابل العملات الأجنبية، مما يفقد المواطن الثقة بها تدريجياً مما يزيد من انخفاض قيمتها. يُنظر إلى أزمة العملة بشكل حصري على أنها هبوط مفاجئ في مستوى الاحتياطيات الدولية ناتج عن هجوم على العملة.⁹²

2.2.1.3. أزمة ميزان المدفوعات (balance of payments crisis): ويتم ذلك عندما ميزان مدفوعات بلد ما بعجز كبير غير مستدام، -نتيجة فجوة سالبة لتدفقات العملات الأجنبية لبلد ما- ينتج الوضع بسبب حالة سيئة لاقتصاد ذلك البلد تدفع لتكون مكونات مؤشر ميزان المدفوعات سلبية تجاه ذلك البلد.

3.2.1.3. أزمة الدين العام (public debt crisis): مشكلة تكون بها حكومة بلد ما غير قادرة على خدمة أعباء دينه (أقساط وفوائد)، مما يؤدي لانخفاض تصنيفه الائتماني أو رغبة الدائنين باقراضه مجدداً، وتكون نتيجة انخفاض الموارد الاقتصادية المالية المطلوبة لتلبية الطلب السلعي للأفراد والشركات والحفاظ على دين عام مستدام.

4.2.1.3. الأزمة المصرفية (banking crisis): حالة تحصل لمصارف بلد ما "تجعلها بعجز كلي أو جزئي لتلبية طلبات نسبة من المودعين لاسترداد ودائعهم نتيجة زعهم"⁹³، فيكون العجز نتيجة قلة توفر السيولة اللازمة، مما يزيل الثقة بقطاع المصارف مع الوقت.

⁹¹ كنعان، علي، 2009، الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق، ص 276.

⁹² <https://www.thebalancemoney.com/what-is-a-currency-crisis-1978936>

⁹³ بسبب فقدان الثقة في القوة الشرائية للعملة المحلية كما حدث أثناء التضخم المفرط. يفضل الناس الاحتفاظ بالنقود لأنه يمكنهم استخدامها في أي وقت. أدى ذلك إلى عمليات سحب ضخمة للودائع في البنوك. تواجه البنوك صعوبة في سداد الودائع.

الزيادة في نمو الصادرات ونمو الودائع المصرفية وانفتاحها يقلل من احتمالية حدوث أزمات في العملات ، ومن ناحية أخرى الزيادات في نمو الواردات والمطالبات على استثمارات الحافظة الحكومية والأجنبية وتقدير سعر الصرف الفعلي الحقيقي يزيد من احتمالية حدوث أزمات في العملة⁹⁴

3.1.3. عوامل مؤثرة بالأزمات الاقتصادية:

إن قلة توفر الموارد الاقتصادية الكافية لتشغيل قوى الإنتاج، يؤدي لتشكّل أزمة اقتصادية للبلد محل تلك الأزمة، كما إن التأثير الإيجابي أو السلبي للأطراف ذات العلاقة ضمن البلد أو خارجه كالحكومة والمصرف المركزي والمستهلكين والمُنتجين وحكومات بلدان أخرى ذات مصلحة مع ذلك البلد، قد يسهم بحصول الأزمة أو زوالها أو تمدها، إضافة لأي عامل يؤدي لزيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد مُترافقاً مع غياب تلبية العرض السلعي له نتيجة الاحتكار، أو نتيجة فقدان مرونة الاقتصاد بوصوله لمرحلة التشغيل الكامل.

1.3.1.3. قرارات المصرف المركزي والحكومة: حيث أنهما لاعبين مؤثرين بالوضع الاقتصادي وقراراتهما تأتي تفاعلاً مع الأحداث الاقتصادية الحاصلة داخل بلدهما وخارجه، ففي حال كانا بتدخلهم الصحيح مرنين وسريعين بالقدر الكافي، يمكنهما أن يخففا من حالة استفحال الأزمة الاقتصادية عندما تظهر مؤشراتهما بسبب عوامل أخرى، ويمكن أن يكون تأثيرهما سلبياً بقرارات تؤدي لتأزم الوضع الاقتصادي، لنذكر الحالات التالية:

1.1.3.1.3. قرار حكومة بلد ما بتمويلها للنفقات العامة من خلال زيادة الضرائب غير المباشرة قد يؤدي لنشوء أزمة اقتصادية في حال قدرة قطاع الأعمال على عكسها على المستهلكين النهائيين وبالتالي تراجع القدرة الشرائية لهم،⁹⁵ وهكذا فإن القرارات الناتجة عن اتساع نطاق التهرب من الضرائب المباشرة على الأرباح، وانخفاض الحصيلة الضريبية، وضعف قدرة الحكومة لإيجاد موارد مالية جديدة ذكية⁹⁶ لتمويل الإنفاق العام يخفّض من إمكانية الاستقرار الاقتصادي وتزيد فرص حصول الأزمات، ولا شك أن انخفاض الحصيلة يسهم أيضاً للتمويل بالعجز نتيجة زيادة القيمة الاسمية لمتطلبات الإنفاق العام الضروري وغير الضروري وكحلقة مفرغة هذه العوامل تغذي بعضها البعض الآخر.

⁹⁴ Pourshahabi , Farshid ECONOMIC SANCTIONS, SPECULATIVE ATTACKS AND CURRENCY CRISIS, Asian Economic and Financial Review, 2015, 5(2):340-346

⁹⁵ <https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2014/09/StrategiesArabRegion.pdf>

⁹⁶ تأثيرها دقيق وفق ما هي مُوجّهة له مع انخفاض قدرة المُلزمين بدفعها على تحويلها أو عكسها بحيث لا تضر بالطبقة الفقيرة أو الإنتاج

2.1.3.1.3. قيام حكومة ما بإلغاء الدعم⁹⁷ المقدم للشركات والأفراد أو تخفيضه وتحرير أسعار السلع والخدمات العامة وبدون وجود منهجية سليمة لإلغاء الدعم أو تخفيضه، تؤدي لرفع معدل التضخم بمعدل متسارع وزيادة معدل البطالة بسبب انخفاض الدخل الحقيقي وكبت الطلب الكلي، يزيد من فرص حصول الأزمة الاقتصادية ومخاطرها. 3.1.3.1.3. التخفيض العشوائي لقيمة العملة المحلية من قبل المصرف المركزي بسبب أحداث خارج نطاق قدرته للتحكم به وإلغائها ولغايات اقتصادية غير مدروسة الأثر، يؤدي ذلك لزيادة تدفقات العملات الأجنبية الداخلة عبر القنوات غير الرسمية، مما يؤدي لتخفيض قدرة المصرف المركزي بالتحكم بالكتلة النقدية وسرعة دورانها، وبالتالي قد يفقده تدريجياً تأثيره بكبح جماح التضخم،⁹⁸

التخفيض المتتابع السريع وغير المنطقي لقيمة العملة يشكل انطباعاً سلبياً تجاه العملة المحلية، ويكوّن أيضاً توقعات سلبية تجاه السياسة النقدية المستقبلية، ويؤدي لزيادة الطلب الادخاري لبدائل العملة المحلية، مما يشكل ضغطاً إضافياً يُخفّض قيمة العملة بسوق الصرف السوداء، وزيادة سعر الصرف فيها⁹⁹، وليس بالضرورة أن يُحقّق تخفيض قيمة العملة المراد منه بزيادة الصادرات والقطع الأجنبي الوارد للبلد المُخفّض، فمن الممكن أن يتبع تخفيض قيمة العملة من قبل المصرف المركزي تخفيضات تنافسية أو فرض رسوم جمركية باهظة من قبل دول أخرى مستوردة لسلع بلده في محاولة لإبطال الميزة غير العادلة، إضافة لأن تخفيض قيمة العملة يجعل تكلفة الواردات من المواد الأولية أعلى وبالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات وقلة تنافسيتها بالأسواق الخارجية وتشويه معظم الأسعار في الاقتصاد. ونتيجة لذلك، فإن المكاسب الناتجة عن انخفاض قيمة العملة في البلدان تقابلها الخسائر الناجمة عن انخفاض قيمة العملة أيضاً، آخذين بالحسبان بنود الميزان التجاري من مكونات (صادرات ومستوردات) ومرونة الطلب السعرية عليها. يؤدي التخفيض أيضاً لخسارة الكفاءات البشرية للخارج نتيجة شبه ثبات الأجور الاسمية للعمال وانخفاض الأجور الحقيقية المترافق مع انخفاض القدرة على تصريف السلع بالأسواق الداخلية والخارجية نتيجة ارتفاع أسعارها النسبية، ويدفع المصرف المركزي والحكومة لتحمل تكاليف إضافية مباشرة وغير مباشرة لغرض تعقيم الاقتصاد من العملات الأجنبية لئلا تضر به، وتعني التكاليف المباشرة زيادة الحاجة لإصدار سندات عامة إضافية وتحمل دفع فوائد أكثر لارتفاع معدل الكوبون للمشتريين للسندات للحفاظ على استقرار المجاميع النقدية و لتقليل عجز الحساب الجاري الناتج عن زيادة التحويل عبر القنوات غير الرسمية بغرض حصول المُحوّل لهم من أفراد وكيانات على رقم أكبر بالعملة المحلية لقاء المبلغ المُحوّل بالعملة الأجنبية بأسلوب غير قانوني لداخل البلد المُخفّض لقيمة عملته، ولتخفيض قيمة

⁹⁷ سواء بتقديم عملات أجنبية بسعر صرف تفضيلي أو بتخفيض معدل الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ومدخلات الإنتاج من مواد أولية

⁹⁸ عبد المنعم، هبة، طلحة، الوليد، 2020، استهداف التضخم، تجارب عربية ودولية، منشورات صندوق النقد العربي، ع 62، ص 15.

⁹⁹ مما يؤدي كحلقة مفرغة لتدفع الحوالات الخارجية إليها، وانخفاض الاحتياطات الأجنبية لدى المصرف المركزي، قد يدفع ذلك لتحرير أسعار السلع وزيادة رسوم الخدمات المقدمة من الجهات العامة، مما يدفع للاستمرار بالطلب على العملات الأجنبية في السوق السوداء (black market) وانخفاض سعر صرفها وملاحقة السعر الرسمي له

العملة جانب جيد بأنه تتخفّض هجرة العمالة الخارجية للبلد وتقلل الاستيراد للبضائع المستوردة الكمالية. فهو سلاح ذو حدين فإذا آثرت إحدى الحكومات وفُضّلت اللجوء له فعليها أن ترفقه بسياسات مكمّلة تقلل من الآثار السلبية الناتجة عنه باختياره بمفرده، وكما يُطلب منها من قبل الباحث أن تقارن وتفاضل بين الإيجابيات والسلبيات بين الخيارات البديلة المتاحة أمامها وتختار البديل الأنسب.

يعني أنه كلما زاد عدد البلدان التي تخضع لتخفيض قيمة العملة - وكلما زادت درجة انخفاض قيمة العملة وحتى التخفيضات التنافسية - زادت احتمالية نمو التجارة الدولية بشكل أبطأ.¹⁰⁰

4.1.3.1.3. رفع سعر الفائدة:

إن التشديد النقدي في أنظمة سعر الصرف المرتبط بالدولار يمكن أن يزيد من احتمالية حدوث أزمات في العملة. تفسيرنا لهذه النتيجة هو أن رفع سعر الفائدة يمكن أن يرسل إشارة سلبية للمستثمرين من خلال الإشارة إلى الأساسيات الضعيفة أو الذعر في السلطة النقدية، وبالتالي إثارة المزيد من هجمات المضاربة وتؤدي في النهاية إلى أزمة العملة بأن أنظمة سعر الصرف المرتبطة بحسابات رأس المال المحررة تزيد من مخاطر أزمات العملة¹⁰¹

5.1.3.1.3. الزيادة غير المناسبة من قبل المصرف المركزي للحدود القصوى للقروض المسموح بها، تؤدي تلك الزيادة لزيادة الكتلة النقدية بالتداول ومعدل دورانها بما يتجاوز قدرة النشاط الاقتصادي على التحمل، وبالتالي تدهور الاستقرار الاقتصادي، وخاصةً مع غياب القدرة على متابعة توجهها، لأنه يؤدي لتضخم سحب الطلب (Demand-pull inflation)، بمعنى زيادة الطلب الكلي (بالسوق الرسمية والسوداء والسلع والصرف) بفارق موجب كبير عن العرض الكلي. وبالنظر لحالة الأزمة الاقتصادية الأرجنتينية أدى التوسع المفرط في ائتمان البنك المركزي إلى فجوات كبيرة بين 2M المقاسة بالدولار وإجمالي الاحتياطيات الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك ، كانت هناك فجوة كبيرة أيضًا بين المبلغ المستحق للدين العام قصير الأجل وإجمالي الاحتياطيات، زادت الفجوة بالتأكيد من ضعف سعر الصرف المرتبط بالصدمات الخارجية. بالنظر إلى الاختلالات، أدت الصدمة المفاجئة إلى استنزاف الاحتياطيات بسرعة وبالتالي جعلت سعر الصرف الثابت غير مستدام نظرًا للتوسع السريع في الائتمان، مما تعين على البنك المركزي الاختيار بين رفع أسعار الفائدة للدفاع عن ربط العملة، وهو ما قد يعني السماح للبنوك المحلية بالانهيار أو تخفيض معدلات الفائدة لتأمين القطاع المصرفي المحلي والسماح بانخفاض قيمة العملة. وبالتبع فإن انخفاض العملة يضر بالمستثمرين الأجانب الذين مولوا تدفقات رأس المال قصيرة الأجل. في هذه الحالة ، كانت التوقعات بأن البنك المركزي الأرجنتيني

¹⁰⁰ Jong Woo Kang, 2016, INTERNATIONAL TRADE AND EXCHANGE RATE, adb economics working paper series, NO. 498, P1

¹⁰¹ Nakatani, Ryota, 2017, Real and financial shocks, exchange rate regimes and the probability of a currency crisis, Journal of Policy Modeling, JPO-6394

سيختار إنقاذ البنوك وليس سعر الصرف هو الذي أدى إلى التدفقات الهائلة التي تسببت في الانخفاض الحاد في قيمة البيزو.¹⁰²

6.1.3.1.3. التركيز على قطاعات اقتصادية معينة كقطاع الخدمات قد يحقق نمواً اقتصادياً مؤقتاً يزول مع حدوث الأزمات الاقتصادية، والتركز المصرفي بالنسبة لقيام المصارف بتمويل لفئة صغيرة من الطالبين للاقتراض بمبالغ كبيرة لغايات تجارية بحتة وبدون دراسة جدوى مشاريعهم من وجهة نظر اقتصاد كلي، فيحدث ذلك زيادة درجة التركيز المصرفي، ويؤدي لتمويل أنشطة وبيع كمالية أقرب للترف منها للأساسيات وبالتالي تلبية الطلب المكبوت ودعم استيرادها تكراراً وبالتالي زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهدرها مما يؤدي بالمحصلة لحدوث أزمات مصرفية ومديونية عامة وعملة لزيادة نسبة التجارة في هيكل الاقتصاد لارتفاع معدل عائدها وبساطة عملها مقارنة بأنشطة أخرى، الأمر الذي يُخفّض الإنتاج ويحدث حالة من الركود التضخمي، وبالنسبة لشركات الحوالات والصرف قد تؤثر سلباً بالاقتصاد لمساهمتها بالمضاربات على العملات عن قصد أو غير قصد.

7.1.3.1.3. التمويل بالعجز برقم كبير والاحتياج لزيادة أسعار السلع والخدمات المقدمة من الجهات العامة بنسب متزايدة متكررة مع الوقت الاضطرار لزيادة الكتلة النقدية المتداولة بالاقتصاد عما يفوق حجم المعروض السلعي.

8.1.3.1.3. غياب الإعلان عن سعر صرف أو نطاق سعر صرف مُستهدف:

للأثر الذي يتركه سعر الصرف مؤشراً لتقييم وتسعير السلع والعقارات، فإن وجود عدة أسعار صرف معمول بها ببلد ما يؤدي لتشويه عملية التقييم واختلال بالتسعير للسلع، ويعني الباحث بالأسعار (سعر الصرف الرسمي الذي يستخدم لتمويل عدد محدود من السلع الرئيسية، إضافة لسعر الصرف الموازي الذي يعتمد عليه لتمويل السلع الكمالية وسعر الصرف الحقيقي الذي يعبر عن القوة الشرائية ويستخدم أساساً بتحديد أسعار الجملة ونصف الجملة والمستهلك، غياب الإعلان عن سعر الصرف المستهدف يؤدي لزيادة اختلالات سعر الصرف الموازي على المدى القصير والمتوسط. كما يؤدي بدوره لزيادة التخزين للسلع واحتكارها لتحقيق أرباح أكبر، كما يؤدي لاختلال عملية الاستثمار المحلي والأجنبي داخل البلد يزيد فرص حصول الركود الاقتصادي.

2.3.1.3. مستويات الديون العامة الكبيرة:¹⁰³

وجد أن هناك العديد من السمات المشتركة للبلدان المنهارة اقتصادياً، مثل مستويات عالية من الديون، التي تم تمويل معظمها من قبل البنوك التجارية، بأسعار فائدة متغيرة و آجال استحقاق قصيرة الأجل. حيث كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة قد تراجعت بشكل كبير قبل الانهيار مباشرة، كثيراً ما سبقت الانهيارات ارتفاع أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة.

3.3.1.3. المضاربة على العملات والسلع:

تزيد المضاربة فرص حدوث خلل بآلية عمل الاقتصاد لتأثيرها بقرارات الأفراد والوحدات الاقتصادية، تؤثر المضاربة على أسعار الصرف والسلع في بعض البلدان، على سبيل المثال إذا اعتقد أو أراد المضاربون أن تكون قيمة عملة ما ونرمز لها س مُرتفعة في المستقبل مقابل عملة أخرى نرمز لها ع، فسيزداد طلبهم على س مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة س مقابل ع حتى يصل لمستوى معين، ومن ثم يبدأ صناع السوق والمتحكمين به عرض س بعد أن يكونوا قد حققوا مرادهم، فيتبعها المتعاملون¹⁰⁴ خوفاً من تحقيق خسائر رأسمالية، فيؤدي إلى زيادة متسارعة مؤقتة لسعر صرف س مقابل ع،

ومن الممكن أن يخلق صناع السوق المتحكمين به عرضاً وهمياً للعملات الأجنبية ومنهم شركات الحوالات والصرف، وذلك بأن ينشروا إشاعات من خلال مواقع التواصل الاجتماعي¹⁰⁵ بأن العملة س تعرض بوفرة في سوق الصرف الأجنبي - بعد أن ارتفع سعر صرفها مقابل ع ووصل لمستوى المقاومة - فيدفع ذلك من يحوزون العملة س من المتعاملين الصغار لعرضها في سوق الصرف الأجنبي خوفاً من تحقيق خسائر رأسمالية فيقوم الصناع بشرائها لإعادة بيعها بسعر أعلى، وتستمر هذه العملية مراراً وتكراراً فيحقق الصناع أرباحاً هائلة بالاعتماد على التحكم بمعطيات السوق وخلق الأزمات إن لزم الأمر.

قيام المصرف المركزي بالدفاع عن رقم سعر صرف محدد للعملة يزيد المضاربة ويخفض الاحتياطيات الأجنبية عليها، مما يزيد تكلفة الدفاع عن قيمة العملة وتثبيتها، ويؤدي ذلك لتوقعات المضاربين بتخفيض قيمة العملة تخفيضاً مستمراً من قبل المصرف المركزي وتستمر المضاربة، ويستمر سوق الصرف في جس نبض المصرف المركزي حتى

¹⁰³ Bacha, Obiyathulla I, 1997, The Asian Currency Crisis - A Fait Accompli?, Munich Personal RePEc Archive, Paper No. 12756

¹⁰⁴ يوصف سلوكهم بسلوك جمعي غير رشيد بمعنى أن الأفراد يعتقدون أن ما يقوم به الجماعة في سوق الصرف أو السلع صحيح ويجب تقليدهم،
¹⁰⁵ تلعب دور بالتلاعب بسلوكية المستخدمين لها بالتركيز على الأنباء وإشاعات السيئة بخصوص عملتهم لخلق طلب متزايد على السلع والعملات الأجنبية وذلك لتحقيق مكاسب لصناع السوق

تصبح تكلفة الدفاع عن العملة عالية جدًا مما يجعل المصرف المركزي يختار خفض قيمة العملة، لذلك غياب المرونة الملائمة من قبل المصرف المركزي يجعل سعر الصرف يتحرك وفق أساس اقتصادي يزيد فرص المضاربة. ويؤثر عامل النمط الاستهلاكي للمقيمين وغير المقيمين في بلد ما في المضاربة، حيث يسعى المضاربون لاغتنام فرصة رغبة أشخاص بالحفاظ على مستوى معين من الرفاهية فيتلاعبون بسعر صرف العملات الأجنبية بسوق الصرف الموازي من خلال تحديدهم للمعروض من القطع الأجنبي كما ذكرنا، ويقومون بالتأثير بالنمط الاستهلاكي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي للتأثير بسلوكيات الأفراد لشراء منتج أجنبي معين مندفعين بعاطفتهم لاتخاذ قرار الشراء ولخلق طلب على العملات الأجنبية، فيؤدي الطلب على مثل هذه السلع إلى زيادة التهريب، وانخفاض أسعار الصرف في السوق الرسمية أو الموازية لصرف العملات الأجنبية.

ومن العوامل تؤدي لزيادة احتمال هجوم المضاربة انخفاض مساهمة الموازنة المالية العامة في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض في حصة ميزان الحساب الجاري من ميزان المدفوعات في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة التضخم وزيادة الديون الخارجية، عدم كفاية الاحتياطي، وزيادة مطالبات البنوك على القطاع الخاص، واختلال سعر الصرف الحقيقي وعدم الاتساق بين السياسة النقدية والمالية التوسعية ونظام سعر الصرف المثبت¹⁰⁶

4.3.1.3. تدفقات رؤوس الأموال الساخنة (الطيارة):

تحدث هذه التدفقات تسارع بحدوث الأزمات أثناء هروبها نتيجة حصول عجز بميزان المدفوعات، في حالة أزمة النمر الآسيوية أصبحت العملات مقومة بأعلى من قيمتها. والنتيجة هي عجز الحساب الجاري الذي تم تمويله من خلال تدفقات رأس المال الوافدة، بشكل متزايد في شكل قروض قصيرة الأجل مقومة بالعملات الأجنبية. وكان الأثر المشترك لكل ذلك هو زيادة تعرض بلدان الأزمة لهجوم المضاربة وأثار أزمة مصرفية إقليمية. تحول رد الفعل. بدأت البنوك المركزية الأزمة بمحاولات شجاعة للدفاع عن عملاتها ولكنها سرعان ما استسلمت واختارت بديل تعويم عملتها. وكانت مؤشرات الهجوم المحتمل ستكون النمو النقدي المفرط، وعجز الميزانية، وتراجع القدرة التنافسية، وعجز الحساب الجاري، وخسائر الاحتياطيات.¹⁰⁷

بالنسبة للأزمة الآسيوية أيضاً، قد تكون النظريات الجديدة لأزمة العملة هي الأنسب. وتستند هذه بشكل خاص إلى التنظيم غير الكافي للقطاع المصرفي أو المالي، والذي يؤدي بعد ذلك بعد تحرير أسواق رأس المال إلى الإفراط في الإقراض

¹⁰⁶ Nakatani, Ryota, 2017, Real and financial shocks, exchange rate regimes and the probability of a currency crisis / Journal of Policy Modeling, JPO-6394

¹⁰⁷ Bacha, Obiyathulla I, 1997, The Asian Currency Crisis - A Fait Accompli?, Munich Personal RePEc Archive, Paper No. 12756

والاستثمارات المفرطة في الاقتصاد. في حالة روسيا كان السبب الحاد لأزمة العملة هو العجز طويل الأجل في الميزانية الفيدرالية. وقد أدى ذلك إلى جعل مخزون الديون غير مستدام بالنسبة للحكومة الروسية لتخدمه.¹⁰⁸

5.3.1.3. الصدمات الخارجية المترافقة مع الإقراض السهل وغياب الضوابط:

وكمثال عنها اندلاع الأزمات بدول أمريكا اللاتينية بعد أن سبقها انفجار في الإقراض الدولي السهل للأسواق الناشئة بأسعار فائدة حقيقية منخفضة للغاية، ومن ثم انخرطت الاقتصادات الصناعية في سياسات نقدية شديدة الصرامة في أوائل الثمانينيات لمحاربة التضخم المتصاعد. أدى هذا التحول إلى السياسة النقدية الانكماشية إلى ارتفاع حاد في أسعار الفائدة الحقيقية، مما أدى لركود عميق في البلدان الصناعية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية. مما زاد من تعقيد المشهد الاقتصادي لتدهور معدلات التبادل التجاري وعائدات الصادرات للبلدان النامية. وقد تفاقم ضعف دول أمريكا اللاتينية أمام سحب رأس المال الدولي من خلال الجمع بين التحرير المالي، والافتقار إلى الإشراف المصرفي، الإفراط في الإقراض المصرفي التجاري، فضلاً عن زيادة الاستهلاك، وتحول التدفقات الوافدة فجأة إلى التدفقات الخارجة، مما أدى لارتفاع الهائل في القروض المتعثرة، وهبوط أسعار الأسهم والعقارات، وانهايار الصناعة المصرفية. تفاقم سيناريو الأزمة بسبب الارتفاع الحقيقي للعملة المحلية وتدهور الحساب الجاري الناجم عن الارتفاع المفاجئ في الاستهلاك. كما ساهمت حالة دولة هذه الاقتصادات ذات التضخم المرتفع في شدة الانهيار.¹⁰⁹

بالنسبة لسوريا وجد عدم تناسق بالسياسات الرسمية المؤثرة بالاقتصاد (حكومية ومصرف مركزي)، فوجد في آن واحد سياسات تزيد الكتلة النقدية في التداول (زيادة سعر الصرف، زيادة الحدود القصوى للقروض الممنوحة للشركات والأفراد) وسياسات تسعى لتخفيضها (إيداع جزء من قيمة المدفوعات لقاء العقارات والسيارات، إيداع مبلغ لقاء الاستيراد لشراء القطع الأجنبي) ووجد سياسات تزيد الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي (مثل تخفيض الرسوم) وسياسات تثبط نمو الناتج (زيادة أسعار الطاقة بدرجة كبيرة، زيادة سعر الصرف بدرجة كبيرة وزيادة التحصيل الضريبي المؤقت) مما جعل الاقتصاد السوري مترنح فاقد للهوية ولا يعرف اتجاهه، ويرى الباحث ضرورة مواءمة السياسات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرادة.

¹⁰⁸ Komulainen, Tuomas, 1999, Currency crisis theories: Some explanations for the Russian case, BOFIT Discussion Paper No. 1/1999

¹⁰⁹ L. Kaminsky , Graciela, 2000, Currency and Banking Crises: The Early Warnings of Distress , imf, Working Paper No. 1999

المبحث الثاني: الأزمة الاقتصادية اللبنانية وأسبابها¹¹⁰ وعلاقتها بالوضع الاقتصادي السوري

2.3. الأزمة الاقتصادية اللبنانية وأسبابها وعلاقتها بالوضع الاقتصادي السوري:

1.2.3. الأزمة الاقتصادية اللبنانية وأسبابها: يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية اللبنانية بأنها مزيج من أزمة مصرفية ودين عام أدت لتدهور قيمة الليرة اللبنانية نتيجة سياسات وممارسات اقتصادية خاطئة أدت لعجز ميزان المدفوعات اللبناني للاعتماد المركز على الاستيراد لتلبية الطلب الكلي اللبناني¹¹¹. قام المصرف المركزي اللبناني (مصرف لبنان) بتثبيت سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة اللبنانية مما أدى لاستقرار ظاهري للنظام المصرفي لجهة الحفاظ على استقرار قيمة الودائع بالليرة اللبنانية نتيجة استقرار قيمة الليرة اللبنانية، وبالتالي زاد الإيداع، ولكن التثبيت أسهم بتخفيض الاحتياطيات الأجنبية لدى مصرف لبنان كما نرى بالجدول رقم 6¹¹² بسبب المبالغة بتقييم سعر الصرف والتي أضرت بجميع أشكال الإنتاج المحلي اللبناني وأدت لتخفيض الناتج المحلي الإجمالي اللبناني كما نلاحظ من الجدول رقم 5، بما في ذلك الزراعة والتصنيع، وأدت إلى الاعتماد المفرط على المستوردات وبالتالي أحدثت عجز مزمن في الميزان التجاري اللبناني، وزادت معدل البطالة وانخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الذي تأثر أيضاً وخاصة عامي 2020 و 2021، واقتضت الحكومة اللبنانية الأموال بالعملة الأجنبية من المصارف المحلية بأسعار فائدة مرتفعة¹¹³ مقارنة بالمعدلات الدولية خلال المدة 2011-2022، التي أنفقتها لتغطية استيراد السلع الأساسية ودعمها، بما في ذلك القمح والوقود والدواء وتمويل قطاع الكهرباء اللبناني، فكلف ذلك مصرف لبنان ما يقدر بنحو 405 ملايين دولار أمريكي شهرياً. وزاد معدل التضخم بفعل احتكار السلع وتهريبها، مترافقاً مع قلة استفادة الشرائح الضعيفة مادياً من المواطنين اللبنانيين من برنامج الدعم.¹¹⁴

¹¹⁰ تم الاعتماد على الرابط التالي بتصرف الباحث وتعديلاته:

https://www.arab-reform.net/publication/after-the-fall-lebanons-path-towards-monetary-stabilization/?fbclid=IwAR06LfiiW_vM3jEvIfxZBhxWDdh1qcG-6jblzgBXS-A6jqumpdtLG9RSBhl

¹¹¹ <https://www.studysmarter.co.uk/explanations/macroeconomics/macroeconomics-examples/lebanese-economic-crisis/>

¹¹² الاحتياطيات المتأتية من حوالات اللبنانيين في المهجر، بالإضافة للمساعدات التي كان يحصل عليها لبنان من الدول الأخرى كمنح وودائع المواطنين والأجانب ومنهم السوريين الذين قاموا بعدة أمور تهريب رؤوس أموال سورية للمصارف اللبنانية خوفاً من زيادة حدة الأزمة المالية السورية أو وتجار وصناعيين سوريين اتخذوا حساباتهم بالمصارف اللبنانية أداة لتسيير أعمالهم نتيجة العقوبات على أجزاء من القطاع المصرفي السوري،

¹¹³ التي أدت لعدم تحفيز الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وخنق الاقتصاد الحقيقي وزيادة البطالة،

¹¹⁴ https://www.arab-reform.net/publication/after-the-fall-lebanons-path-towards-monetary-stabilization/?fbclid=IwAR06LfiiW_vM3jEvIfxZBhxWDdh1qcG-6jblzgBXS-A6jqumpdtLG9RSBhl

الجدول رقم (5) إجمالي الناتج المحلي اللبناني (القيمة الحالية بملايين الدولارات الأمريكية):

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج	39927.13	44016.8	46880.1	48095.2	49929.34	51147.31	53027.7	54901.52	51605.96	25948.9	18076.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

جدول رقم (6): الاحتياطات اللبنانية متضمنة الذهب والدولار الأمريكي النقدي (مليارات الدولارات الأمريكية):

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الاحتياطات اللبنانية متضمنة الذهب والدولار الأمريكي النقدي (ملايين الدولارات الأمريكية)	47.86	52.53	47.856	50.67	48.53	53.905	55.41	52.38	52.213	42.44	35.24

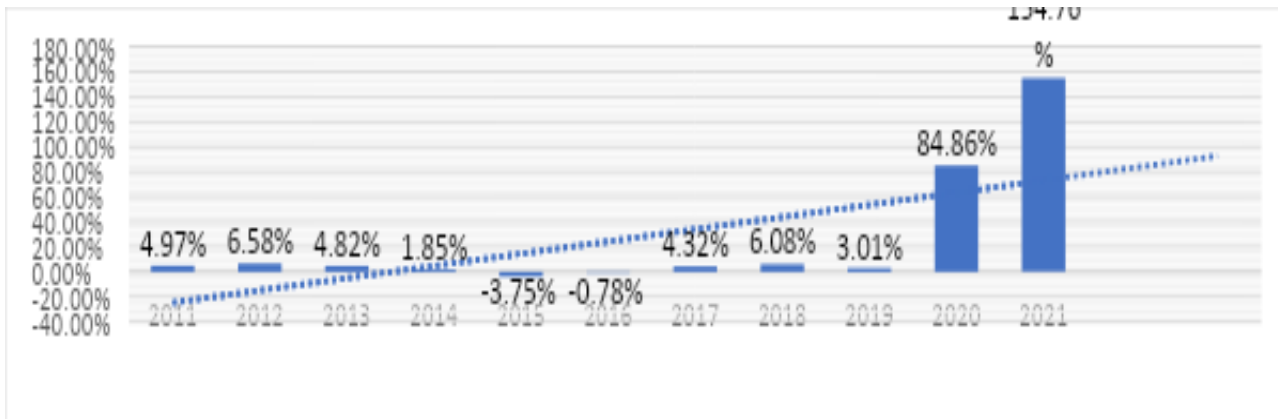
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

إن اتباع مصرف لبنان لسياسات هندسة مالية كان من أسباب حدوث الأزمة الاقتصادية، وظهرت الأزمة الاقتصادية مع انخفاض المنح المالية المعطاة للبنان من قبل المانحين الخليجيين وانخفاض السياحة الأجنبية به نتيجة منع بعض الأجانب للقدوم للبنان،¹¹⁵ ومن أسباب الأزمة قيام المصارف اللبنانية بالتركيز على إعطاء قروض لقطاع العقارات وتمويل الاستهلاك وسياحة اللبنانيين بالخارج وإغفاله بقية القطاعات ولاسيما الإنتاجية، مما أدى لتكوين اقتصاد خدماتي لبناني عرضة للأزمات وجاءت أزمة كوفيد 19 أيضاً عام 2019 م لتتفاعل مع العوامل الأخرى وتزيد الوضع الاقتصادي اللبناني حدة، ولم يعد يوجد حافز قوي لإقراض الحكومة اللبنانية بعد تعثرها وتوقفها عن السداد، ووضعت ضوابط لسحب الودائع، ولجأت الحكومة لصندوق النقد الدولي لتمويلها، واستمرت المفاوضات معه، استمر استخدام الاحتياطي الإلزامي بمصرف لبنان بالعملات الأجنبية فقط بعد عام 2019م دون استخدام احتياطي الذهب نتيجة غياب مورد اقتصادي رسمي مستمر للمصارف اللبنانية للحصول على العملات الأجنبية وبالأخص الدولار الأمريكي، وطلب مصرف لبنان من المصارف اللبنانية ترميم احتياطياتها فلجأت المصارف اللبنانية لسوق الصرف الموازية في لبنان للحصول على الدولار الأمريكي نقدياً (fresh)، مما ضغط على سعر الصرف لليرة اللبنانية بسوق الصرف الموازي، والذي بدأ يزداد بتسارع متزايد أمام العملات الأجنبية حين وصوله لحوالي 55000 ليرة لبنانية مع نهاية الشهر الأول

¹¹⁵ <https://www.lecommercedulevant.com/article/29577-resolving-lebanons-financial-crisis>

لعام 2023، ووصل ل 100000 ليرة لبنانية لكل دولار أمريكي نتيجة المضاربة، ولاحقه السعر الرسمي خلال مدة الدراسة من حوالي 1507 إلى 3900 وصولاً ل 15000 ف 39000 ف 70000 ليرة لكل دولار أمريكي، وازداد معدل التضخم اللبناني في اقتصاد مدولر واحتكاري كما نرى في الشكل رقم (5)، مما أثر سلباً على العامل النفسي للمستهلكين بلبنان وأثر سلباً من جهته على سعر صرف الليرة اللبنانية نتيجة سهولة تشرب المستهلكين لأي إشاعة وتقبلها وانخفض مستوى معيشة اللبنانيين بعد أن كانوا يعيشون برفاه قائم على هندسات مالية مضرّة، وانخفضت الصادرات من السلع والخدمات.

الشكل رقم (5) : معدل التضخم السنوي اللبناني (%)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

وترتبط ظاهرة الدولار في لبنان بالتضخم بعلاقة طردية، إذ تستخدم العملة الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكي لتبسيط طريقة الدفع لقاء ثمن المشتريات، فتؤثر بزيادة معدل التضخم نتيجة التمسك بالعملة الأجنبية مع وجود عرض نقدي كبير من الليرة اللبنانية، وسعر الفائدة المرتفع في لبنان كان أداة لتأخير الأزمة الاقتصادية اللبنانية والتي ظهرت عام 2019 كما تشير المؤشرات الاقتصادية ومنها مدفوعات لبنان للفائدة التي توقفت مع توقف لبنان عن السداد للدين العام (سندات اليوروبون्डز).

ولذا كان من واجب الحكومة اللبنانية الرشد بعملية الإصدار النقدي الجديد، وألا تتبالغ بإظهار أهمية العملات الأجنبية كالدولار الأمريكي، والقيام بعمل رقابي رشيد أكبر على توزيع المواد المدعومة، وبالرغم من أن احتياطات الذهب لدى المصرف المركزي بلغت نحو 286 طناً بقيمة تعادل 17.5 مليار دولار بنهاية فبراير شباط تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية منذ 2019¹¹⁶ ولكنها لم تستخدم، وطُرحت حلول لعلاج الأزمة اللبنانية¹¹⁷ ومنها إعادة هيكلة الكيانات العامة

116

https://www.cnbcarabia.com/news/view/95740?fbclid=IwAR10WVU06v9IgWFPxtTyJGUaR_p_exQtZomJdKqCQ6BV14QaNFIXraOx7pk

117 <https://www.lecommercedulevant.com/article/29577-resolving-lebanons-financial-crisis>

الخاسرة؛ وضمان كفاءة الإنفاق وخصخصة الأصول إلى تقليص العجز التشغيلي والمساعدة في تقليل الديون، إضافة لتخفيض خدمة الدين لتخفيف الضغط عن العجز بالموازنة العامة واحتياطيات النقد الأجنبي. إلى جانب تقليص المديونية من خلال إدارة الدولة فائض أولي في الميزانية لعدة سنوات، الأمر الذي يتطلب تقليل الإنفاق غير الفعال وزيادة الإيرادات. من المستحسن أيضاً إعادة التفاوض بشأن ملف الدين والتكلفة لتقليل العبء من خلال هيكلته، تقييم سعر الصرف استناداً إلى الأسس الاقتصادية، وليس على التحولات في سعر السوق الموازي مدفوعة بالنقص والمضاربة.

2.2.3. علاقة الاقتصاديين السوري واللبناني:

إن أي تغير بأسعار الصرف في إحدى الدول جراء وقوع أزمة مصرفية سينقل العدوى مباشرة إلى جميع الدول التي ترتبط بها تجارياً¹¹⁸، زادت العقوبات على سورية اعتماد الاقتصاد السوري على الاقتصاد اللبناني، ولاسيما مع نقل الصناعيين والتجار نشاطهم للبنان ونقل أموالهم بالعملة الأجنبية للمصارف اللبنانية، ومع بروز الأزمة الاقتصادية اللبنانية في 2019م زادت التداعيات على الاقتصاد السوري، وخاصة نتيجة تجميد ودائع رجال الأعمال السوريين بالقطع الأجنبي بالمصارف اللبنانية. وهذا يوافق ما صرح به السيد رئيس الجمهورية السورية بشار الأسد في خطاب قسمه عام 2021 بوجود ودائع سورية تقدر بين 40-60 مليار دولار أمريكي وما ذهب إليه تحليل "مصرف سورية المركزي"¹¹⁹. والذي أشار إلى أن الحوالات والتدفقات النقدية الواردة لسورية عن طريق لبنان تقلصت تقلصاً كبيراً مع بداية أزمة القطاع المالي والمصرفي اللبناني ووضع الضوابط على سحب ودائع السوريين، وأن تعرض القطاع المالي إلى خسائر متلاحقة جاء نتيجة تعرض الاقتصاد اللبناني لأزمة المديونية التي زادت من حدتها الأزمات السياسية وانفجار مرفأ بيروت فتوقف الحكومة اللبنانية عن سداد ديونها الخارجية منذ آذار عام 2020م، فارق الأسعار بين البلدين شكلاً حافزاً للتهريب وخاصة الوقود والأغذية سعياً لتحقيق الربح. وربما شكّل ذلك سبباً لإزالة الدعم تدريجياً في كل من سورية ولبنان لضبط الهدر، وأدى لتخفيض سعري صرف الليرة اللبنانية والسورية تكراراً للحد من التهريب الحاصل بالسوق السوداء بالبلدين، ويُذكر أنهما اقتصادان قائمان على العجز المتبادل خلال المدة المدروسة إفادة أحدهما يؤدي للضرر بالآخر نتيجة السوق السوداء للسلع والصرف مع غياب التنسيق اللازم بين الحكومتين السورية واللبنانية نتيجة العقوبات الاقتصادية على سورية،

ويطرح الباحث السيناريو التالي لأجل تحليل تكلفة خسارة الودائع السورية في المصارف اللبنانية (تكلفة الفرصة البديلة): "ماذا لو استعادت الحكومة السورية مبلغ الودائع السورية بالعملة الأجنبية لدى البنوك اللبنانية"، ويتابع تحليله بأن

¹¹⁸ حواط، يزن، 2013، إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية، رسالة ماجستير جامعة دمشق، ص 83

الاسترداد سيشكل فائضاً في ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة الاحتياطيات لدى مصرف سوريا المركزي ، التي استنفدت نتيجة تمويل بعض رجال الأعمال السوريين الذين استفادوا منها لتضخيم ثرواتهم، مستفيدين هم أيضاً من القروض التي أخذوها من المصارف السورية، وبالطبع سيكون من الأفضل إنفاق الأموال المستردة على مشاريع تدر عوائد يمكن من خلالها تمويل إقامة مشاريع صناعية أخرى ذات جدوى اقتصادية، ومن حيلة تراكمات الإيرادات يمول إعادة الإعمار في سوريا بوصفه أولوية، يستكمل إعادة إعمار البنية التحتية، وخاصة للمدن الصناعية، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل وزيادة الاستهلاك مما يحفز الإنتاج. وبجزء من الأموال المستردة، من الممكن تمويل شراء الأجهزة وأنظمة البرامج اللازمة لتشغيل RTGs، وتمويل شراء نقاط بيع pos، وتحسين الوضع الاقتصادي في سوريا يؤدي لزيادة عودة اللاجئين السوريين من لبنان نتيجة زيادة فرص العمل وتحسن الوضع المعيشي فيها. وإضافة لأن توزيع المساعدات الخارجية للسوريين ستكون تحت تحكم ومراقبة الحكومة السورية.

المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط عالمياً وانعكاساتها محلياً

3.3. تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها محلياً:

تمهيد: إن اكتشاف النفط نعمة كبيرة للبشرية، منحها نمط حياة جديداً، أدى لظهور مفهوم جديد للنمو والازدهار والتطور، أصبح يستخدم في مجالات كثيرة يومية، ويدخل في إنتاج الكثير من السلع مادة أولية، إضافة لذلك أصبح عنصراً رئيساً في بنود الصادرات والواردات للدول ومنها الدول الصناعية والريعية، وبالتالي قابل تأثيراً جوهرياً بالنتائج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات مما قد يؤثر بالنتيجة لمؤشراتها ومنها سعر الصرف. فإن صدمات الأسعار ترسل إشارة سيئة إلى المنتجين والمستهلكين في كل سوق (سلع / أو مالية). نتيجة لذلك، تتفاعل الأسواق العالمية مع هذه الإشارة. ولا يخلو سوق العملات الأجنبية من هذا التأثير.¹²⁰

1.3.3. عوامل مؤثرة بأسعار النفط عالمياً:

عامة تسهم قوى السوق (العرض والطلب العالميين) إسهاماً رئيسياً بتحديد سعر النفط وأسعار الصرف للمصدرين والمستوردين له، فإنَّ انخفاض العرض وارتفاع الطلب يؤديان لارتفاع أسعاره للحد الذي يؤدي لانخفاض الطلب، وذلك لأن الحكومات لا يريدون دفع أسعار أعلى للنفط من قدرتهم الشرائية، مما يؤدي لانخفاض أسعاره للحد الذي يؤدي لثبات العرض أو انخفاضه، وذلك لأن المنتجين لا يريدون الإنتاج بعوائد دون مستوى التكلفة للاستخراج والتكرير والنقل، وتتدخل منظمة أوبك بلس لتحقيق التوازن، وكذلك الدول الصناعية باستخدام جزء من مخزونها الاستراتيجي. وبالتالي تسهم العوامل المؤثرة بالطلب وعرض النفط الخام ومشتقاته بتحديد أسعارها ومنها:

1.1.3.3. أسعار مصادر الطاقة الرديفة: تؤثر التغيرات على أسعار الخيارات المستدامة وغيرها، مثل طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية، والفحم الحجري على أسعار النفط، فإن انخفاض أسعارها يخفّض الطلب على النفط، وتنخفض أسعاره، ولكن الانخفاض مقيد بمرونة الطلب المنخفضة عليه لأهميته ومرونة العرض المنخفضة للتنافسية والخوف من فقدان جزء من الحصة السوقية بسوق النفط الدولية على المدى الطويل.¹²¹

¹²⁰ محمد ابراهيم نور ، 2018، المجلة الدولية لاقتصاديات وسياسة الطاقة هل صدمات أسعار النفط العالمية تؤثر على الصومال غير المنظم تقلب سعر الصرف؟ المجلد 8 ، الإصدار 2

¹²¹ الكلفة الاقتصادية لإنتاج النفط تكاليف التنقيب والاستخراج للنفط الخام من الاعتبارات المهمة في تسعير ، تكلفة البرميل تراوح بين 20-45 \$ وتكلفة استخراج النفط الصخري تصل ل 100 \$ القريشي، حاتم، اقتصاديات النفط، 2020، كتاب، مكتب بغداد للطباعة والنشر، العراق، ص 106.

2.1.3.3. الاحتياطات النفطية العالمية: المستخرجة والمخزنة وغير المستخرجة من باطن الأرض، كلما زاد حجم تلك الاحتياطات انخفض سعر النفط عالمياً، شرط أن يغطي الطلب العالمي عليه، وتتغير الاحتياطات مع حدوث اكتشافات جديدة لحقول نفط، وكما تتغير بناءً على قرارات الدول ذات أعظم إنتاج للنفط، وخاصةً المُشكِّلة لأوبك بلس، وهذا يحتاج أيضاً لتوافقات سياسية وتحالفات اقتصادية مع الدول ذات أعظم استهلاك للنفط، ونفرق بين الاحتياطات والتي تمثل بالنفط الموجود في باطن الأرض واكتُشف ولم يستخرج بعد، إضافة للنفط غير المكتشف، والمخزون¹²² وهو نفط اكتشف واستخرج وخزن لأغراض استراتيجية أو تجارية.

3.1.3.3. قرارات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)¹²³ وأوبك بلس:

مدى التزام أعضاء أوبك بالفعل بحصص الإنتاج، قدرة أو رغبة المستهلكين في تقليل استهلاك النفط ومشتقاته، القدرة التنافسية للمنتجين من خارج أوبك عندما تتغير أسعار النفط، كفاءة منتجي الأوبك بلس في إمداد النفط مقارنة بالمنتجين من خارج تحالف الأوبك بلس، كل هذه العوامل تُحدد فعالية أوبك بلس في التأثير على أسعار النفط للحصول على تدفقات مالية مناسبة بالعملة الأجنبية، مما يؤدي إلى تحسن سعر الصرف المحلي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة، لذلك ينخفض المستوى العام للأسعار لديها، ولأنّ التصدير للمشتقات النفطية قد تخضع لضرائب عالية، ومع ارتفاع أسعار النفط المُصدَّر سوف يكون للدول المُصدِّرة فائض مالي وزيادة في الإنفاق الحكومي، والذي يؤدي في النهاية إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.¹²⁴

4.1.3.3. عامل التكنولوجيا: التقنيات الحديثة المستخدمة في صناعة النفط الاستخراجية والتحويلية وتقدمها المستمر يؤدي إلى تحسين نمط العمليات النفطية وأساليبها بمراحلها المختلفة وتخفيض الكلف وزيادة كفاءة استخلاص النفط من الحقول النفطية تؤدي إلى انخفاض الأسعار، وتوضح أهميته بوضوح لاقتصادات الدول المنتجة والمصدرة له، والتي تعتمد بصفة رئيسة على إيراداته لتوليد الدخل الوطني وإحداث التراكم الرأسمالي وتمويل خطط التنمية الاقتصادية. وتظهر أهمية التكنولوجيا لدى الدول التي تقوم باستخراج النفط الصخري نتيجة تخفيض تكاليفه.

¹²² توفر مخزون استراتيجي للدولة يساعدها بالتحكم بالسوق النفطية في أوقات الأزمات، والتعامل مع المخاطر مما يعطيها مرونة بالتعامل مع

الطلب المحلي في حال شح الإمدادات النفطية من البلدان الأخرى

¹²³ تأسست منظمة الأقطار المصدرة للنفط عام 1960م وتهدف إلى توحيد وتنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وإيجاد الوسائل لاستقرار الأسعار والدفاع عن مصالح الدول المنتجة لتحقيق عائد مستقر، لمعرفة المزيد انظر حسين، منى، أثر تقلبات أسعار النفط على أداء الأسهم في السوق السعودية، 2014، رسالة ماجستير، جامعة دمشق

¹²⁴ <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/411171/adb-wp828.pdf>

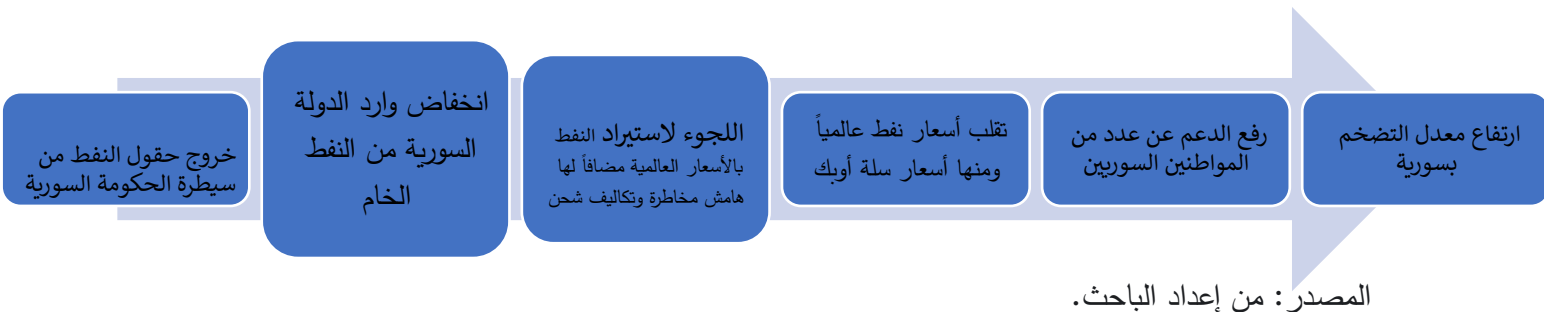
2.3.3. الإنتاج السوري للنفط والدعم الحكومي لأسعارها وإصلاح آليته:

1.2.3.3. الإنتاج السوري للنفط: بحسب إعلان وزارة النفط والثروة المعدنية كانت كمية إنتاج النفط خلال النصف الأول من عام 2022م نحو 14.5 مليون برميل بمتوسط إنتاج يومي 80.3 ألف برميل يسلم 14.2 ألف برميل منها يومياً إلى المصافي بينما تسرق قوات الاحتلال الأمريكي ومترزقتها ما يصل إلى 66 ألف برميل يومياً من الحقول المحتلة في المنطقة الشرقية. كما ذكرت وزارة النفط بلغ إجمالي الخسائر المباشرة وغير المباشرة التراكمية فيه نحو 105 مليارات دولار منذ بداية الحرب وحتى منتصف العام 2022م.¹²⁵ فيما أنتجت سوريا نحو 31.4 مليون برميل خلال عام 2021م، وذلك بمتوسط إنتاج يومي وصل إلى 85.9 ألف برميل، وفق بيانات رسمية. وبحسب وزارة النفط السورية، تسلمت المصافي خلال العام الماضي نحو 16 ألف برميل يومياً من الإنتاج النفطي، بينما سُرقت 70 ألف برميل يومياً من الحقول المحتلة في المنطقة الشرقية.¹²⁶ ويُذكر أنَّ إنتاج سورية كان حوالي 385 ألف برميل نفط في عام 2010م وانخفض مع بدء سيطرة جهات مسلحة إرهابية منها "داعش" و"قوات قسد"، الأخيرة التي أضحت مستأثرة بالنسبة الأكبر من الإنتاج. وأدى ذلك لزيادة الحاجة لاستيراد النفط الخام ومشتقاته من قبل الحكومة السورية.

2.2.3.3. الدعم الحكومي السوري للنفط وتطوره:

شكل الدعم الحكومي بأشكاله منذ سنوات ركيزة أساسية ضمن سياسة بعض الحكومات العربية لتحقيق عدد من الغايات الاقتصادية والاجتماعية ومنها: حماية محدودي الدخل وتوسيع فرص حصولهم على السلع والخدمات الأساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولكن قلة كفاءة آلية الدعم أصبحت تثقل كاهل الموازنات العامة وتعرضها للتقلبات المستمرة نتيجة التغيرات في الأسعار العالمية للنفط، وأصبح يهدد مستويات الانضباط المالي، والاستدامة المالية، ويؤدي لاختلالات موازين المدفوعات، ويضغط على أسواق الصرف لل عملات الأجنبية، ويؤثر سلباً على مستويات الاحتياطيات الدولية وعلى قيمة العملات المحلية.¹²⁷

الشكل رقم (6): أسباب رفع الدعم الحكومي السوري ونتيجته:



¹²⁵ مشاركة لمنشور من الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء السورية بتاريخ 2022/8/9 <https://www.facebook.com/SyrianPrimeMinistry>
¹²⁶ <https://attaqa.net/2022/02/19/د-100-مليار-سجل-قطاع-عن-النفط-السوري-أرقام-عن-قطاع-سجل-100-مليار-د-19/02/2022>

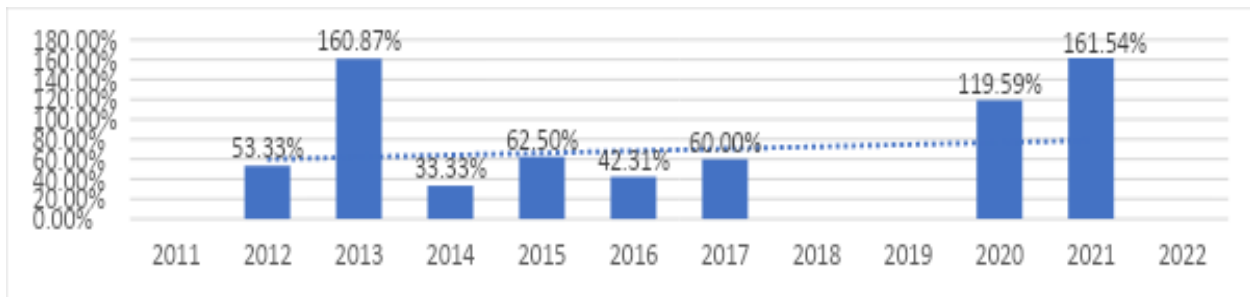
¹²⁷ إسماعيل، محمد، عبد المنعم، هبة، إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، منشورات صندوق النقد العربي، 2014، ص 17

تحليل تطور نسبة تعديل سعر الديزل الرسمي في سورية بالاعتماد على القيم المجمعة:¹²⁸

يجد الباحث أن آلية لجوء الجهات المعنية لرفع أسعار بعض المشتقات النفطية لتوفيرها نتيجة ارتفاع سعرها عالمياً وضعف قدرة الخزينة العامة لتحمل الفارق بين تكلفتها الحقيقية وسعرها، زادت معدلات التضخم، وحصلت انقطاعات بتوزيعها وارتفاعات متتالية لأسعارها بالسوق السوداء التي نمت لمرونة الطلب السعرية المنخفضة على المشتقات النفطية، مع رفع سعر الديزل وخصوصاً في أعوام 2013، 2020 و2021 م، وهذا ما يبينه معدل التتقل بالشكلين رقم (7) و(8)، واتخذت الانقطاعات بالتوزيع مسوغاً للمغالاة برفع الأسعار للمشتقات النفطية في السوق الموازية و السلع المعتمدة عليها بإنتاجها ونقلها نتيجة اللجوء للسوق الموازية، ورافق ذلك مع زيادة الدافع للدولرة الضمنية مع انخفاض قيمة العملة المحلية. مما زاد حدة حالة الركود التضخمي.

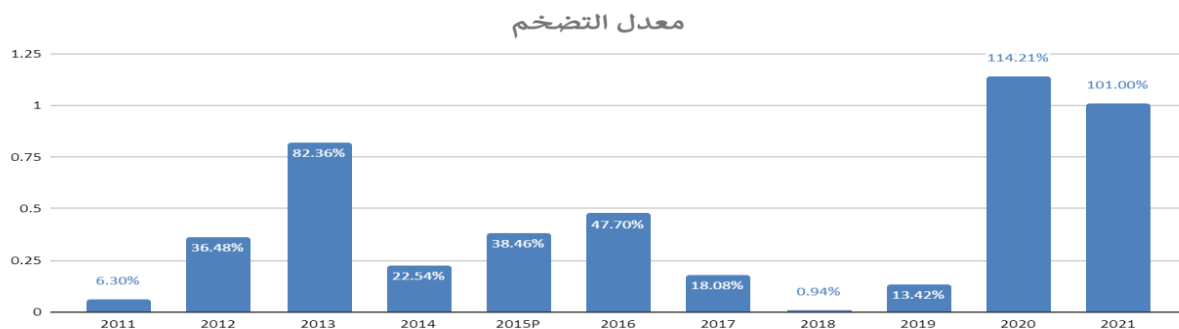
وتؤدي الانقطاعات أيضاً لانخفاض التغذية الكهربائية وبالتالي انخفاض القدرة على تخزين الأغذية من موسمها لغير موسمها وزيادة تجارة مولدات الكهرباء والبطاريات وغيرها مما شكل ضغطاً بالطلب على العملات الأجنبية وبالأخص الدولار الأمريكي مما أثر سلباً على سعر صرفه تجاه الليرة السورية ومما يشكل ضغطاً على الأسعار وارتفاع معدل التضخم.

الشكل رقم (7) نسبة الزيادة بسعر الديزل لتميرير السعر العالمي (%):



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مجمعة من عدة روابط إلكترونية.

الشكل رقم (8): معدل التضخم السنوي في سورية (%):



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية الصادرة عن مصرف سورية المركزي وتصريح مدير الأبحاث به.

¹²⁸ يمكن إيجادها بالجدول رقم 15 بالملحق

3.2.3.3. دعم أسعار الطاقة وإصلاحه:¹²⁹

بداية نحدد مكونات سعر المشتقات النفطية من سعر الاستيراد الذي يتضمن التكلفة والتأمين والشحن من تكلفة شراء منتجات الوقود من السوق العالمي ونقلها وصولاً إلى البلد المستورد. ويوجد بعض البلدان التي تضيف رسوماً جمركية وضرائب انتقائية لتكون جزءاً من السعر، وتشكل تكاليف النقل داخل البلد وهوامش ربح محطات التوزيع المكون الثالث لهيكل سعر المشتقات النفطية.

ويعرّف دعم أسعار الطاقة عموماً على أنها كل إجراء استثنائي أو تقديري تقوم به الحكومة لاستهداف أنواع الوقود الأحفوري أو الكهرباء بهدف تقليص تكلفة الحصول على الطاقة التي يتحملها المستهلك، أو تقليص تكلفة إنتاج الطاقة أو إيصالها، أو زيادة الإيرادات التي يحصل عليها المنتج، والاستهلاك له شقين المباشر عبر استهلاك مشتقات الوقود لأغراض الإنارة والطهي والنقل، وغير المباشر عبر استهلاك سلع وخدمات تستخدم مشتقات الوقود سلعاً وسيطة.

ويجدر الإشارة لأنه يوجد أنواع للدعم منها دعم معمم بتخفيض أسعار السلع والخدمات بأقل من سعر إنتاجها أو استيرادها أو الدعم النقدي الموجه، وهذان الدعمان صريحان يدرجان بالموازنة العامة، ودعم ضمني بمنح الإعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم الجمركية عليها أو خفض سعر الصرف¹³⁰ لاستيراد السلعة بأقل من سعره الرسمي أو خفض معدلات الفوائد على القروض المقدمة لبعض القطاعات.¹³¹ الأمر الذي يتطلب ترشيد استهلاك الطاقة، وتلجأ الحكومات للتأثير بالاستهلاك من خلال عملية تعديل أسعار المشتقات النفطية. وتتعرض الاقتصادات شديدة الاعتماد على الطاقة -تتمو بها صناعات كصناعة الأسمنت والأسمدة- لآثار موجة تضخمية ثانية مع حصول التضخم المدفوع بالتكلفة¹³² برفع أسعار المنتجات الأخرى.

و في ضوء الضغوط التضخمية المدفوعة بالطلب¹³³ على الطاقة، لا بد من اعتماد وسائل مجدية للتعامل مع التضخم المحتمل قبل الشروع بعملية إصلاح الدعم، وذلك من أجل احتواء آثار الموجة التضخمية الثانية.

¹²⁹ تم الاستشارة بما قدمه صندوق النقد الدولي من أفكار عامة بخصوص دعم الطاقة عبر دورته المقدمة بما يناسب الحالة السورية فلا يمكن تحرير أسعار الطاقة دون وجود ضوابط، لا يحقق الإصلاح المفعول المراد في حال لم يتوفر الضبط الاقتصادي الذي يحقق توازن الأجور مع الأسعار ، وجب التنويه، ورابطها: <https://www.edx.org/course/slh-dm-ltq>

¹³⁰ مثلاً إذا كان سعر الصرف الرسمي في سورية 3000 ليرة سورية لكل دولار أمريكي، تكون زيادة سعر الصرف لاستيراد سلع معينة بجعله 2500 ليرة سورية لكل دولار أمريكي بغرض الدعم لها،

¹³¹ <https://www.imf.org/external/arabic/np/fad/subsidies/pdf/notea.pdf>

¹³² يوجد تكاليف أخرى غير معتبرة للدعم كهدر المستهلكين للمشتقات للوقت أثناء انتظارهم في سياراتهم، ويؤدي لزيادة باستهلاك المشتقات النفطية كالبزين والديزل وزيادة اهتلاك السيارات مما يزيد من الحاجة لاستيراد وبالتالي زيادة الطلب على العملات الأجنبية وازدياد حوافز القيام بنشاط تهريب الطاقة بين البلدان المتجاورة.

¹³³ بافتراض عدم تغيير المستهلكين لنمطهم الاستهلاكي للمشتقات النفطية مما قد يؤثر على سعر صرف العملة المحلية.

الثقة في قرارات الحكومة بكيفية استخدام الوفرة من تحسين آلية دعم موارد الطاقة والشفافية يسهمان بالتأثير بالقوة الشرائية للفقراء خاصة في أوقات انخفاض النمو الاقتصادي وغياب استقرار الأسعار عالمياً،

وكما يرى خبراء صندوق النقد الدولي ضرورة وضع خطة تحسين رشيدة شاملة دقيقة لآلية الدعم تصاغ من قبل لجنة عليا بمشاركة من الأطراف أصحاب المصالح سواء في منظومة نقل الطاقة وتوريدها وإنتاجها واستهلاكها، إضافة لممارسة اتصال فعال مع المستهلكين للمشتقات والمتأثرين الآخرين من التحسين لتوضيح فوائد التحسين للحصول على تأييد شعبي للتحسين بما يجعله يحقق مراده، ويتطلب أيضاً تحسين كفاءة القطاع العام الاقتصادية في استهلاك المشتقات النفطية لجهة دعم النمو الاقتصادي، وربما يكون من الأفضل زيادة الأسعار المحلية للمشتقات النفطية تدريجياً لمنع حدوث صدمات قاسية. مما يتيح للحكومة والمستفيدين منها الوقت المناسب لتصميم شبكات أمان اجتماعي دقيقة لتقليل الآثار السلبية للتحسين على الفقراء وإتاحة الوقت للأسر لتعديل نمطها الاستهلاكي من الطاقة¹³⁴. ويكون تحسين الدعم من خلال تحديد عدد المشتقات النفطية المدعومة أو عدد أو الكميات المدعومة لكل مشتق نفطي لكل مستهلك له.

¹³⁴إسماعيل، محمد، عبد المنعم، هبة، إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، منشورات صندوق النقد العربي، 2014، ص 29-36

المبحث الرابع تقلبات أسعار الأغذية عالمياً وانعكاساتها محلياً في سورية

4.3. تقلبات أسعار الأغذية:

1.4.3. تمهيد موجز:

زادت العولمة من تعرض البلدان منخفضة الدخل لصددمات الأسعار الخارجية بما في ذلك صدمات تضخم أسعار السلع الأساسية والطاقة والغذاء العالمية التي تنتقل إلى الاقتصادات المحلي من خلال تقلبات أسعار الصرف، كان التضخم الأساسي يميل إلى الانخفاض في البلدان ذات معدلات الدين العام المنخفضة، وأسعار الصرف الثابتة، ودرجة أعلى من انفتاح حساب رأس المال ، والبنك المركزي ذو الشفافية الأكبر.¹³⁵ وبرزت مخاوف عديدة على الساحة الدولية تتعلق بقضايا الاستقرار الاقتصادي والفقر والأمن الغذائي على مستوى عالمي، ونتيجة زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي على أسواق الغذاء العالمية وخصوصاً للبلدان التي لها حيز مالي محدود لأنّ تحدياتها كبيرة لتمويل عجز الموازنة وميزان المدفوعات نتيجة زيادة الدين الحكومي، ونتيجة لذلك ولأجل تحسين آلية الدعم قد تكون الخصخصة أداة مرادفة يتطلب استخدامها لإصلاح الدعم الحكومي¹³⁶

يؤدي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة تضخم أسعار المواد الغذائية من خلال التوسع في استيراد المنتجات البترولية والأسمدة وغيرها من المنتجات النهائية المتعلقة بالسلع الزراعية، والتي تعتبر باهظة الثمن. وبالتالي، وللد من تضخم أسعار الغذاء، يجب على الحكومة زيادة الإنتاج الزراعي المحلي لتلبية الطلب على المواد الغذائية بدلاً من الاستيراد من دول أخرى.¹³⁷

ويعد الاستيراد للأغذية أمراً ثانوياً لدى الحكومات الرشيدة ويلجأ له في حال ضعف القدرة فعلياً لتوفير لبعض المواد الغذائية الأساسية للمستهلكين، ولكن ينتج عنه تأثير بمستويات أسعار السلع المحلية، وتؤثر الأسعار تأثيراً كبيراً على مستويات معيشة السكان، وتحتل أسعار المواد الغذائية الحصة الأكبر في سلة الاستهلاك بصفتها وزناً مرجحاً من مؤشر أسعار المستهلك في سورية ، وفي سياق الحفاظ على استقرار الأسعار، من الضروري التحليل والتنبؤ بالعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على أسعار المواد الغذائية، ويستورد جزء كبير من المنتجات الغذائية المستهلكة في سورية كما نجد من الجدول رقم 7، مما يعني أن أي تغير في العوامل الخارجية سيظهر في تطورات أسعار المواد الغذائية المحلية، وزيادة أسعار الأغذية والزيوت بنسبة كبيرة في سورية عام 2020 ناتجة عن عدة عوامل منها (زيادة الطلب المحلي

¹³⁵ Jongrim Ha, 2019, Inflation in Low-Income Countries, Policy Research , Working Paper 8934

1 بدوي، أحمد، 2013، تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصادات الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص ¹³⁶

¹³⁷ اشراي، سمال، 2022، تأثير عوامل الاقتصاد الكلي على تضخم أسعار الغذاء: دليل من الهند مجلة الأعمال المستقبلية المجلد 8 ، رقم المادة: 15

الاسمي الناتجة عن عودة مناطق جديدة لسيطرة الدولة السورية، زيادة تكاليف الإنتاج الحاصلة أيضاً بسبب ارتفاع سعر صرف الليرة السورية وارتفاع أسعار المشتقات النفطية عالمياً، وتأثر أسعار الأغذية بالقوة الشرائية لليرة السورية عامة والتي تُعد الحكومة والشركات التجارية من محدثاتها) كما يلاحظ من الجدول رقم 8.

الجدول رقم (7): نسب أهم المستوردات الغذائية والطاقيّة لسورية من إجمالي المستوردات (%)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مواد غذائية أخرى	14.62	22.52	40.81	34.03	29.65	25.15	20.61%	25.54%	19.11	26.09
المازوت الخام	4.53	6.44	3.27	1.80	2.89	4.98	11.28	6.82	7.66	6.90
سكر (خام ومكرر)	4.27	5.28	9.62	7.95	7.36	6.33	6.52	4.82	4.94	6.16
ثمار وخضراوات	1.91	2.84	2.62	3.74	3.17	1.74	1.34	1.30	1.41	1.34
حيوانات حية، لحوم ومحضراتها	2.06	3.04	2.53	3.06	4.04	2.95	2.73	2.44	2.36	2.85

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية الصادرة عن مصرف سورية المركزي

الجدول رقم (8) الأرقام القياسية لأسعار بعض المنتجات والخدمات السورية 2011-2020م

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأغذية	107	150	313	379	510	802	937	941	1,082	2,484
الخبز والحبوب	106	151	325	371	487	737	895	905	1,047	2,532
اللحوم	105	143	288	341	474	725	815	842	986	2,355
الزيوت والدهون	109	151	323	361	501	823	1,047	1,051	1,202	2,819
السكر، والمربي، والعسل، والشكولاته، والحلوى	118	157	291	375	501	866	1,030	1,032	1,081	2,589
الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	96	168	357	414	649	707	765	728	806	999

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية الصادرة عن مصرف سورية المركزي

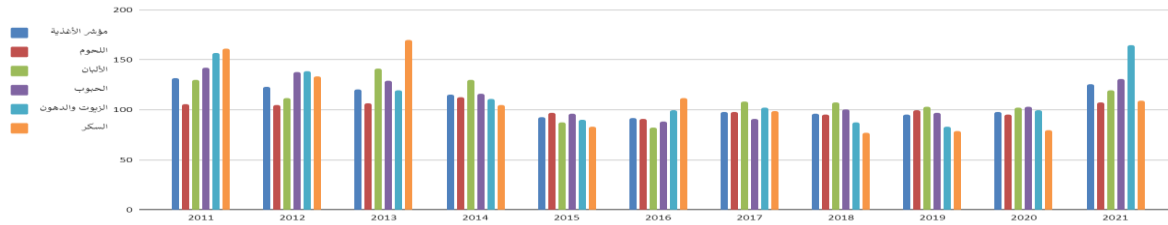
2.4.3. تمرير أسعار الأغذية العالمية:

يمكن القول أن ارتفاع أسعار الغذاء العالمية تؤثر تأثيراً مباشراً وسريعاً على أوضاع الاقتصادات المحلية، تؤدي لزيادة فاتورة الواردات الغذائية، وبالتالي تشكل ضغطاً على الحساب الجاري وميزان المدفوعات، وكذلك رفع كلفة دعم الغذاء مما

يوجد ضغطاً على الموازنة العامة، كما أن دعم الغذاء يؤثر على الوضع الخارجي فيسهم بشكله المالي من خلال الدعم النقدي المباشر، وشبه المالي من خلال دعم التخزين والنقل في زيادة حجم الطلب المحلي وارتفاع معدلات التهريب عبر الحدود بسبب الفوارق السعرية مما يؤدي لزيادة الطلب على واردات الغذاء وهذا ما ينعكس على وضع الحساب الجاري ومعدلات التضخم ونسب الفقر ودرجاته.¹³⁸

وفي مواجهة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، يمكن للحكومات تحسين مركز المالية العامة بالانتقال من الدعم واسع النطاق إلى مساعدة أشد الفئات ضعفاً - وذلك، في الوضع المثالي، من خلال التحويلات النقدية الموجهة للمستحقين. توجيه الدعم سيؤدي لتخفيض الإنفاق العام الحقيقي وبالتالي سيؤدي لتخفيض الطلب الكلي الحقيقي ومن ثم تخفيض الحاجة للاستيراد وبالتالي تخفيض المديونية العامة (أصل وفوائد)، وبالتالي إمكانية أكبر لتوازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة في حال كانا بحالة عجز، وبعد ذلك تحسين سعر الصرف (تخفيضه) ولذلك سيزيد إمكانية استيراد مستلزمات الإنتاج بتكلفة أقل بالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين تنافسية المنتج السعرية ويسبب ما سبق زيادة الصادرات وزيادة الإنتاج والتشغيل العام مما يسهم بتحقيق توازن ميزان المدفوعات أيضاً، ومما يزيد العدالة الاجتماعية. ويلاحظ انخفاض ومن ثم استقرار الأسعار الظاهرة بالمؤشرات الفرعية لمؤشر الفاو خلال المدة 2015-2020 والمعروضة مفصلاً بالشكل البياني رقم (9)

الشكل رقم (9): المؤشرات الفرعية لمؤشر الغذاء العالمي الفاو



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة الفاو

وبالعودة لسوريا وبحسب برنامج الغذاء العالمي (wfp) أنه مع انخفاض ملحوظ للقدرة الشرائية لشريحة واسعة من المواطنين السوريين يحتاج نحو 14.6 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية في سوريا وهو ما يمثل زيادة قدرها 1.2 مليون شخص مقارنة بعام 2021. وفي هذا السياق، كان يعاني نحو 12 مليون شخص أو 55 في المائة من إجمالي السكان من انعدام الأمن الغذائي. وبالتالي، كانت لا تزال الأسر السورية تعتمد اعتماداً متزايداً على استراتيجيات التكيف السلبي الشديدة لسد احتياجاتها الغذائية الأساسية. وتتضمن هذه الاستراتيجيات تقليص عدد الوجبات وشراء الأغذية من خلال الاستدانة.¹³⁹ وتُظهر بيانات عام 2021م بحسب البرنامج تظهر الأمهات الحوامل والمرضعات مستويات قياسية

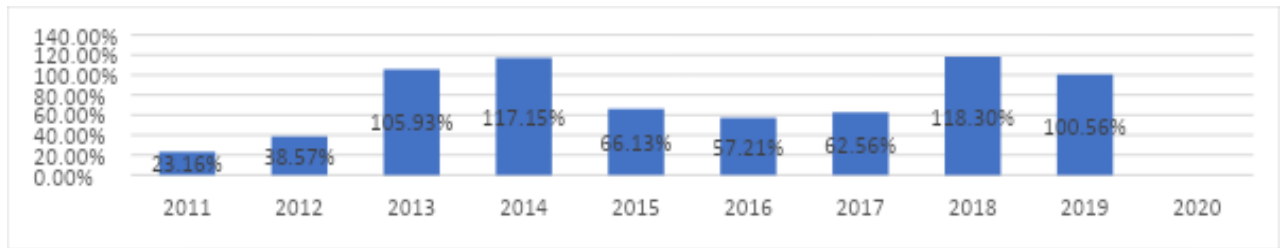
¹³⁸ بدوي، أحمد، 2013، مرجع سابق، منشورات صندوق النقد العربي

¹³⁹ انظر موقع منظمة الغذاء العالمي

من الهزال الحاد. وتشير كلتا الحقيقتين إلى تداعيات صحية وخيمة ستظهر على الأجيال القادمة وفي الوقت نفسه، تتعرض موارد برنامج الأغذية العالمي لضغوط أكثر من أي وقت مضى، ولا يواكب التمويل الاحتياجات الهائلة للناس في جميع أنحاء البلاد. وبمرور الوقت، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى تقليص حجم الحصص الغذائية الشهرية تدريجياً في جميع أنحاء البلاد. وحصل تخفيض الحصص الغذائية بنسبة 13 في المائة في شمال غرب سوريا، حيث يبدأ الناس في تلقي الأغذية التي توفر 1177 سعرة حرارية، أي ما يزيد قليلاً عن نصف الاحتياج اليومي الموصى به).¹⁴⁰

يلاحظ من الشكل رقم (10) ارتفاع نسبة أهم المستوردات الغذائية للاحتياجات الرسمية بدءاً من عام 2013م ومن ثم انخفاضها أعوام 2015 و 2016 و 2017 ولكن مع ذلك تبقى مرتفعة بوصفها تعتمد فقط على أهم المستوردات الغذائية مما يشير لعامل دفع المصرف المركزي لتقنين الاستيراد ودفع الحكومة السورية باتجاه تقنين الدعم للأغذية وبالتالي ارتفع المستوى العام للأسعار مع انخفاض الاحتياجات الدولية التي وصلت لحدود 2 مليار دولار أمريكي عام 2022 بعد أن كانت حوالي 18 مليار دولار في عام 2010.

الشكل رقم (10): نسبة أهم المستوردات الغذائية للاحتياجات الرسمية السورية:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المراجع التالية¹⁴¹

ولنلاحظ أن الاحتكار والمضاربات والشائعات وسوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والتهريب لدول الجوار لسورية والارتفاع المتلاحق لتكاليف الإنتاج جعلوا الأسعار المحلية محفزة للارتفاع فقط مما أثر سلباً على سعر صرف العملة المحلية الذي أدى بعدئذ لاستمرار ارتفاع أسعار السلع محلياً كحلقة مفرغة وظهر ذلك جلياً مع تعويم سعر صرف الليرة السورية الواضح وتحرير أسعار السلع بدءاً من عام 2020.

¹⁴⁰ <https://ar.wfp.org/news/11-years-conflict-hunger-historic-levels-millions-syrians-hang-thread>

¹⁴¹ من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات النشرة الإحصائية الصادرة عن مصرف سورية المركزي و

المبحث الخامس: أدوات للتعامل مع الأزمات الاقتصادية

1.5.3. أدوات للتعامل مع الأزمات الاقتصادية:¹⁴²

1.1.5.3. تهيئة بيئة تشريعية مناسبة يسهم بقوة بالحد من آثار الأزمات الاقتصادية أو فرص حصولها لسرعة صياغة القوانين وتعديلها والموافقة عليها لمزامنة التغييرات الاقتصادية والصدمات الخارجية، ويتطلب ذلك توفر البيانات اللازمة للسلطة التنفيذية التي تمرر مشاريع القوانين للسلطة التشريعية لتعديلها وقبولها.

2.1.5.3. تخفيض الحكومة لتكاليف الإنتاج سواء تخفيض الرسوم أو أسعار المواد الأولية المباعة من قبلها قدر الإمكان، وإضافة لغياب التركيز بالاعتماد على إيرادات عامة معينة دون غيرها تحقق تدفقاً منقطعاً للموارد النقدية التي قد تتوقف وتصيب الحكومة بحالة عجز مالي تدفعها لاتباع خيارات غير محبذة، وبالتالي تأسيس لعادلة الإيرادات العامة بحيث يتم استيفاء الإيرادات العامة من شرائح المجتمع كلها تبعاً لقدرتها ودون تشكيل عبء ضاغط على إحداها يدفعها للتهرب من الدفع أو يخرجها من دورة الإنتاج المحلي، كل ذلك يؤدي لتشجيع الاستثمار مما يسهم بزيادة النمو الاقتصادي السليم، ونضيف لذلك بساطة الإجراءات وسرعتها الناتجة عن أتمتة العمليات (Process automation) قدر الإمكان، التي تجعل رجال الأعمال الحقيقيين مندفعين لإنشاء المشاريع.

3.1.5.3. تأمين تدفق مستمر للموارد النقدية للخرينة العامة من مطارح كثيرة مما يشكل بالمجموع رقماً أكبر ومستداماً لإيرادات الخزانة العامة يقلل فرص حصول الأزمات، فالتدفق المستمر والرشد للموارد الخزانة العامة يسهم بتقليل المخاطرة، وبالتالي تعزيز الثقة بالسياسة المالية والنقدية مما ينعكس بتحسين الوضع الاقتصادي وسعر الصرف.

4.1.5.3. الحصول على جميع الإيرادات المالية العامة بالعملة المحلية لن يشكل ضغطاً على سعر الصرف بسوق الصرف الموازية للعملات الأجنبية نتيجة زيادة الطلب عليها به، ولا يحدث زيادة بالدافع لاقتناء العملة الأجنبية على حساب العملة المحلية مما يخفف من حالات المضاربة الناتجة عن الذعر النفسي والرغبة بالتحوط ويقلل من علاوة المخاطرة التي يضيفها المنتجون والتجار كجزء من أسعار السلع مما يؤدي بالمحصلة لتقليل فرص حصول أزمة اقتصادية .

5.1.5.3. كفاءة استخدام المال العام والقروض وحصيلة بيع السندات العامة، بمعنى أن ثُمول الحكومة مشاريع

استثمارية¹⁴³ ذات جدوى اقتصادية بدل تمويل نفقات عامة عقيمة¹⁴⁴ يؤدي ذلك لزيادة الاستقرار الاقتصادي

¹⁴² بالنظر لتجارب الأزمات السابقة التي انتقلت بالعدوى

¹⁴³ مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية بالإضافة لدعم الزراعة وتأمين متطلباتها مما يؤدي زيادة القدرة على تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات وتخفيض قيمة المستوردات وزيادة الصادرات وبالتالي تخفيض الفجوة بين الطلب وعرض العملات الأجنبية، وزيادة القدرة للإنتاج.

¹⁴⁴ -يقصد بالنفقات العقيمة نفقات لا تدر دخلاً (تُهدر موارد الخزانة العامة) وخاصة إذا كانت ممولة بقروض داخلية مما يعني مزاحمة الشركات والأفراد على العملة الوطنية مما يؤدي لزيادة أسعار الفائدة مما يقلل رقم الاستثمار نتيجة ارتفاع تكاليفه وخروج عدد من المشاريع الصغيرة من حلقة الإنتاج، أو خارجية تزيد عبء الديون الخارجية وبالتالي الخضوع لشروط المقرضين الخارجيين ولذلك يجب مقارنة العائد المادي المباشر على المدى

(Economic stability)، لاسيما أنها تُخَفِّض من عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وتحسن تصنيف البلد الائتماني وتجنبه من الوقوع بفخ أزمة الدين العام المحلية والأجنبية.

6.1.5.3. وضع حدود مناسبة لصادرات البلاد، ليتحقق الاكتفاء السلعي الذاتي وزيادة تنافسية السلع محلياً يُحدث

استقراراً بأسعارها وتحسين بالدخل الحقيقي للأفراد ويؤمن عملات أجنبية اللازمة لاستيراد مواد إنتاجية، كما يخفف

تهريب السلع (smuggling goods) ويخفف من استيراد سلع أكثر كمالية ويوفر عملات أجنبية اللازمة لاستيراد سلع أساسية استناداً لسعر صرف مستقر لعملة البلد مما يسهم بتشكيل بيئة اقتصادية مستقرة.¹⁴⁵

7.1.5.3. تحريك المصرف المركزي لسعر الصرف بأسلوب حكيم يتناسب مع التغيرات الاقتصادية داخل البلد وخارجه

المؤثرة، يلغي جزئياً مفعول الأزمات الاقتصادية الخارجية السيء التي تنتقل بين الدول بالعدوى، ولا سيما أنه يساعد

بتخفيف حدة أثرها وفق ظروف البلد ذاته، وذلك من خلال وضع نطاق متحرك لسعر الصرف زيادةً ونقصاناً مع عدم التزام

السلطة النقدية علناً بالدفاع عنها، يؤدي لحصول رهانات ثنائية الاتجاه للمضاربين ويُقلل من احتمال حصول هجوم

المضاربة وسلوك القطيع نتيجة الخسائر التي قد يتحملوها نتيجة مخالفة توقعاتهم لسعر الصرف الحقيقي.

8.1.5.3. سعي الحكومة لتوسيع نطاق الشمول المالي (Inclusion Financial) والشمول الاقتصادي

(Economic Inclusion) للمساعدة في التخفيف من تأثير الأزمات الاقتصادية، ويرى الباحث أن قدرة الحكومة

على توجيهها يمنحهم تأثيرهما المراد، بتحقيق نمو اقتصادي احتوائي مستدام (Inclusive sustainable

economic growth)، أي يُشارك به جميع القطاعات الاقتصادية مما يساعد بزيادة المنافسة بين الأفراد والشركات

ويحسن المؤشرات الاقتصادية. ولذلك سعي الحكومة لمساعدة الأفراد الفقراء للقيام بمشاريع صغيرة تنموية، وذلك من

خلال توفير متطلباتهم من طاقة ومواد أولية، وصك مشاريع قوانين السلطة التشريعية للغرض السابق، يُحدث ذلك

انخفاضاً بمعدل البطالة وانخفاض استخدام العملات الأجنبية المتوفرة ضمن البلد لغايات غير اقتصادية وهدرها ومنها

تكاليف سفر الشباب للعمل.

9.1.5.3. كفاءة النظام المالي باستثمار الأموال وتحويلها: الكفاءة الاقتصادية لاستخدام المصارف لأموال المودعين

بتمويل أنشطة استثمارية حقيقية رسمية تعني استخداماً سليماً للموارد المالية والاقتصادية، وبكلمات أخرى يمكن الحد من

عمليات غسيل الأموال، وهذا الأمر يلجم محاولات إحداث أزمة اقتصادية يستفيد منها المُريدون لحدوثها أو استفحالها.

القصور والعوائد المتتالية غير المباشرة الناتجة عنها مع قيمة النفقة والاختيار بين عقدها أو التراجع عنه. ويُعتقد أن الديون بالعملات الأجنبية والسياسة الاقتصادية السيئة مجتمعة هما السببان الأكثر شيوعاً للأزمات النقدية في البلدان النامية.

¹⁴⁵ توفر عرض سلعي كاف لسلعة ما يحد من ارتفاع أسعار السلع البديلة ويحد من احتكارها وذلك بوجود حدود نوعية كمية بوضع قيمة قصوى لاستيراد سلعة ما أو حدود بوضع رسوم الجمركية متناسبة طردياً من حيث المقدار مع درجة قلة أهمية السلع على نطاق بلد ما، وذلك يدفع لاستقرار سعر الصرف.

10.1.5.3. زيادة الاحتياطات الأجنبية لدى المصرف المركزي:

تراكم الاحتياطات الدولية بمثابة حاجز للضغط على سوق الصرف ومنع وقوع أزمات العملة لأن يرسل إشارات للفاعلين الاقتصاديين بقدرة المصرف المركزي لتلبية طلباتهم¹⁴⁶

11.1.5.3. الامتناع عن زيادة الضرائب، أو إدخال أخرى جديدة كمصادر تكميلية للإيرادات، على المستويين المركزي والمحلي، مما يتعارض مع الالتزامات الخاصة بالحفاظ على استقرار النظام المالي وإمكانية التنبؤ به، بما له من آثار سلبية، بما في ذلك تدهور بيئة الأعمال وخفض الاستثمار الأجنبي المباشر.

12.1.5.3. وضع نظام صارم للموازنة العامة فيما يتعلق بنفقات الإدارة المحلية والمركزية، لكل من تلك المتعلقة بالموظفين والصيانة والمقتنيات العامة.¹⁴⁷

13.1.5.3. خفض معدل الفائدة ونسبة متطلبات الاحتياطي القانوني لمنع حدوث أزمة مزدوجة (عملة ومصرفية) والتوجه لدعم الإنتاج مما يحفز الاستهلاك ويبقي المصارف قادرة على أداء عملها مع الاستمرار بمنح التمويلات وتحصيل إيرادات مناسبة بالمجمل باستقرار سعر الصرف.¹⁴⁸

وكل البنود السابقة تدعو في ثناياها لآلية ضبط اقتصادي على مستوى الدولة ككل وخاصة في بلدان منكشفة للاقتصاد العالمي وتعرض لعقوبات اقتصادية وذات حيز مالي ضيق نتيجة عدم القدرة للوصول لأسواق المال العالمية أو التمويل من صندوق النقد الدولي، فيأتي الضبط الاقتصادي لإدارة مواردها المحدودة بكفاءة لتحسين وضعها الاقتصادي والتغلب على العقوبات الاقتصادية ويقدم الباحث افتراضات منطقية لأهمية أدوات الضبط النقدي والضبط والانضباط المالي وعلاقتهم باستقرار سعر الصرف كالتالي:

فمن بين الخيارات للتغلب على مشكلة محدودية الموارد الاقتصادية والمالية الدفع الإلكتروني واللجوء للعملة الرقمية (CBDCs)¹⁴⁹، هذه العملة تكون أداة لأجل الرقابة وضبط المعاملات المالية وملاحظتها من بيع وشراء السلع وتصريف العملات ودفع قيمة الخدمات، لوجوب التحويل بأسلوب رقمي، أضف لذلك القدرة لمطابقة التحويلات المالية مع نتائج الأعمال. وفي رؤية الباحث يمكن أن يساعد بترشيد القرارات الاقتصادية، وزيادة عقلانية الأنماط الاستهلاكية

¹⁴⁶ Feldkircher, Martin, 2013, Exchange market pressures during the financial crisis: A Bayesian model averaging evidence, Bank of Finland, BOFIT Discussion Papers 11

¹⁴⁷ Georgescu, George, 2013, Public debt, sovereign risk and sustainable development of Romania, Munich Personal RePEc Archive, Paper No. 57256.

¹⁴⁸ منقول بتصريف من Nakatan, Ryota, 2016, Twin Banking and Currency Crises and Monetary Policy, Open Economies Review, P 29

¹⁴⁹ بدأ استخدام الروبل الرقمي ويمكن تقييم التجربة الروسية لدراسة إمكانية إصدار الليرة الرقمية السورية.

لدى بعض المستهلكين، ليساعد بتحقيق العدالة الاجتماعية ورشد استخدام الموارد المالية والاقتصادية في البلدان، ونذكر بعض الفوائد لتطبيق أدوات الضبط النقدي والمالي (الدفع الإلكتروني والحكومة الإلكترونية والعملية الرقمية) من وجهة نظر الباحث:

A. المساهمة بالانضباط المالي لزيادة الرقابة على الإنفاق العام وتسهيل التخطيط السليم للموازنات وحصول المساءلة لأمرى الانفاق في حالات الفساد، كما أنه يُوفر أموالاً كانت مطلوبة للبنية التحتية وأوراقاً لولا وجود أتمتة¹⁵⁰، ويسهل إعداد نظام تقييم أداء سليم وتقديم مكافآت للموظفين وفق أدائهم وبالتالي زيادة الإنتاجية وزيادة توازن الموازنة العامة وميزان المدفوعات وبالتالي تحسين سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية.

B. لتوفر البيانات بالوقت المناسب¹⁵¹ وسرعة تمرير القرارات الملائمة دون تأخير بتوفر الأدوات والظروف المناسبة، يؤدي لزيادة القدرة لصنع القرار الاقتصادي الرشيد على المستوى الكلي، وبالتالي يكون القرارات الحكومية أجدي، وإن وجد تقصير أو خلل ناتج عن قرارات يمكن تحديد المسؤول ومحاسبته، بعد أن تكون المسؤوليات قد حددت.

C. الحد من المضاربات الداخلية والخارجية على العملة، وذلك لأن عملية صرف وتحويل العملة المحلية تخضع لتحكم المصارف بوضع الأرصدة المُصرّفة بالعملات الأجنبية بحساب العميل لدى المصرف، ويضمن ذلك قدرة المصرف المركزي بالتحكم بالكتلة النقدية الرقمية، ويسهل ذلك عملية تعقيم الاقتصاد من التدفقات العملات الأجنبية الداخلة، وبالتالي يمكن تحريك سعر الصرف بسهولة ودقة وفقاً للأحداث الاقتصادية والصدمات الخارجية مع إمكانية ضبط العامل النفسي للمواطنين وبالتالي إلغاء الزيادات الوهمية بسعر صرف لعملة المحلية وأسعار السلع الأساسية المستوردة والمحدودة، وبالتالي لن يضطر المصرف المركزي للدخول للسوق الموازية مشترياً للعملات الأجنبية لانخفاض احتياطياته ولن يضطر لإعادة بيعها بسعر أعلى ولن تحدث زيادات متسارعة بأسعار السلع التي يحددها التجار على أساس سعر الصرف الموازي ولن يحدث ركود تضخمي، كل ما سبق يعني قدرة المصرف المركزي للإعلان عن نطاق سعر الصرف المستهدف الذي يتحرك ضمنه، وبالتالي يشكل دافعاً للمستثمرين الحقيقيين

¹⁵⁰ إجراء المعاملات إلكترونياً يوفر أموال لازمة لاستيراد الورق وقطع غيار السيارات ومشتقات نفطية، وبالتالي يمكن تحويل ذلك الوفر لدعم قطاع الكهرباء، بالإضافة لأنه يوفر جهد ووقت للمتعاملين والذي يمكنهم القيام بأعمال بشركاتهم أو عن بعد أو بمشاريعهم الصغيرة وبالتالي تحسين دخلهم الحقيقي نتيجة تحسن وضع التغذية الكهربائية، بالإضافة لأنها يمكن أن تسجل إلكترونياً مما يعني قدرتهم لتخطيط موازناتهم ومهامهم.

¹⁵¹ ولأن العرض النقدي يصبح معلوماً وحجم عرض السلع الناتج عن الإنتاج أو الاستيراد يصبح أدق ومقدار التحويلات المالية والأرصدة المالية للمواطنين يمكن العلم بها إضافة لعدد المواطنين الفعلي أنياً.

(المقيمين والأجانب) لتوجيه أموالهم للاستثمار داخل البلد، مما يوفر مقومات نجاح استراتيجية استهداف التضخم¹⁵²، مما يحقق نمواً اقتصادياً احتوائياً¹⁵³، ويزيد تدفقات العملات الأجنبية لداخل البلد وبالتالي زيادة إمكانية استيراد مستلزمات الإنتاج المسموح به وبالتالي احتياطات دولية أكبر وقدرة أكبر على المحافظة على سعر الصرف ضمن النطاق المحدد.

D. التعامل مع اختناقات سلسلة التوريد والتوزيع وترشيد الإنفاق الحكومي، من خلال ضبط التحويلات النقدية لغرض الدفع لقاء السلع والمواد بتحديد حد أقصى لعمليات الدفع ووضع مزايا لشراء سلع معينة دون غيرها، مما يحد من التهاوت لشراء السلع ويضبط ويرشد عمليات التوزيع للموارد المالية والاقتصادية بأسلوب أكثر عدلاً، وهكذا يتم توجيه دعم السلع والتحكم بتسعير المنتجات¹⁵⁴ لتوفر بيانات حول مقدار المبيعات والمخزونات ونوعها، ويمكن معالجة الكميات المحتكرة أو المهرّبة نتيجة ضبط تدفق السلع والنقد، وبذلك يشكل أساس لشبكة حماية اجتماعية، وبالتالي تخفف من التقلبات الحادة بسعر الصرف، ويساعد بضبط الهدر باستخدامات الأموال العامة الناتج عن التهريب والاحتكار، ونفس الأمر يجري ضبط تدفق مستلزمات الإنتاج ومعرفة وتكاليفه نتيجة معرفة المواد الأولية ونصف المصنعة ودرجة الحاجة لها، وبالتالي التعامل بمرونة مع إجازات الاستيراد المقدمة من قبل الجهات المرخصة والممولة لها، ويسهم بمنع حالات الإغراق السليبي الحاصلة من قبل دول أخرى، والتخفيف من استيراد سلع كمالية بوقت غير مرغوب بها والحاصلة بسبب السوق السوداء، ذلك كله يسهم بدعم الصناعة المحلية وتحسين سعر صرف العملة المحلية، ومن خلال العلم بالكميات المنتجة من الشركات والمصانع والمشاريع الصغيرة، يمكن توجيه الإنتاج ليلبي الطلب المحلي وعقود التصدير، وتوضع حدود قصوى لكمية التصنيع لكل صنف منتج وتوجيه الموارد لصناعات أخرى بحاجتها، لئلا يحصل كساد ولا هدر بها، ويمكن التحكم بدرجة استيراد السلع الكمالية حسب درجاتها تبعاً للحالة الاقتصادية ومقدار الاحتياطات الأجنبية المتوفرة.

E. عدالة توزيع المساعدات الإنسانية من المنظمات الدولية للمستحقين، بمعرفة أرصدة الموجودة بحسابات الأفراد يسهل تحديد وضع الأفراد المعيشي، فيمكن تخصيص متاجر للمستحقين لشراء سلع من سلة سلع محددة بحدود قصوى لا يمكن تجاوزها عبر بطاقة إلكترونية مخصصة، ويزيد التنسيق بين المنظمات لتحديد قيمة المساعدات النقدية للمستحقين حسب حالتهم. ومما يخفف من الفساد بتوزيعها، ويساعد بتوفير بيانات دقيقة عن كلفة برامج الدعم و

¹⁵² تتمثل المقومات بعدم وجود ركائز اسمية للسياسة النقدية بخلاف استهداف التضخم وهو ما يستلزم مرونة أسعار الصرف، استقلالية المصرف المركزي وسياسته، وجود آليات كفيلة بمراقبة ومساءلة المصرف المركزي، الشفافية في تعامل المصرف المركزي مع الفاعلين الاقتصاديين، وجود مؤسسات مالية متطورة وقنوات كفنة لنقل توجهات السياسة النقدية. استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية، مرجع سابق، ص7،

¹⁵³ بحيث لا يتمايز قطاع اقتصادي بشكل كبير على بقية القطاعات وبالتالي لن يركز المستثمرون على ذلك القطاع فقط كالتجارة للاستثمار به وإهمال بقية القطاعات وبالتالي سيعزز ذلك نجاح استراتيجية استهداف التضخم، وحدث صدمة اقتصادية لأحد القطاعات به لن تؤثر بحدة على مؤشرات الاقتصاد، مما يعني أن الدول التي تتمتع بنمو شمولي واحتوائي تزداد صعوبة تأثير العقوبات المفروضة عليها سلباً نتيجة الأساس القوي للاقتصاد. ¹⁵⁴ يتم بالنظر لسعر الصرف الممول للمستورد وأجور الشحن والتخليص الجمركي والنقل وهامش الربح والتعرفة الجمركية.

تقديرات دقيقة عن الآثار الناتجة عن تحسينها نتيجة القدرة على تحديد المستحقين للدعم. كما يرى الباحث بمعرفة أرصدة المواطنين وهويتهم وعدد أفراد أسرهم، يمكن بمرحلة متقدمة معرفة مقدار الزكاة الواجبة على كل مواطن و اقتطاعها وتوزيعها للمحتاجين لها مشروطة بموافقة وزارة الأوقاف بالبلد.

F. التعامل مع الدورات الاقتصادية بدقة، بإضافة مبلغ لأرصدة الأفراد المستحقين ليستخدموها خلال مدة يمكن تعديلها، وخاصة خلال الركود التضخمي لتحسين القدرة الشرائية للأفراد دون جموح معدلات التضخم، تقديم الدعم لقطاعات إنتاجية بمستويات مختلفة حسب درجة أهميته، وذلك بإضافة أرصدة بمستويات مختلفة لمحفظة المشاريع التي تعمل بها، هذا يسهل معرفة دخل الأفراد والشركات وثروتهم ويسهل عملية تحديد واحتساب الضريبة على إيرادات الفرد المُجمعة بوعاء ضريبي واحد، وتعديلها حسب حالة الاقتصاد مساعدة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال تقديم التمويلات والمساعدة اللوجستية بتوجيه النصائح المالية عند الضرورة، وتشكل داعماً للشركات المتوسطة وأساساً لجذب الاستثمارات الخارجية من الشركات العالمية بما يحقق التكامل الاقتصادي الأفقي، ويزيد حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيزداد نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وزيادة التصدير والتربح من خارج البلد وزيادة التدفقات من العملات الأجنبية للداخل وبالتالي تحسن سعر الصرف.

G. توجيه تمويلات المصارف للأغراض المُعطاة لأجلها من خلال دفع قيمة التمويلات على دفعات، وإجراء التحويلات للجهات المتعاملة مع العملاء المقترضين لإمداد مشروعه بالمواد الأولية وبقية متطلبات الإنتاج، ويضمن بقاء قيمة الإيرادات ضمن القنوات المصرفية، ومع إمكانية الضبط لن تستبدل لشراء عملات أجنبية بغرض التحوط، وبالتالي حصول تحكم بالطلب على العملات وتحقيق استقرار سعر الصرف ضمن النطاق الذي يحدده المصرف المركزي.

H. نتيجة القدرة على متابعة التدفقات المالية ودخل وثروة والنمط الاستهلاكي الخاص للعميل، يمكن تحديد مدى أهليته الائتمانية وقدرته على السداد وتزيد القدرة على القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية وبالتالي الحصول على قرار استثماري وائتماني أفضل.

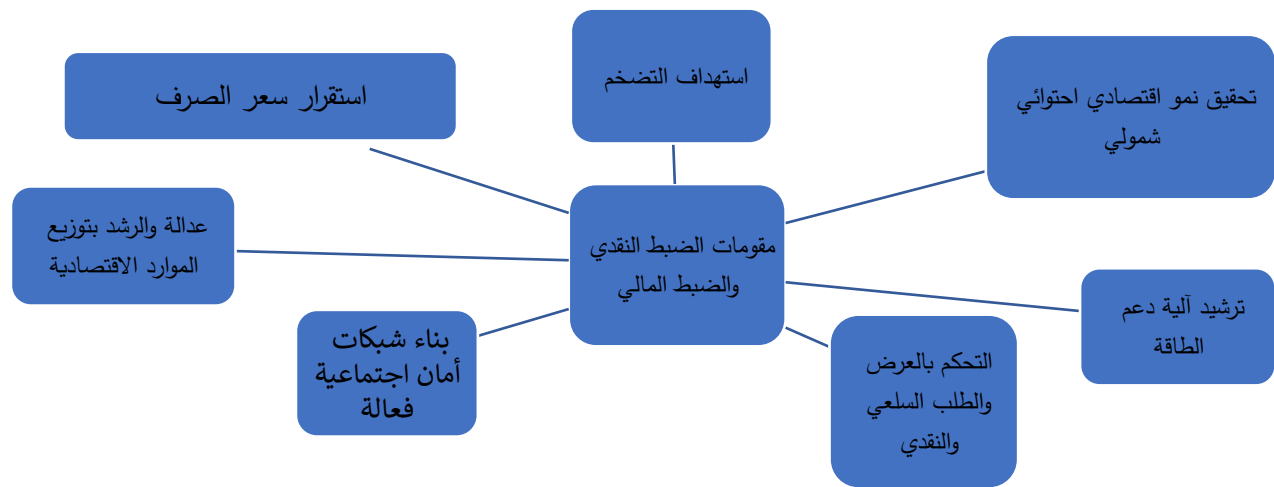
ا. زيادة القدرة على تحديد حجم الدعم اللازم للقطاع الزراعي والحيواني ونوعه، من خلال تحديد مقدار الحاجة لإنتاج متطلبات الزراعة وتربية المواشي والدواجن من أسمدة و طاقة ومقنن علفي ومتممات غذائية واستيرادها بالاستناد للبيانات الناتجة عن أتمة العمليات المتشابهة للقطاع الخاص مع الحكومية وتصغير نطاق السوق السوداء، ويمكن بالتالي زيادة القدرة على حصر عدد المواشي وإحصائها وترقيمتها بمرحلة لاحقة والحد من تهريبها.

ل. يسهم بتحديد الدعم للمستحقين له وتوجيهه والحد من الهدر والفساد، وبالتالي يمكن تحديد سلة المراد دعمها نقداً (دعم المشتقات النفطية والخبز والأغذية الأخرى والكهرباء وغيرها) وبالتالي زيادة العدالة بتوزيع الدعم للأسر وتحديد نصيبهم من دعم السلة كلها، وهكذا يزداد العدل بين المدعومين في قيمة الدعم الحاصل بالإجمال لكل أسرة، ويُحول الدعم لرصيد نقدي، وبعد أن تصبح أسعار السلع محلياً مسايرة للأسعار العالمية، لا شك أنه يدفع المستهلك لإعادة

تكوين نمطه الاستهلاكي، وبالتالي إعادة تخصيص المواد الأولية من جديد وزيادة توفرها لمنتجات أخرى قد تكون كمالية على حساب كمية الهدر من الأساسية المذكورة أولاً، وبالتالي تخفيض الحاجة للاستيراد وزيادة إمكانية توازن ميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف.¹⁵⁵

ونستنتج بأن مقومات الضبط النقدي والضبط الانضباط المالي تتمثل بالشكل التالي:

الشكل رقم (11) مقومات الضبط النقدي والمالي:



المصدر: من إعداد الباحث

يعد الباحث المقومات هي وسائل وغايات بنفس الوقت لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن الممكن أن تساهم بتحقيق بعضها بعضها الآخر وتساهم بتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية التي هي استقرار الأسعار، تحقيق مستوى عال من التشغيل، تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وتوازن ميزان المدفوعات.¹⁵⁶

¹⁵⁵ طبعاً هذا التتابع يتطلب وجود معدل تضخم مستهدف مما يساهم بتحقيق زيادة برفاهية الأفراد دون التأثير سلباً على معدل التضخم وميزان المدفوعات.

¹⁵⁶ العلي، جهاد، إدارة الاحتياطات النقدية وانعكاسها على سعر صرف الليرة السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2021، ص 29.

2.5.3. تحديات الدفع الإلكتروني بالعملة الرقمية:

1.2.5.3. ضرورة وجود بنية تحتية معينة لاستخدام النقود الإلكترونية ومنع الخروقات الأمنية المحتملة وبالتالي الحاجة إلى أموال لتمويل العملية.

2.2.5.3. الخوف من القرصنة والتحويل غير القانوني للأموال بين الحسابات يؤدي إلى إنكار التحول الرقمي، ورفضه من قبل المستفيدين من السوق السوداء ومن العمليات غير المشروعة.

3.2.5.3. الخوف من الهجمات الإلكترونية التي قد تؤدي إلى شلل جزئي في التحويلات ... الأمر الذي يتطلب كفاءات بشرية برواتب عالية.

4.2.5.3. ضرورة نشر الوعي المصرفي والمالي ليكون لكل رب أسرة حساب بنكي.

5.2.5.3. تكريس ثقافة التوقيع الإلكتروني بأحدث أساليبه التي تعتمد على وسائل يصعب أو يستحيل التزوير أو انتحال الهوية معها، مثل البصمة البيومترية أو بصمة العين.

6.2.5.3. تنشيط العمل على بوابة إلكترونية حكومية شاملة للتوقيع الإلكتروني المصدق، فيذهب الشخص مرة واحدة إلى أحد الفروع المرخصة لهذه المنصة حتى يختار توقيعاً إلكترونياً، ثم تنم مصادقته على بيانات التوقيع الإلكتروني المسجل، ورفض الاعتماد في المعاملات نهائياً على رقم الهوية المدني.¹⁵⁷

خاتمة الفصل الثالث:

الأزمات الاقتصادية والصدمات الاقتصادية أحداث غير مفضلة تحاول الحكومات الرشيدة الوقاية منها أو تخفيف أثرها إن لم يمكن تجنبها، قام الباحث بهذا الفصل بالتعريف بالأزمات الاقتصادية وتحديد العوامل المؤثر بها والتي تعاني بعضها سورية ولبنان وتوسع ذكر العوامل بهذا الفصل منعا للتكرار وبفصول أخرى، وحاول توصيف الأزمة الاقتصادية اللبنانية (الحالة المدروسة) وربط معطياتها بالوضع الاقتصادي السوري، ومن ثم انتقل للحديث عن الصدمات الاقتصادية المتمثلة بتقلبات أسعار النفط والأغذية عالمياً والعوامل المؤثرة عليها، وحاول إعطاء لمحة عن واقع المشتقات النفطية والواقع الغذائي في سورية ومدى تأثره بالصدمات الخارجية، بما يتعلق بمتغيرات البحث ومتغيرات أخرى وجب ذكرها لتعلقها بالبحث.

¹⁵⁷ <https://uabonline.org/-البنوك-وقطاع-الالكتروني-الاحتيال/>

الخاتمة:

كما رأينا يوجد ضرورة لتوفر آلية لضبط حكيم لأسعار السلع وسعر الصرف، لاسيما أنّ العقوبات الاقتصادية سعت لتجفيف منابع العملات الأجنبية للحكومة السورية وتدفقها لها، وبالتالي أسهمت بتخفيض عرض العملات الأجنبية إسهاماً مباشراً وغير مباشر، إضافة لأنّ الأزمة الاقتصادية اللبنانية خفّضت عرض العملات الأجنبية وزادت الطلب عليها في سوق صرف العملات الأجنبية الموازي في سورية مما خفض سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي، وبالنسبة لأسعار النفط والأغذية عالمياً وارتفاعها زادت الطلب على العملات الأجنبية نتيجة الاستيراد لسورية والتضخم المرتبط به مما يتطلب بالمحصلة أدوات لضبط توزيع الموارد الاقتصادية وتوجيهها وترشيد استخدام العملات الأجنبية ومنها الدولار الأمريكي أحد أدوات العقوبات الغربية على سورية وبما يحقق الأمن الغذائي للسوريين ويخفف من حدة الصدمات الخارجية، ولا جرم أن تحرير أسعار السلع والصرف دون وجود رؤية واضحة ومنهجية وآلية سليمة يزيد حدة الصدمات الخارجية على المؤشرات الاقتصادية نتيجة ما يسميه الباحث مضاعف الخسارة، لأن الصدمات تولّد قرارات عشوائية مما يزيد فرص الاجتهادات الخاطئة لصناع القرار الاقتصادي بخصوص استخدام الموارد والعناصر الاقتصادية وبالتالي لن يتوقف تأثيرها عند العنصر المتأثر مباشرة إنما يتعداه لعناصر أخرى فيكون أثره مضاعف والخسارة مضاعفة، الوضع الاقتصادي معقد ومتشابك ولا يمكن فصل العوامل الداخلية عن العوامل الخارجية، لذا الأمر يتطلب من الفاعلين الاقتصاديين تركيز الجهود لتحقيق استقرار لسعر الصرف لليرة السورية وإلغاء حالة التذبذب الحاد له التي تسبب قرارات عشوائية متخذة من قبل الأفراد والشركات والمسؤولين الحكوميين تسهم في هدر الموارد الاقتصادية وغياب فعالية الدعم الحكومي نتيجة تحويل التكاليف للمستهلك النهائي مع ارتفاع سعر الصرف فلا تتناسب معدلات التضخم مع الأجور في ظل غياب نظام فعال للفوترة الإلكترونية يحافظ على استقرار الأسعار، وربما يكون نموذج الدعم المتوازن الفعال مساهم لتفعيل كفاء دور الحكومة بالاقتصاد، وهو نموذج يقوم على تحديد مقدار الدعم اللازم تقديمه لكل جانب اقتصادي (منتج، خدمة) بحيث يحصل الهدف المرجو من الدعم الحكومي دون إهمال جانب اقتصادي آخر مما يحقق استقرار بأسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف مما يحقق الأهداف الاقتصادية النهائية، بمعنى يهدف لكسر حلقة تفاعل الأسعار مع

بعضها عشوائيا والتحكم بدرجة زيادة أو انخفاض الأسعار وتأثيرها ببعضها وبالتالي يحقق فعالية الدعم وعدم ضياع قيمته، ومما يضمن تنافسية المنتج المحلي خارجيا دون تحقق خسارة للمنتج أو ضعف بالقدرة الشرائية للمستهلك المحلي وهذا الأمر يتطلب التحول لاقتصاد رقمي بعملة رقمية متداولة، يضمن ضبط الإنفاق الحكومي الجاري والكتلة النقدية بالتداول ويمنع حدوث ضغط تضخمي على سعر الصرف، ويمكن الحكومة من تحريك المتغيرات الاقتصادية حسب الضرورة و توجيه الحكومة للاقتصاد دون الاضطرار لزيادة الإنفاق والكتلة النقدية إن أمكن مما يحقق منهج كلاسيكيزي بتدخل الحكومة عن بعد بالاقتصاد، وما قام به الباحث من نقد هو لما رآه من سياسات وأدوات اتبعت يفضل تعديلها.

الدراسة الإحصائية:

طبقت عدة خطوات للدراسة القياسية للمتغيرات الإحصائية:

- (1) تجميع البيانات وفرزها.
- (2) اختبار فيما إذا كانت البيانات خالية من مشكلة الارتباط الذاتي.
- (3) اختبار استقرار المتغيرات وخلوها من جذر الوحدة لبناء النماذج.
- (4) بناء النموذج على الفرضيات للبحث ومخرجات الاختبارات السابقة، والقيام بالاختبارات التشخيصية للنموذج (اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج، واختبار أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي لها، واختبار استقرارها وتجانسها).

استخدم الباحث نموذج المربعات الصغرى لدراسة تأثير المتغيرات على سعري الصرف الرسمي والموازي،

واستخدم منهجية السلاسل الزمنية للبيانات المدروسة للمدة بين 2011-2022م

(1) بيانات السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (9) بيانات السلاسل الزمنية							
	INF	REX	SAN	158OIL	159LEB	160FAU	BMEX
2011	0.063	48.349137	0	107.46	0	118.8	55.8
2012	0.3648	64.6853005	1	109.45	0	111.5	77.2
2013	0.8236	108.8794385	1	105.87	0	109.5	140.8
2014	0.2254	154.18963	1	96.29	0	106.3	180.6
2015	0.3846	237.2153975	1	49.49	0	95.1	305.7
2016	0.477	460.550164	1	40.76	0	97.8	401.3
2017	0.1808	492.5203565	1	52.43	0	100.8	420.3
2018	0.0094	436.5000135	1	69.78	0	94.2	623.3
2019	0.1342	436.5	1	64.04	1	95.6	780.4
2020	1.1421	879.661202	1	41.47	1	99.2	2870.1
2021	1.01	1256	1	69.89	1	125.1	3600.7
2022		2500.646227	1	102.38	1	141.7	5200.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد لعدة مراجع منها روابط المصرف المركزي السوري ومنظمة الفاو ومنظمة أوبك.

¹⁵⁸ https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

¹⁵⁹ <https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/16bfa079-7422-11ec-9136-01aa75ed71a1/language-en>

¹⁶⁰ [FAO Food Price Index | World Food Situation | Food and Agriculture Organization of the United Nations](#)

(2) اختبار الارتباط الذاتي لبيانات السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (10) اختبار الارتباط الذاتي لبيانات السلاسل الزمنية:			
المتغير	قيمة الاحتمالية الأولى ل	قيمة الاحتمالية المقارن	درجة عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي
سعر الصرف لليرة السورية الرسمي	0.417	0.05	المستوى
سعر الصرف لليرة السورية الموازي	0.372	0.05	الدرجة الأولى
الأزمة الاقتصادية اللبنانية	0.98	0.05	المستوى
أسعار النفط لسلة أوبك	0.354	0.05	الدرجة الأولى
مؤشر أسعار الأغذية	0.069	0.05	الدرجة الأولى
العقوبات الغربية	0.976	0.05	المستوى
الناتج المحلي الإجمالي السوري (متغير وسيط)	0.216	0.05	المستوى
معدل التضخم في سورية (متغير وسيط)	0.38	0.05	المستوى

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ايفيوز 12

(3) اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

باستخدام اختبار جذر الوحدة: لابد من تحليل السلاسل الزمنية الساكنة، بهدف الوصول إلى نتائج واقعية وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية، وبالتالي تجنب النتائج المزيفة والمضللة التي يحصل عليها في الغالب بطرق الانحدار التقليدية في حال غياب سكون السلاسل الزمنية، حتى وإن حصل على قيم ذات دلالة إحصائية لاختبارات (T) و (F) و (R^2) ولكنها لا تعطي تفسيراً اقتصادياً ذا أهمية، وهو ما يعرف بالانحدار الزائف. وذلك بسبب خلل ثبات التباين أو لأن السلاسل الزمنية تعاني من صفة الموسمية (الدورية) أو عامل الاتجاه عبر الزمن الذي يعكس ظروفاً معينة تؤثر على جميع المتغيرات أما بنفس الاتجاه أو بعكسه¹⁶¹ المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ايفيوز 12

¹⁶¹ العلي، جهاد، مرجع سابق، ص 92.

الجدول رقم (11) اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية: أي اختبار غياب وجود جذر الوحدة وفق منهجية (kpss)

المتغير	قيمة احتمالية c باختبار kpss	قيمة LM- Stat باختبار kpss النهائية	القيمة التي يجب المقارنة بها لاحتمالية c	القيمة الحرجة التي يجب المقارنة بها بقيمة LM- Stat عند مستوى دلالة %5	نتيجة اختبار وجود الاستقرار
سعر صرف الليرة السورية الرسمي	0.014	0.459	0.05	0.463	وجود استقرار عند المستوى
سعر صرف الليرة السورية الموازي	0.03	0.425	0.05	0.463	وجود استقرار عند المستوى
الأزمة الاقتصادية اللبنانية	0.0388	0.406	0.05	0.463	وجود استقرار عند المستوى
أسعار النفط لسلة أوبك	0.000	0.277	0.05	0.463	وجود استقرار عند المستوى
مؤشر أسعار الأغذية	0.000	0.185	0.05	0.463	وجود استقرار عند المستوى
العقوبات الغربية	0.000	0.319	0.05	0.463	وجود استقرار عند المستوى
الناتج المحلي الإجمالي السوري (متغير وسيط)	0.000	0.26	0.05	0.436	وجود استقرار عند المستوى
معدل التضخم في سورية (متغير وسيط)	0.004	0.259	0.05	0.463	وجود استقرار عند المستوى

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ايفيوز 12

4) بناء النموذجين لسعري صرف الليرة السورية الرسمي والموازي:

■ النموذج الأول استخدم الباحث سعر صرف الليرة السورية الرسمي بوصفه متغير تابع

ولأن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى وغير مرتبطة ذاتياً عند المستوى أو الفرق الأول يمكن تطبيق انحدار Is

بطريقة (least Squares) الذي يقلل من البواقي إلى أدنى حد ممكن،¹⁶² وتكون مخرجات الانحدار للمتغيرات

كالتالي:

¹⁶² العلي، جهاد، مرجع سابق، ص92.

الجدول رقم(12) مخرجات الانحدار لنموذج سعر الصرف الرسمي:

الجدول رقم(12) مخرجات الانحدار للنموذج الأول:				
Dependent Variable: REX				
Method: Least Squares				
Date: 01/14/23 Time: 08:23				
Sample (adjusted): 2012 2020				
Included observations: 9 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL	-5.605502	0.062770	-89.30162	0.0071
OIL(-1)	-3.678254	0.007240	-508.0390	0.0013
LEB(-1)	180.8161	2.973636	60.80641	0.0105
SAN	410.9607	13.98140	29.39339	0.0217
GDP	9.37E-12	1.02E-13	91.52876	0.0070
GDP(-1)	2.65E-11	2.79E-13	95.13203	0.0067
FAU	-0.537690	0.042208	-12.73920	0.0499
FAU(-1)	3.469323	0.122535	28.31289	0.0225
R-squared	1.000000	Mean dependent var		363.4113
Adjusted R-squared	0.999999	S.D. dependent var		254.2208
S.E. of regression	0.263330	Akaike info criterion		-0.250261
Sum squared resid	0.069343	Schwarz criterion		-0.074950
Log likelihood	9.126175	Hannan-Quinn criter.		-0.628581
Durbin-Watson stat	2.561943			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ايفيوز 12

وبعد ملاحظة انخفاض الفارق بين Adjusted R-squared و R-squared لأقل قيمة ممكنة والحصول على أقل معلومات ل Akaike

و Schwarz criterion و Hannan-Quinn criter. أجرى الباحث الاختبارات التشخيصية للنموذج:

1. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: وجد الباحث أن قيمة Jarque-Bera تساوي 0.41 وقيمة احتماليتها 0.81

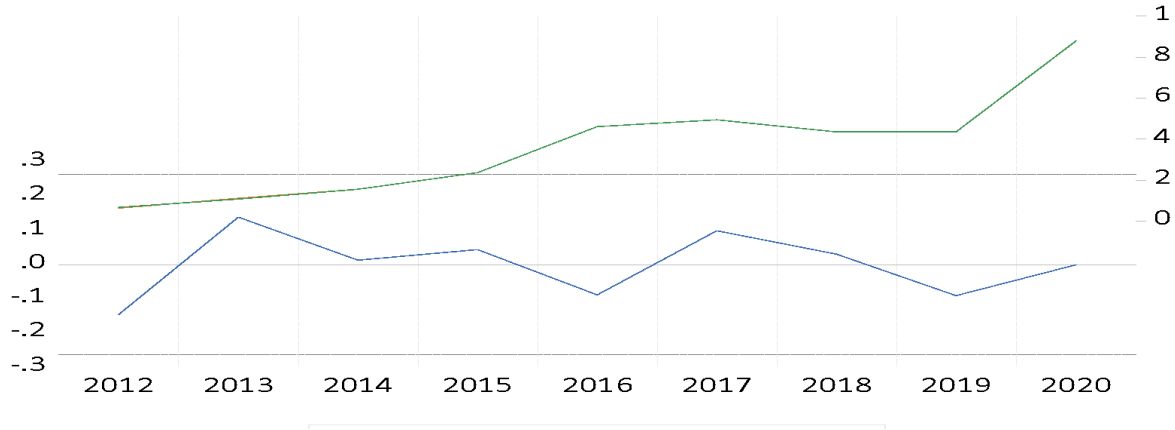
وبالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

2. اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج : وجد الباحث أن القيمة الأولى لاحتمالية Q-Stat تساوي 0.126 وهي

أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تشير لأن بواقي النموذج غير مرتبط ذاتياً.

3. اختبار استقرار النموذج الأول:

الشكل رقم (12): مخرجات برنامج ايفيز 12 التي طبقها الباحث لاختبار استقرار النموذج الأول



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ايفيز 12

يلاحظ من الشكل البياني السابق أن المتوسط صفر والبواقي ضمن حدود التذبذب ويلاحظ أيضاً أن خطي Actual, Fitted متطابقان تقريباً مما يعني تطابق القيمة المقدرة مع القيمة الفعلية وبالتالي يوجد استقرار بسلسلة البواقي.

4. اختبار عدم التجانس Heteroskedasticity Test للبواقي للنموذج الأول:

الفرضية الصفرية: لا يوجد التجانس، فرضية العدم: الخطأ متجانس إذا تحقق الشرطين التاليين:

$$0.05 < ProbF \text{ و } 0.05 < Prob. Chi-Square$$

وجد الباحث من مخرجات اختبار التجانس أن قيمة الاحتمالية ل F-statistic تساوي 0.4944 وبالتالي هي أكبر من 5% مما يعني تحقق الشرط الأول للتجانس، ونلاحظ أن قيمة الاحتمالية ل Chi-Square (1) تساوي 0.4208 وبالتالي هي أكبر من 5% وتحقق الشرط الثاني مما يعني وجود تجانس لسلسلة البواقي ولا يوجد أثر ل Arch.

النتائج الإحصائية لاختبار فرضيات البديلة لنموذج سعر صرف الليرة السورية الرسمي:

- (1) وجد أثر موجب الإشارة ذو دلالة إحصائية معنوية عند درجة إبطاء واحدة ومستوى دلالة 5% للأزمة الاقتصادية اللبنانية على سعر صرف الليرة اللبنانية، بمعنى حصول أزمة اقتصادية لبنانية أدى لزيادة سعر صرف الليرة السورية الرسمي.

- (2) وجد أثر سالب الإشارة ذو دلالة إحصائية معنوية عند درجة إبطاء واحدة ومستوى دلالة 5% لأسعار نفط سلة أوبك على سعر صرف الليرة السورية، بمعنى زيادة سعر نفط سلة أوبك أدى لانخفاض سعر صرف الليرة السورية الرسمي.
- (3) وجد أثر موجب الإشارة ذو دلالة إحصائية معنوية عند المستوى ومستوى دلالة 5% للعقوبات الاقتصادية على سعر صرف الليرة السورية، بمعنى وجود عقوبات اقتصادية غربية أدى لزيادة سعر صرف الليرة السورية الرسمي.
- (4) وجد أثر موجب الإشارة ذو دلالة إحصائية معنوية عند درجة إبطاء واحدة ومستوى دلالة 5% لأسعار الأغذية عالمياً على سعر صرف الليرة السورية، بمعنى زيادة أسعار الأغذية عالمياً أدى لزيادة سعر صرف الليرة السورية الرسمي.
- بالتالي كما نلاحظ عزيزي القارئ قبلت فرضيات البديلة الفرعية ورفضت فرضيات العدم الفرعية بوجود أثر للمتغيرات التفسيرية بالمتغير التابع (سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية الرسمي) .

تفسير النتائج:

- (1) قيام مصرف لبنان بزيادة سعر صرف الليرة اللبنانية الرسمي نتيجة الأزمة أدى لدفع المصرف المركزي السوري لزيادة سعر صرف الليرة السورية الرسمي لجذب الحوالات الخارجية للقنوات المصرفية السورية لوجود تنافس عليها لكون سوقي الصرف الموازين بسورية ولبنان مترابطان.
- (2) ربما أسهم ارتفاع أسعار النفط عالمياً بتقليل الاستيراد لمشتقاته من قبل الحكومة السورية والمصرف المركزي وتقليل أصنافها مما دفع باتجاه جعل سعر صرف الليرة السورية الرسمي ينخفض (تحسن ظاهري وليس حقيقي) فيما يتعلق بهذا العامل بالترافق مع زيادة أسعارها محلياً وتقليل نسبة الدعم لها.
- (3) انخفاض الحوالات الخارجية نتيجة العقوبات قد دفع المصرف المركزي السوري لرفع سعر الصرف لعملة لجذب المزيد منها عبر القنوات الرسمية ولتسهيل عمل المنظمات الدولية بسورية أيضاً.
- (4) ربما أسهم ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً بتقليل الاستيراد للأغذية وتقليل أصنافها مما دفع باتجاه جعل سعر صرف الليرة السورية الرسمي يزداد فيما يتعلق بهذا العامل، بالترافق مع ارتفاعها أسعارها محلياً وتقليل نسبة المدعومين.
- فيكون الأثر الصافي للعوامل السابقة -المحددة لقرارات المصرف المركزي السوري- زيادة سعر صرف الليرة السورية.
- ملاحظة: سعر الصرف الموازي فكان شديد التقلب، وفي بعض الأيام كان يتقلب تقلباً ساعياً مختلفاً من محافظة سورية لأخرى لذلك لا يمكن أن يتوفر سعر دقيق له يمثل سوق الصرف الموازي بصورة حقيقية لذلك قد يكون النموذج الثاني غير دقيق.

■ النموذج الثاني استخدم الباحث سعر صرف الليرة السورية الموازي بوصفه متغير تابع

➤ ولأن المتغيرات مستقرة عند المستوى وغير مرتبطة ذاتياً عند المستوى أو الفرق الأول فيجب تطبيق انحدار Is بطريقة (least Squares) الذي يقلل من البواقي إلى أدنى حد ممكن،¹⁶³ وتكون مخرجات الانحدار للمتغيرات كالتالي:

الجدول رقم(13) مخرجات الانحدار للنموذج الثاني				
Dependent Variable: BMEX(-1)				
Method: Least Squares				
Date: 03/24/23 Time: 20:47				
Sample (adjusted): 2012 2020				
Included observations: 9 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL(-1)	1.919281	0.501018	3.830762	0.0313
FAU(-1)	-20.74838	1.562597	-13.27814	0.0009
LEB(-1)	446.4559	39.08655	11.42224	0.0014
SAN	2222.213	133.3986	16.65845	0.0005
INF	-357.0700	33.34434	-10.70856	0.0017
GDP	2.20E-11	2.32E-12	9.505122	0.0025
R-squared	0.997878	Mean dependent var	331.7111	
Adjusted R-squared	0.994341	S.D. dependent var	249.9744	
S.E. of regression	18.80509	Akaike info criterion	8.940853	
Sum squared resid	1060.894	Schwarz criterion	9.072336	
Log likelihood	-34.23384	Hannan-Quinn criter.	8.657113	
Durbin-Watson stat	2.937521			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ايفيوز 12

وبعد ملاحظة انخفاض الفارق بين Adjusted R-squared و R-squared لأقل قيمة ممكنة والحصول على أقل معلومات ل Akaike info criterion و Schwarz criterion و Hannan-Quinn criter أجرى الباحث الاختبارات التشخيصية للنموذج:

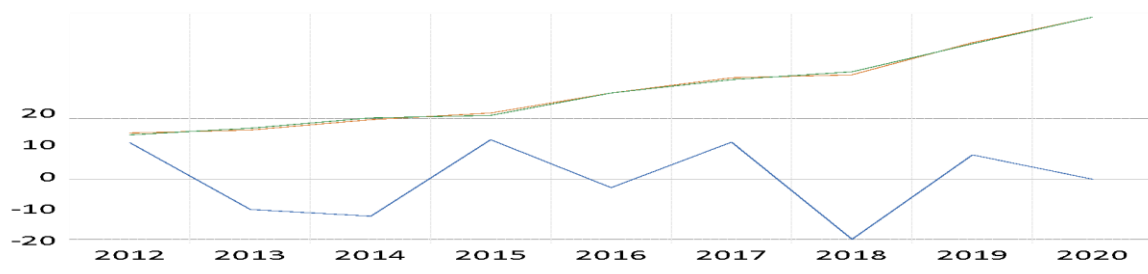
1. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: وجد الباحث أن قيمة Jarque-Bera تساوي 0.79 وقيمة احتماليتها 0.67 وبالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
2. اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج الثاني

وجد الباحث أن القيمة الأولى لاحتمالية Q-Stat تساوي 0.06 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تشير لأن بواقي النموذج غير مرتبط ذاتياً.

¹⁶³ العلي، جهاد، مرجع سابق، ص92.

3. اختبار استقرار النموذج الثاني:

الشكل رقم (13): مخرجات برنامج ايفيوز 12 لاختبار استقرار النموذج الثاني



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج ايفيوز 12

نجد من الشكل البياني السابق أن المتوسط صفر والبواقي ضمن حدود التذبذب ونجد أيضاً أن خطي Actual, Fitted متطابقان تقريباً مما يعني تطابق القيمة المقدرة مع القيمة الفعلية وبالتالي يوجد استقرار بسلسلة البواقي.

4. اختبار عدم التجانس Heteroskedasticity Test للبواقي:

يلاحظ من مخرجات اختبار التجانس أن قيمة الاحتمالية ل F-statistic تساوي 0.7895 وبالتالي هي أكبر من 5% مما يعني تحقق الشرط الأول للتجانس، ونلاحظ أن قيمة الاحتمالية ل Chi-Square (1) تساوي 0.7488 وبالتالي هي أكبر من 5% وتحقق الشرط الثاني مما يعني وجود تجانس لسلسلة البواقي و لا يوجد أثر ل Arch.

النتائج الإحصائية لاختبار فرضيات البديلة لنموذج سعر صرف الليرة السورية الموازي:

(1) وجد أثر موجب الإشارة ذو دلالة إحصائية معنوية عند درجة إبطاء واحدة ومستوى دلالة 5% للأزمة الاقتصادية اللبنانية على سعر صرف الليرة السورية، بمعنى أدى حصول أزمة اقتصادية لبنانية لزيادة سعر صرف الدولار الأمريكي الموازي مقابل الليرة السورية.

(2) وجد أثر موجب الإشارة ذو دلالة إحصائية معنوية عند درجة إبطاء واحدة ومستوى دلالة 5% لأسعار نفط سلة أوبك على سعر صرف الليرة السورية الموازي، بمعنى زيادة سعر نفط سلة أوبك أدى لزيادة سعر صرف الدولار الأمريكي الموازي مقابل الليرة السورية.

(3) وجد أثر موجب الإشارة ذو دلالة إحصائية معنوية عند المستوى ومستوى دلالة 5% للعقوبات الاقتصادية على سعر صرف الليرة السورية، بمعنى أدى فرض عقوبات اقتصادية غربية على سورية لزيادة سعر صرف الدولار الأمريكي الموازي مقابل الليرة السورية.

(4) وجد أثر سالب الإشارة ذو دلالة إحصائية معنوية عند درجة إبطاء واحدة ومستوى دلالة 5% لأسعار الأغذية عالمياً على سعر صرف الليرة السورية، بمعنى زيادة أسعار الأغذية عالمياً أدى لانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي الموازي مقابل الليرة السورية.

➤ بالتالي كما نلاحظ عزيزي القارئ قبلت فرضيات البديلة الفرعية ورفضت فرضيات العدم الفرعية بوجود أثر للمتغيرات التفسيرية بالمتغير التابع (سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية الموازي) .

تفسير النتائج الإحصائية للنموذج الثاني:

- (1) بخصوص النتيجة الأولى يمكن اعتبارها نتيجة منطقية لكون الاقتصاديين السوري واللبناني مترابطين وامتتاع المصارف اللبنانية عن رد جميع الودائع السورية بالعملة الأجنبية بدءاً من عام 2019 أحدث نقص بحيازات الشركات التجارية من قطع أجنبي مما دفعهم لترميم خسائرها من خلال المزيد من اللجوء للسوق الموازية والتي زادت المضاربة بها مما أدى لارتفاع سعري صرف الليرتين السوري واللبناني الموازيين وعكس الزيادات بأسعار السلع.
- (2) بالنسبة للنتيجة الثانية إن زيادة سعر النفط العالمي ربما أدى لزيادة المبالغ بالعملات الأجنبية اللازمة لاستيراده مما دفع باتجاه تحرير أسعار المستوردات في سورية وتقليص عددها من قبل المصرف المركزي مما جعل الشركات التجارية لمزيد من لجوئها للسوق الموازية وبالتالي بالمحصلة زيادة سعر الصرف الموازي لليرة السورية وهذا يتوافق مع ما حصل التوسع بشرحه بالجانب النظري.

(3) وبالنسبة للعقوبات الاقتصادية أحدثت خنق للاقتصاد السوري وقللت من موارده من العملات الأجنبية ومن مستوردات العملية الإنتاجية نتيجة خوف الشركات والحكومات الأجنبية للتعرض للعقوبات أيضاً مما زاد سعر الصرف الموازي لليرة السورية.

(4) ربما يمكن تفسير النتيجة الرابعة بأن زيادة أسعار الأغذية عالمياً دفع باتجاه تقليل الاستيراد كرقم بالعملات الأجنبية مما أدى لانخفاض سعر الصرف الموازي لليرة السورية.

النتائج والاستنتاجات:

- تحتاج المتغيرات الخارجية لمزيد من البحث لتشابكاتها ولكن توصل الباحث لعدد من النتائج من خلال الدراستين النظرية والعملية ويعرض منها:
- (1) كمحصلة للتحليل أدت العوامل الخارجية المدروسة لزيادة سعري الصرف الرسمي والموازي لليرة السورية نتيجة انخفاض عرض العملات الأجنبية وزيادة الطلب عليها.
 - (2) التأخر بقرار تحرير سعر الصرف الليرة السورية لعام 2020 أدى لزيادة حدة الاحتكار والمضاربة على أسعار صرف العملة وزيادة معدل التضخم بنسب مرتفعة نتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض ديناميكية الاقتصاد السوري بامتصاص الصدمات الخارجية نتيجة نقص الموارد الاقتصادية بما فيها المالية المتمثلة بالاحتياطات الأجنبية وموارد الطاقة¹⁶⁴.
 - (3) قد يكون تحرير أسعار السلع بصورة واضحة في عام 2020م دون إجراءات مكملية وتقنين المستوردات لمواجهة العقوبات الاقتصادية الخارجية أسهما وبدون قصد بتوسيع نطاق السوق الموازية وتوسيع نطاق اقتصاد الظل في سورية للأرباح المحققة.
 - (4) في ظل خروج معظم منابع النفط السورية من سيطرة الحكومات السورية، أسهم حدوث التقلبات عالمياً لأسعار النفط بحدوث انقطاعات محلية للمشتقات النفطية وانخفاض الاستيراد، مما أدى لارتفاع أسعارها محلياً وخاصة بالسوق السوداء وبالتالي ارتفاع تكلفة مدخلات العملية الإنتاجية وارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع سعر صرف الليرة السورية الموازي ارتفاعاً متسارعاً وارتفاع أسعار السلع من عتبة لعتبة أعلى عما كانت عليه قبل حدوث الأزمة والانقطاع بتوزيع المشتقات النفطية وحفز ذلك زيادة أسعار السلع رسمياً وفق التسعيرة الجديدة لسعر الصرف الرسمي وإعادة زيادة سعر صرف الدولار الأمريكي بالسوق الموازية لاحقاً كحلقة مفرغة.
 - (5) ربما تكون الأزمة الاقتصادية اللبنانية وتحرير أسعار السلع وسعر الصرف في لبنان له أثر سلباً على الوضع الاقتصادي السوري نتيجة حصول حالات تهريب السلع من سوريا للبنان وارتباط سوقي صرف الليرتين اللبنانية والسورية وحالات المضاربة المتبادلة النشيطة نتيجة غياب الانضباط الاقتصادي في لبنان والتحكم بتدفقات رأس المال.

¹⁶⁴ لو حصل التحرير وكان مضبوط لما تم إهدار احتياطات المصرف المركزي الأجنبية عبر المزادات وجزء من الدعم الذي أدى لتركز الثروات والذي يشكل خطر أزمة ميزان مدفوعات نتيجة زيادة احتمالية تهريب رؤوس الأموال نتيجة توفر بيئة أعمال أفضل خارج سوريا، والتي أسهمت بأزمة سعر صرف الليرة السورية.

- (6) التعافي والازدهار الاقتصادي يتطلبان إدارة التضخم والمساعدات الخارجية بفعالية، بجانب خلق مناخ استثماري جاذب، وتحقيق الاستقلال المالي، وعمل فعال للدولة بإعادة تكوين آليات الرقابة والمساءلة والضبط الفعال للمالية العامة¹⁶⁵، وهما هدفان مُتزامنان مُتغاممان في سورية، فهما وجهان لعملة واحدة وهي الاستقرار الاقتصادي في سورية.
- (7) قد تكون العقوبات الاقتصادية ونقص التمويل لمنظمة الغذاء العالمي لأجل سورية أسهما بتخفيض المساعدات للسوريين وبالتالي زيادة الحاجة للاستيراد وزيادة الطلب على العملات الأجنبية بالسوق الموازية وتدهور سعر صرف الليرة السورية.
- (8) أدت ارتفاعات أسعار الغذاء العالمية لزيادة معدلات التضخم محلياً وارتفاع سعر الصرف نتيجة زيادة الطلب على الدولار الأمريكي و حدوث مضاربات.
- (9) ربما تكون العقوبات قد أسهمت بزيادة المضاربات على الليرة السورية نتيجة مساهمتها بتخفيض الحوالات لداخل سورية عبر القنوات الرسمية وتخفيض الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض الاحتياطيات الأجنبية وبالتالي وفي ظل محدودية العملات الأجنبية المتوفرة والطلب المتزايد عليها لأجل التحوط وزيادة تكاليف الإنتاج نتيجة التضخم المتزايد وضعف قدرة الحكومات السورية لضبطه في ظل المتغيرات الخارجية بما فيها التجاذبات السياسية والأزمات الدولية ومنها ما هو ناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري شكّل ذلك دافع لحصول المضاربات وتدهور قيمة الليرة السورية.
- (10) أسهم التصدير لمواد معظمها مواد خام لانخفاض حصيلة القطع الأجنبي الوارد لسورية، وارتفاع معدل التضخم بظل عدم تحقيق كفاية بالعرض السلعي على مدار العام في سوريا بوجود تهريب لدول الجوار منها لبنان.
- (11) الدافع لتخفيض عجز الموازنة عبر تحرير أسعار الطاقة أدى لزيادته مجدداً بنسب أكبر نتيجة زيادة معدلات التضخم التي تعامل معها المصرف المركزي بأدوات نقدية لم تحقق المرجو منها.

¹⁶⁵للحام، محمد، الانتعاش الاقتصادي المبكر: مقارنة منهجية كمدخل إلى عملية إعادة البناء والتنمية في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم

المقترحات:

يجدر التذكير بأن المتغيرات خارجية المنشأ لا يمكن منع حدوثها من قبل الحكومة السورية وإنما من الأفضل التعامل معها بحكمة للتخفيف من آثارها الضارة ويقدم الباحث عدد من المقترحات قد تساعد بتحسين الوضع الاقتصادي في سورية ولبنان حال طبقت ككل متكامل وليس بانتقائية¹⁶⁶ وهي موجهة للحكومة السورية إن لم يذكر خلاف ذلك، تسعى المقترحات موائمة بين مصالح المنتجين والمستهلكين السوريين ومقدمي الخدمات والحكومة السورية¹⁶⁷، مع إمكانية الاستفادة منها في لبنان:

- (1) للمشرعين: قد يكون من الجيد سن التشريعات المتعلقة بإصدار العملة الرقمية لتنظيم عملية رقمنة الاقتصاد وتصغير نطاق اقتصاد الظل.
- (2) زيادة التنسيق بين مؤسساتها العامة ووزاراتها مما يسهم بتحقيق الاستراتيجية العامة التي تحددها القيادة السورية.
- (3) زيادة التنسيق مع الحكومة اللبنانية لجهة ضبط سعر الصرف الليرتين تجاه العملات الأجنبية بالبلدين للحد من تقلبهما الضار الذي يؤدي لارتفاعهما.
- (4) إقامة المزيد من المعارض الاقتصادية التي تظهر جودة المنتج السوري وتحفز للاستثمار في سورية وتزيل حالة النفور من السوق السورية لدى المستثمرين الأجانب التي نتجت بسبب الحرب على سوريا.
- (5) اتباع نظام سعر صرف النطاقات الزاحفة بما يتواءم مع معدل التضخم المستهدف لزيادة قدرة الحكومة السورية للاستجابة للصدمات الخارجية والتحكم بالمتغيرات الاقتصادية الداخلية مع الأخذ بعين الاعتبار هدف العدالة الاجتماعية.
- (6) زيادة تعامل الحكومة السورية مع الحكومات العربية الأخرى واغتنام الفرص التي تؤدي للانفتاح على العقوبات الاقتصادية من خلال الدبلوماسية النشطة التي تهدف إلى إيجاد أسواق جديدة للتصدير للسلع أو للاستيراد المواد الداخلة بالإنتاج الضرورية وبالتالي تعامل أفضل مع سلاسل التوريد مما يحقق كهدف وسيط استقرار سعر صرف الليرة السورية.
- (7) الدعوة لإنشاء صندوق لدعم أسعار الغذاء والنفط عربياً لأجل تخفيض تكاليف الإنتاج بالبلدان الزراعية منها مما يسهم بتحقيق الهدف المشترك المهم وهو الأمن الغذائي والطاقي العربي ويحد من تأثير تقلبات أسعار النفط والغذاء عالمياً على المؤشرات الاقتصادية لسوريا نتيجة التقليل من استيرادها من دول أخرى بعلاوة مخاطر بأسعار مضاعفة.

¹⁶⁶ كمثال اتباع نظام سعر صرف النطاقات الزاحفة بمفرده قد لا يؤدي لتحسين المستوى المعيشي في حال لم يتم بناء شبكات حماية اجتماعية فعالة تسمح بتحرير أسعار الطاقة وتخفيض عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات مثلاً دون زيادة معدلات التضخم خارج النطاق المستهدف، آلية الضبط المالي تسهم بتحقيق التغير المتوازن بين أسعار الطاقة والصرف ومعدل التضخم والضرائب.

¹⁶⁷ تقوم على فكرة إنتاج واستيراد ما هو مناسب للاقتصاد بالوقت المناسب بالكمية المناسبة بحيث يتوافق تدفق الدخل والإيرادات مع تدفق السلع مما يخفف من ظاهرة الركود التضخمي، قد يكون الأمر مثالياً وصعباً لكن يستحق التطبيق.

- (8) التعامل مع العقوبات والأزمات بإدارة أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية من خلال أنظمة تخطيط الموارد Erp System مما يحقق أجور حقيقية أفضل للموظفين وعوائد أفضل للشركات والمشاريع الصغيرة من خلال زيادة الإنتاجية نتيجة وجود معايير للأداء مما يسهم بتخفيف آثار كارثة الركود التضخمي ذات الأثر السلبي لسنوات واستقرار سعر الصرف.
- (9) الاحتفاظ بمخزون احتياطي من النفط من قبل وزارة النفط تستخدمه المؤسسات العامة في أثناء حدوث أزمات الطاقة العالمية، مع تلقف فرص شرائه بسعر منخفض.
- (10) التوقف عن التركيز¹⁶⁸ بالاعتماد على الاستيراد والحوالات الخارجية وبدلاً من ذلك التركيز على الإنتاج، وإعطاء الأفضلية للمنتج المحلي بتوفير ظروف وبيئة مناسبة للإنتاج غير متقلبة بشدة، ولاسيما أن الاستيراد قد يترافق مع تضخم مستورد سورية بغنى عنه إن لم يكن الاستيراد ضرورياً، والحوالات تؤدي لزيادة العرض النقدي دون قدرة المنتجين على تلبية الطلب الكلي الناتج به.
- (11) تحسين الميزان التجاري من خلال إضافة قيمة جيدة للمحاصيل الزراعية بزيادة إدخالها مواد أولية بمشاريع صغيرة ومن ثم تصديرها بسعر أعلى بأضعاف قيمتها بحالتها الأصلية مما يحقق وارداً أكبر من القطع الأجنبي للبلد مستفيدين من تشغيل يد عاملة أكثر وتوليد دخول لهم مما يخفض معدل البطالة ويحسن سعر الصرف.
- (12) السعي لتخفيض تكاليف الأعمال مما يزيد القدرة التنافسية للمنتج السوري محلياً وخارجياً ويحسن القيمة الشرائية لليرة السورية ويجذب الاستثمارات الأجنبية ويعيد رؤوس أموال رجال الأعمال السورية للاستثمار بسوريا وبالتالي يحسن سعر صرفها تجاه العملات الأجنبية .
- (13) التركيز على إعلان الأهداف الاقتصادية النهائية فقط للعامة والعمل عليها من خلال تحقيق الأهداف الوسيطة ضمناً ولاسيما استقرار سعر الصرف لليرة السورية، ورفض التركيز على إظهار أهمية العملات الأجنبية على حساب العملة المحلية بمواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام ويسهم ذلك بتهدئة العامل النفسي وزيادة الثقة باليرة السورية.
- (14) الاستفادة من مقترحات خبراء صندوق النقد الدولي بخصوص إصلاح دعم الطاقة لكن وفق آلية تصوغها الحكومتين السورية واللبنانية تناسب الوضع الاقتصادي في سورية ولبنان وتحقق العدالة الاجتماعية واقترح الباحث آلية في مبحث كيفية علاج الأزمات الاقتصادية ودعاهم للاستفادة منها، مما يوفر احتياطات أجنبية تمنح الحكومة السورية المرونة للتعامل مع التجاذبات السياسية الخارجية مما يحد من تأثيرها على سعر الصرف وأسعار السلع في سوريا.

¹⁶⁸ لا يعني الباحث التوقف عن الاستيراد وتلقي الحوالات وإنما قصد اعتبارهما أدوات لتعزيز عملية الإنتاج لإيجاد مصدر مستدام ومتزايد للقطع الأجنبي يسهم بعلاج ظاهرة الركود التضخمي.

(15) قد يكون من الأفضل تمكين الفئات محدودة الدخل من خلال الشمول المالي والدعم الموجه و المُرَاقَب بدقة لموارد الطاقة لهم وتقديم الخدمات اللوجستية لهم من تعليم وتدريب¹⁶⁹ وتبسيط الإجراءات لإنشاء المشاريع والحصول على التمويل لتتغزز التنافسية بالاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي (إنفاق خاص واستهلاكي وتصدير) ويتحسن سعر الصرف لليرة السورية ، وذلك من مبدأ دعه يعمل، دعه يمر فيُدْر فيجُر فيُسِر.¹⁷⁰

(16) للأفراد: ترشيد استهلاك الطاقة والغذاء مما يحقق وفر اقتصادي يسهم بتحسين مستوى معيشتهم، وللحكومة الاستمرار للترويج لسياسة إصلاح الدعم وترشيد الاستهلاك.¹⁷¹

(17) تنويع الصادرات وتحقيق كفاية بعرض السلع محلياً في سورية مما يوفر بدائل أكثر للسلع تسهم بتخفيض أسعار بعضها الآخر مما يحقق استقرار دائم بقيمة العملة فيخفض الطلب على العملات الأجنبية ويخفض من تأثير تقلبات أسعار الغذاء عالمياً على سعر الصرف وبدون الحاجة للجوء لأدوات اقتصادية تسهم بتقليص الدخل المتاح للإنفاق أي بدون الحاجة لتخفيض القدرة الشرائية للمستهلك لمعالجة جموح التضخم وذلك مع زيادة درجة تفضيل المنتج المحلي على حساب المنتج الأجنبي، حصيلة ما كان يهرب أو يصدر كانت تذهب لتمويل شراء سلع كمالية غير ، ويسهم ذلك كله بزيادة درجة العدالة الاجتماعية الهدف النهائي لتحقيق استقرار سعر الصرف لليرة السورية.

(18) إيجاد وسائل للدفع غير الدولار الأمريكي مع الشركاء التجاريين لسوريا للتقليل من دوره وتجاوز مشكلة حظر نظام سوييف للتعاملات مع سورية وبالتالي تحقيق مرونة أكبر بالاستيراد والتصدير وديناميكية أسرع بالإنتاج السوري.¹⁷²

(19) للباحثين: دراسة متغيرات المساعدات والمنح الإنسانية الخارجية المقدمة لسورية من قبل حكومات ومنظمات دولية إضافة للتسهيلات الائتمانية الخارجية الممنوحة لسورية والحوالات المالية الخاصة الواردة لها بنموذج ودراسة تأثير المنعكسات الجوية على سعر الصرف من وجهة علم المال السلوكي.

¹⁶⁹ الإنفاق على تعليمهم مع السماح بتوفير متطلبات إنشاء المشاريع اللوجستية لهم أفضل من تقديم دعم نقدي متزايد الرقم منخفض القيمة مكلف للخزينة العامة ذو عبء على المشاريع الكبرى.

¹⁷⁰ يدر العوائد والقطع الأجنبي وبجر الاستثمارات الأجنبية لداخل سوريا فيزيد درجة العدالة الاجتماعية، وتساعد آلية الضبط المقترحة من قبل الباحث بتحقيقها، فوجود قدرة شرائية للمستهلك السوري ودخل حقيقي مستقر دائماً يحفز على الإنتاج ويوجد سوق جانبية للاستثمار بتحقيق شرط استقرار سعر الصرف .

¹⁷¹ مجموع ما هو قليل من هدر يشكل رقم كبير على مدار العام يمكن استثماره بالإنفاق على التحول الرقمي مثلاً الذي يسهم أيضاً بتحقيق العدالة الاجتماعية مع افتراض توفر النية السليمة لدى المشاركين به، فتكلفة الفرصة البديلة مرتفعة في ظل حصيلة الإيرادات العامة الحقيقية المنخفضة.

¹⁷² قد يؤدي تنظيم الاستيراد والتصدير بعد معرفة حاجة السوق المحلية والإنتاج للتصدير بناءً على طلبات من خلال آلية الضبط المالي المقترحة بتنظيم آلية الدفع من خلال ربط إيرادات التصدير بالمبالغ الواجبة الدفع للموردين.

المراجع:

المراجع العربية:

الكتب والرسائل الجامعية والأوراق البحثية:

الحوراني، أكرم، حساني، عبد الرزاق، 2011، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق.

الرسائل الجامعية:

- (1) الخطيب، عبد الله، 2021، دور المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق،
- (2) العلي، جهاد، 2021، إدارة الاحتياطات النقدية وانعكاسها على سعر صرف الليرة السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
- (3) عبود، باسل، 2020، مدى قدرة مصرف سورية المركزي في التأثير في سعر صرف الليرة السورية خلال الأزمة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
- (4) حواط، يزن، 2013، إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية، رسالة ماجستير جامعة دمشق.
- (5) الشعار، جيلان، 2018، أثر المتغيرات السلوكية في الأزمة الراهنة لسعر صرف الليرة السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.
- (6) جديد، محمود، 2009، العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية، رسالة ماجستير، منشورات جامعة دمشق،
- (7) عماري، علاء الدين، بوناصري، حكيم، 2016، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، ص 20، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر.
- (8) شوقي، طارق، 2009، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
- (9) رزق، رونزا، 2012، أثر سياسة سعر الصرف على استقرار الاقتصاد الكلي دراسة تطبيقية لسعر صرف الليرة السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.

الأوراق البحثية:

- (1) الشلبي، مطيع، 2021، أثر سعر الصرف في حجم ودائع المصارف الإسلامية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 37، ع2،
- (2) الجزائري، ليلي، 2021، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف في المستوى العام لأسعار المستهلك في سورية خلال المدة 2011-2017، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد رقم 37، ع1،

- (3) اللحام، محمد، الانتعاش الاقتصادي المبكر: مقارنة منهجية كمدخل إلى عملية إعادة البناء والتنمية في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، 2021، المجلد 37، ع4،
- (4) بلقاسم، عباس، 2003، سياسات أسعار الصرف، ص 6، جسر التنمية، العدد الثالث والعشرون.
- (5) طلحة، الوليد، 2022، سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية: بين النظرية والتطبيق، منشورات صندوق النقد العربي، العدد 99،
- (6) عبد المنعم، هبة، طلحة، الوليد، 2020، استهداف التضخم، تجارب عربية ودولية، منشورات صندوق النقد العربي، ع 62.
- (7) رضوان، مصطفى، 2018، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 66.
- (8) ماركوب، 2020، تقلب معدل التبادل وأسعار السلع الزراعية في نيجيريا (2000-2018) المجلة الدولية للأعمال والاقتصاد والإدارة، المجلد 7، رقم 5،

المراجع الأجنبية:

- 1) Adriana, Hândoreanu, Cătălina, 2008, The Relationship between the EUR/RON Exchange Rate and The Romanian Inflation, International Review of Applied Economics, European Research Studies, Volume XI, Issue (4)
- 2) Abdol S. Soofi, 2020, The Economic Sanctions and the Iranian Exchange Rate Crisis of September–December 2012, Journal of Economic Issues, Volume LIV No. 4.
- 3) Arkolakis, Costas, 2014, Exchange Rates, Federico Esposito,
- 4) ABBAS, Qaisar, IQBAL AYAZ, Javid, 2012, Relationship Between GDP, Inflation and Real Interest Rate with Exchange Rate Fluctuation of African Countries, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Volume 2, Issue 3
- 5) Bleaney, Michael, Francisco, Manuela, 2005, Exchange rate regimes and inflation: only, hard pegs make a difference, Canadian Journal of Economics / Revue canadienne d'Economie, Vol. 38, No. 4
- 6) Dastgerdi, Hamidreza, , Binti Yusof, Zarinah , & Shahbaz, Muhammad, 2018, Nexus between economic sanctions and inflation: a case study in Iran,
- 7) EXCHANGE RATES: CONCEPTS, MEASUREMENTS AND ASSESSMENT OF COMPETITIVENESS, BANGKOK, THAILAND,
- 8) Ebiringa, Oforegbunam, Thaddeus, Anyaogu, Nnneka, B, 2014, Exchange Rate, Inflation and Interest Rates Relationships: An Autoregressive Distributed Lag Analysis, Journal of Economics and Development Studies, Vol. 2, No. 2.
- 9) Har, Wai-Mun, Tan, Ai-Lian, Lim, Chong-Heng, Tan, Chai-Thing, 2017, Does Interest Rate Still Matter in Determining Exchange Rate?, Capital Markets Review Vol. 25, No. 1,
- 10) Ghosh, Atish R, D. Ostry, Jonathan, 2009, Choosing an Exchange Rate Regime, IMF's Research Department

- 11) Gudmundsson, Mar, 2005, The choice and design of exchange rate regimes,
- 12) Gyagri M. , Amarfio, E. M. and Marfo. S A., 2017, Determinants of Global Pricing of Crude Oil- A Theoretical Review, International Journal of Petroleum and Petrochemical Engineering (IJPPE), Volume 3, Issue 3.
- 13) Khaysy, Sun, Gang, Chanthanivong, Thongphet, Thavisay, Maketta Srithilat, 2018, The Relationship between Inflation, Exchange Rate, and Currency Substitution: Evidence from Panel Vector Error Correction Model Approach, International Journal of Economics and Financial, Vol 8 • Issue 2 •
- 14) Parveen, Shabana, Khan, Abdul Qayyum, Ismail Muammad, 2012, ANALYSIS OF THE FACTORS AFFECTING EXCHANGE RATE VARIABILITY IN PAKISTAN, Academic Research International, Vol. 2, No. 3,
- 15) Mariano, Christine Niziel Q. Sablan, Vanessa F, Sardon, Joshua Ray C, Paguta, Ronald B, 2016, Investigation of the Factors Affecting Real Exchange Rate in the Philippines, Rev. Integr. Bus. Econ. Res. Vol 5(4)
- 16) Stone, Mark, Harald Anderson, and Romain Veyrune, 2008, Exchange Rate Regimes: BACK TO BASICS,
- 17) Melody, Splinter, Klomp, Jeroen, 2022, Do Sanctions Cause Economic Growth Collapses?,
- 18) Ivanov, Dmitry, Tsipoulaidis, Alexander, Schönberger, Jörn, 2016, Global Supply Chain and Operations Management.
- 19) NYONI, THABANI, 2019, The curse is real in Zimbabwe: economic sanctions must go!, Munich Personal RePEc Archive, p4
- 20) Otávio Seixas Barbosa, Lúcio, Jayme Jr, Frederico G, José Missio, Fabricio, 2018, Determinants of the real exchange rate in the long-run for developing and emerging countries: a theoretical and empirical approach International Review of Applied Economics, VOL. 32, NO. 1,
- 21) Rogoff, Kenneth S., Husain Aasim M., Mody, Ashoka, Brooks, Robin, Oomes Nienke, 2003, Evolution and Performance of Exchange Rate Regimes, International Monetary Fund, WP/03/243
- 22) Yagci , Fahrettin , 2001, Choice of Exchange Rate, Regimes for Developing Countries, Africa Region Working Paper Series, Number16
- 23) Zhenhua Liu^{1,2} • Zhihua Ding¹ • Tao Lv¹ • Jy S. Wu² • Wei Qiang¹, 2018, Financial factors affecting oil price change and oil-stock, interactions: a review and future perspectives,
<https://link.springer.com/article/10.1007/s11069-018-3473-y>
- 24) Ganlev, Junus, 2017, The Relationship between Exchange Rate, Official Reserves and Money Supply in Kyrgyzstan,
<https://www.researchgate.net/publication/337882659>
- 25) Ibrahim Nor, Mohamed, 2018, Do the Global Oil Price Shocks Affect Somalia's Unregulated Exchange Rate Volatility?, International Journal of Energy Economics and Policy Vol 8 • Issue 2 .
- 26) Yiwei, Wang, 2019, The Impacts of Economic Sanctions on Exchange Rate Volatility, Economic Modelling 82, 58–65,
<https://sci-hub.se/https://doi.org/10.1016/j.econmod.2019.07.004>
- 27) Hassanzadeh, Mohammad, 2023, Real effective exchange rate misalignment and currency crisis in Iran, Future Business Journal volume 9, Article number: 3
- 28) Jong Woo Kang, 2016, INTERNATIONAL TRADE AND ExchANGe RATE, adb economics working paper series, NO. 498
- 29) Jongrim Ha, 2019, Inflation in Low-Income Countries, Policy Research , Working Paper 8934

- الروابط الإلكترونية: 173

- 173 ملاحظة: بعض الروابط تتيح المرور لأبحاث منشورة بمجلات محكمة عالمية ووضعت الروابط لتسهيل الوصول لها.

- 13) <https://courses.lumenlearning.com/boundless-economics/chapter/exchange-rates/>
- 14) [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/260.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/260.htm)
- 15) <https://www.rba.gov.au/publications/bulletin/2018/dec/understanding-exchange-rates-and-why-they-are-important.html>
- 16) <https://fx.sauder.ubc.ca/PPP.html?fbclid=IwAR04J69P7aJmvH3vGklycp4dulHVia0FOU0LfZHqAf2nVRDTII6jDo07VUA>
- 17) <https://global-innovation.net/team/tiwari/PDF/exchange-rate.pdf>
- 18) <https://www.compareremit.com/money-transfer-guide/key-factors-affecting-currency-exchange-rates/>
- 19) <https://www.imf.org/external/region/tlm/rr/pdf/Nov5.pdf>
- 20) Mark Stone, Harald Anderson, and Romain Veyrune, 2008, Exchange Rate Regimes: BACK TO BASICS, <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2008/03/pdf/basics.pdf>
- 21) <https://blog.iseekplant.com.au/blog/strange-uses-for-gold>
- 22) <https://www.bis.org/events/cbcd06h.pdf>
- 23) <https://www.researchgate.net/publication/348943257>
- 24) <https://www.imf.org/external/np/mfd/er/2004/eng/0604.htm>
- 25) <https://www.businessmanagementideas.com/foreign-exchange-2/exchange-rates/types-of-exchange-rate-systems-financial-management/17437>
- 26) <https://web.worldbank.org/archive/website00960A/WEB/OTHER/B8099E91.HTM>
- 27) <https://www.britannica.com/topic/monetary-union>
- 28) <http://homepage.ntu.edu.tw/~nankuang/currency%20board%20and%20dollarization-1.pdf>
- 29) <https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/11/21/how-fiscal-restraint-can-help-fight-inflation>
- 30) <https://www.youtube.com/watch?v=2uCbgtS3j4>
- 31) <https://www.ons.gov.uk/economy/nationalaccounts/uksectoraccounts/compendium/economicreview/july2019/exchangeratepassthroughandtransmissiontoconsumerpricesfollowingthe2015to2016depreciationofsterling>
- 32) <http://data.europa.eu/eli/reg/2006/305/oj/eng>
- 33) <https://www.facebook.com/SyrianPrimeMinistry/posts/pfbid0fYMGDCwU5Xgsu8W4bgMHNSH1qj9dxi4oFp4rpK1oi6Cxp8K8YAXDbQ4wroZfgbYI>
- 34) https://alkhanadeq.com/post.php?id=3398&fbclid=IwAR1bEXV7XMUIblgh6mQGGWHMog9Zf4sZlyLMWYHPFI_qCvinndz-NYdzZ_k
- 35) <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/economics/economic-collapse/>
- 36) <https://www.edology.com/blog/accounting-finance/how-does-global-economy-work/>
- 37) <http://www.drbramedkarcollege.ac.in/sites/default/files/Regional%20Economic%20Integration-l.pdf>
- 38) https://www.environmentalleader.com/2016/03/6-benefits-of-becoming-a-sustainable-business/?fbclid=IwAR0adTE1W_MEpdmh0nCTgzREjCgfByelr4riBudqmbkrNVXknqoAJN-nAmE
- 39) <https://www.mot.gov.sy/web/orginal/fullnews.php?id=1953&cid=1&fbclid=IwAR2zugpHW6Pwgo06XUr4tFa1srdvQhasrcy3lZ6DWyrYI6Q53ILsbVckQuY>
- 40) https://www.itu.int/ITU-D/cyb/app/docs/e-gov_for_dev_countries-report.pdf
- 41) https://www.arab-reform.net/publication/after-the-fall-lebanons-path-towards-monetary-stabilization/?fbclid=IwAR06LfiiW_vM3jEvlfXZBhxWDdh1qcG-6jblzgBXS-A6jqumpdtLG9RSBhI
- 42) <https://www.lecommercedulevant.com/article/29577-resolving-lebanons-financial-crisis>
- 43) <https://www.facebook.com/Business2BusinessSyriaNews/posts/pfbid0VeEVgfaTKR5iHXom9QuqtdtW84FVSi1ABCHBvS5FAxoorhyqTpMat6KMaHaeurj1l>
- 44) <https://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/>

- [illegible]

الملاحق:

الجدول رقم (14): تواريخ متابعة فرض العقوبات على سورية

التاريخ	فرض العقوبات الأوربية على كل من:	التاريخ	فرض العقوبات الأوربية على كل من:
13.12.2021	إضافة 2 فرد و 3 مؤسسات	14.11.2016	إضافة 18 فرد
15.11.2021	إضافة 4 أفراد وتجديد العقوبات ل 5 أفراد	28.10.2016	إضافة 10 أفراد
28.5.2021	تجديد معاقبة 25 فرد و 3 مؤسسات	30.9.2016	إعادة معاقبة 22 فرد
7.5.2021	تجديد معاقبة 1 فرد	28.5.2016	إعادة معاقبة 17 فرد
15.1.2021	إضافة 1 فرد	29.5.2015	إضافة فرد وإعادة معاقبة 10 أفراد
6.11.2020	إضافة 8 أفراد	20.5.2015	إعادة معاقبة 4 أفراد و 3 مؤسسات
16.10.2020	إضافة 7 أفراد وتجديد معاقبة 18 فرد	7.3.2015	تم إضافة 7 أفراد و 6 مؤسسات
17.2.2020	إضافة 8 أفراد و 2 مؤسسة	27.1.2015	إضافة 3 أفراد و 1 مؤسسة
20.5.2019	تجديد معاقبة 53 فرد	21.10.2014	إضافة 16 فرد و 2 مؤسسة
4.3.2019	إضافة 7 أفراد وتجديد ل 8 أفراد	27.9.2014	إضافة فرد وتجديد ل 2 مؤسسة
21.1.2019	إضافة 12 فرد و 5 مؤسسات	23.7.2014	تم إضافة 3 أفراد و 9 مؤسسات
29.5.2018	تجديد معاقبة 34 فرد و 1 مؤسسة	24.6.2014	تم تجديد العقوبات لفرد واحد وإضافة 12 فرد
19.3.2018	إضافة 4 أفراد	29.5.2014	تم تجديد العقوبات ل 14 فرد
26.2.2018	إضافة 2 فرد وتجديد معاقبة 4 أفراد	23.4.2013	تجديد العقوبات ل 179 فرد و 53 مؤسسة
26.9.2017	تجديد معاقبة 4 أفراد و 1 مؤسسة	30.11.2012	تجديد عقوبات 4 أفراد و 3 مؤسسات
18.7.2017	إضافة 16 فرد	16.10.2012	إضافة 28 فرد و 2 مؤسسة وتجديد عقوبات 20 فرد
11.7.2017	إعادة معاقبة فرد وإضافة 1 مؤسسة	16.8.2012	إضافة 1 مؤسسة
30.5.2017	تم إعادة معاقبة 57 فرد	24.7.2012	إضافة 26 فرد و 3 مؤسسات
21.3.2017	إضافة 4 أفراد	23.1.2012	تم إضافة 22 فرد و 8 مؤسسات

المصدر: الجدول من تجميع الباحث بالاعتماد على عدة ملفات من خلال الرابط ¹⁷⁴

الجدول رقم (15): بعض القرارات الصادرة عن الجهات المعنية في سورية المتضمنة تعديل بعض أسعار المشتقات النفطية:

التاريخ	القرار	ملاحظات
17/5/2022	حددت وزارة التجارة الداخلية السورية سعر البنزين (أوكتان 90) بـ 3,500 ل.س، للتر الواحد، كما حددت سعر البنزين (أوكتان 95) بـ 4,000 ل.س، كذلك حددت الوزارة سعر لتر المازوت الصناعي والتجاري بـ 2,500 ليرة للتر الواحد، ارتفاعاً من 1,700 ل.س. ¹⁷⁵	حسب القرارين قالت الوزارة إنهما يأتیان "بسبب الارتفاع الكبير في أسعار المشتقات النفطية عالمياً، ومنعا من استغلال السوق السوداء نتيجة الفرق الكبير بأسعار المشتقات النفطية". كان سعر البنزين (أوكتان 90) قبل الرفع 2,500 ل.س، وكما كان سعر البنزين (أوكتان 95) قبل الرفع 3,500 ل.س
14/2/2022	رفعت الحكومة السورية سعر طن الفيول إلى 1025,000 ل.س. ¹⁷⁶	كان سعر طن الفيول قبل قرار الرفع 620,000 ل.س
23/10/2022	رفعت الحكومة سعر لتر المازوت الصناعي والتجاري إلى 1,700 ل.س،	للمنشآت الصناعية والفعاليات التجارية والخدمية الخاصة
11/12/2021	أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك" مساء اليوم قرار برفع سعر لتر البنزين (أوكتان 90) المدعوم بنحو 50%، من 750 إلى 1,100 ليرة سورية، عبر البطاقة الذكية متضمناً عمولة أصحاب محطات الوقود وذلك بناء على توصية اللجنة الاقتصادية.	في 2011/11/13، بدأ بيع البنزين والمازوت بسعر حر (أو سعر الكلفة كما تسميه الجهات المعنية)، لأصحاب السيارات الخاصة الذين لا تكفيهم مخصصاتهم المدعومة، واستثنت من القرار مركبات نقل الأشخاص والبضائع (عمال النقل البري). وسعرت "وزارة النفط" لتر المازوت الحر بـ 1,700 ل.س، ولتر البنزين الحر (نوع أوكتان 90) بـ 2,500 ل.س، مع تخصيص كل بطاقة آلية بكمية 40 ليتراً شهرياً من كل مادة، ثم رُفعت الكمية إلى 60 ليتراً شهرياً، وثُباع إلى جانب المخصصات المدعومة. ¹⁷⁷
25/8/2021	رفعت الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات) سعر مبيع طن الفيول ليصبح 620,000 ل.س بدلا من 510,000 ل.س. ¹⁷⁸	ويتركز استهلاك الفيول في الصناعات المتوسطة والثقيلة، كالزجاج والإسمنت والورق الصحي والكرتون والسيراميك والقرميد، والمنظفات والخيوط والأقمشة القطنية والنسجية والحديد والكونسروة.
19/10/2020	أصدرت وزارة التجارة الداخلية قراراً برفع سعر لتر المازوت الصناعي والتجاري من 296 إلى 650 ل.س. وحددت سعر مبيع لتر البنزين المدعوم للمستهلك بـ 450 ل.س بعد أن كان 250 ل.س. حددت سعر مبيع لتر البنزين غير المدعوم للمستهلك بـ	وأكدت الوزارة أن سعر لتر مازوت التدفئة ظل دون تغيير عند 180 ل.س، وبقي سعر اللتر النقل والزراعة والقطاع العام. وبقي سعر المازوت المخصص للأفران عند 135 ل.س وبحسب الوزارة ، فإن تعديل سعر لتر المازوت الصناعي والتجاري جاء في ظل التكاليف الباهظة التي تتكبدها الحكومة لتأمين المشتقات

¹⁷⁵ https://arabic.rt.com/business/1355007/?fbclid=IwAR0luc5NUGP5M_GuqSxtB9FxFVQOCow6oPjszYfjgKu_H3yniXqn258TUbk

¹⁷⁶ <https://b2b-sy.com/news/1033356934/?fbclid=IwAR10jVg1sKPqBeVlxV2rPui7JsnWkBWbubCJGblki-ARy7GtXZaHOIr44>

¹⁷⁷ <https://b2b-sy.com/news/1033356433/?fbclid=IwAR0aqQtF4kvZl7gwnQqVMiTu9QuRYLGyC61AmxhmfDnLatluMIT7VEfwog>

¹⁷⁸

<https://www.facebook.com/InvestmentsinSyria/posts/pfbid02vV3wztFN1sTzXywrUzoNTReAgV2VJ6BpUGtsXKLHGq7nLBaNP7eMfohdB3q8pseKl>

Abstract:

The exchange rate is a critical economic variable, the study aimed for a brief presentation on the variables that occurred outside the Syrian Arab Republic on the one hand and its potential impact on the exchange rate of the Syrian pound and its value on the other hand, and the researcher chose Western economic sanctions, the Lebanese economic crisis, and the fluctuations of OPEC oil prices- which is the largest oil supplier of oil for Syria (Iran) from members The actors of it- and the fluctuations of food prices globally (represented by the volatility of the FAO Food Index), all of them are as external variables,

The researcher used the LS model to test the effect of the variables to be studied and the exchange rate of the Syrian lira because of the stability of all variables at the level, and he reached a result that the existence of an effect of all explanatory variables on the exchange rate of the Syrian pound, and he recommended that the need to control economic variables and manage economic resources and allocate them efficiently. Besides, he recommended that Syrian government should achieve economic integration with neighboring countries, and adopt ERP system for public and private institutions, and in addition to the above rationalization of the support mechanism of subsidized materials, in a way that contributes to improving economic indicators, including the exchange rate, and achieves more luxury for Syrians.

Key words: exchange rate, economic crisis, economic sanctions, oil prices.



Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of economics

Banks & insurance Department

"The impact of external factors on the exchange rate of the Syrian pound"

A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master in financial and banks sciences

By

Ziad Agawany

Supervisor

Prof. Akram AL-Horani

(2023)-1444